تقديم

عندما فاجأ الرئيس السادات الرأي العام العربي و الدولي بإعلانه أمام أعضاء مجلس الشعب المصري ـ بحضور الزعيم ياسر عرفات ـ أنه مستعد للذهاب إلى أقصى الأرض للوصول إلى اتفاق يضع حدًّا لسفك الدماء بين إسرائيل و العرب ؛ دارت عجلة الدبلوماسية الأمريكية و العالمية لاتخاذ الترتيبات العاجلة لما عرف بعد ذلك " بزيارة السادات للقدس " للقاء مناحم بيجن و القادة الإسرائيليين . تلك الزيارة التي شاء مُخرجها أن تبدو في شكل عمل عفوي نجم ربما عن زلة لسان للسادات و اندفاع غير محسوب ، و إن اتضح لاحقا ـ بل ربما في حينه ـ أنه عمل سبقه الكثير من الترتيبات و الاتصالات السرية و المكتومة شاركت فيه قوى خفية و أصابع عديدة لوضع حدٍّ لما رُوِّج له " بأزمة الشرق الأوسط " ؛ و ما اصطلح على تسميته " بالصراع العربي الإسرائيلي " عبر أطواره و مراحله المختلفة ؛ لمزيد من تجهيل جوهر الصراع و أسبابه .

و قد كنت خلال ذلك في اليمن ضمن مجموعة من الأصدقاء و الزملاء الشبان المعارين للعمل بجامعة صنعاء الناشئة ، نقوم برحلة خاصة خلال عطلة عيد الأضحى المبارك الذي أعقب بداية العام الدراسي في أوائل سبتمبر ١٩٧٧ ، ذلك الشهر الذي انتهى بعمل درامي خطير أسفر عن اغتيال الرئيس اليمني العقيد إبراهيم الحمدي [1] .

أقول أننا كنا نقوم بزيارة في رحلتنا الخاصة للتعرف على أهم مناطق المثلث اليمني : صنعاء / تعز / الحديدة ، بوديانه و جباله و مدنه . و كنا ليلتها قد وصلنا لتوِّنا إلى مدينة الحديدة على ساحل البحر الأحمر ؛ بعد زيارة تعز و مدن كثيرة

١ و كنا قد أعلنا نحن " الأساتذة المصريين الجدد المعارين للجامعة " استنكارنا الشديد لحادث الاغتيال الغادر في بيان بتوقيعنا الجماعي المذكور ، أذاعه تلفزيون وراديو صنعاء و ظل يُرَّدد حتى تم مُواراة جثمانه التراب ، كما شاركنا في تشييع الجثمان ضمن جماهير الشعب اليمني الحزين . و دخل بذلك اليمن في سلسلة من القلاقل و الاغتيالات خلال الفترة اللاحقة . و لم يكن قد استقر بعد من فترة صراع و حرب أهلية عقب ثورته في سبتمبر ١٩٦٢ .

أخرى قبلها و بعدها . فقررنا قطع رحلتنا الخاصة ؛ لمتابعة إعلان السادات و تطوراته اللاحقة و تحديد موقف منه ؛ و عدنا إلى صنعاء . و كان قرارنا إصدار بيان استنكار لأمر هذه الزيارة الساداتية المرتقبة للقدس ـ بإخراجها المسرحي ـ و اجتمعنا ليلة وصولنا صنعاء لكتابة البيان المطلوب و إرساله إلى كل من القاهرة و السفارة المصرية بصنعاء . و على الرغم من الحماس الشديد للبيان من جانب الزملاء ؛ إلا أنه عند توقيعه ؛ تراجع الكثيرين ، ربما لأسباب خاصة أو حرصا على مصالحهم . فلم يوقع البيان إلا من اثنين فقط منا كنت أحدهما [1]** ؛ فلم يرسل البيان ، و إن كان قد ذاع أمره ووصلت أصداؤه إلى السفارة المصرية ؛ و بالقطع إلى قياداتها في القاهرة .

و الأمر اللافت للنظر أن معظم المتراجعين الممتنعين عن التوقيع صار فيما بعد منهم عمداء كليات و رؤساء جامعات و مُفتون و غيرهم ، و كان نصيبي لاحقا أن أدركتني «بركات» الرئيس «المؤمن» حيث تم فصلي من الجامعة ضمن الحركة التي شملت غضبة النظام و سخطه على قوى المعارضة المصرية بشتى تياراتها و اتجاهاتها ؛ و التي عرفت « بمذبحة» ٥ سبتمبر ١٩٨١ . و ما تلاها من اغتيال رئيس الجمهورية وسط جيشه و بين و بيد « أبنائه» و هو يتصدر منصة العرض العسكري في ذكرى يوم انتصاره في السادس من أكتوبر « المجيد» .

و دارت الأيام و بدأت تتكشف الحقائق الخفية و المغيبة الواحدة تلو الأخرى ؛ سواء لباحثين و كتاب أو ساسة و رجال حكم أو حرب عربا و أجانب . حقائق و وقائع ناصعة و مذهلة ، قوبلت من الجانب المصري بحرص شديد على إخفائها و تغييبها بستار كثيف من الأكاذيب و الأضاليل من طغيان النظام و جهاز إعلامه الذي كان شديد الحرص على ملكيته و توجيهه المباشر و إدارته ؛ لإدراكه للدور الخطير الذي يلعبه في تشكيل الرأي العام المصري على النحو الذي يريد . رغم ما لدور النظام في تفكيك أهم ـ بل كل ـ مؤسسات ملكية الشعب و ثرواته و أعني

١ الآخر هو المرحوم د . محمد رشاد الحملاوي .

القطاع العام . بما يعني « إفراط هنا و تفريط هناك» . و لما كان من الثابت أن نظام السادات لم يسقط باغتياله ، فإن من ورثه ـ الذي اصطنع لنفسه شرعية ملفقة بل مزورة ؛ قرر أن يجني لنفسه ولأولاده و حاشيته ثمار ما غرس سلفه بدعم هائل لقوى و جماعات داخلية و خارجية كان من أخص مصالحها و جوهر تواجدها و بقائها هو الحفاظ على تلك السياسات العتيقة بأساليبها القمعية و آلتها الجهنمية من أمن و سجون و إعلام و نهب لثروة مصر العامة و القومية .

و هكذا و بعد مرور نحو ثلاثين عاما على ما جرى رأيت ضمن خطة علمية وضعتها لعملي بالجامعة أن تقوم إحدى تلميذاتي بالدراسات العليا بدراسة موضوع حول « السادات و اتفاقيات كامب ديفيد» لنيل درجة علمية منذ أكثر من خمس سنوات ـ و هي الدراسة التي بين أيدينا الآن ـ خاصة بعد أن ظهرت الكثير من الوثائق و فُكَّ حظر الإطلاع على جلِّها في وثائق الكثير من الدول بما يسمح بدراسة علمية موضوعية لقضية خطير ة كهذه ترتب عليها تغيير مجرى تاريخ مصر و المنطقة العربية برمتها . و لعبت دورا خطيرا في تطوراتها الحالية و اللاحقة ؛ فكانت هذه الدراسة التي نجحت الباحثة في سبر أغوارها و فك طلاسمها و إماطة اللثام عن كثير من غموضها و جوانبها . دون أدنى محاولة مني للتدخل فيما توصلت إليه من نتائج و تحليلات ؛ بفضل الكم الهائل من الوثائق و المذكرات و الأوراق التي اطلعت عليها ، الأمر الذي توضحه قائمة مصادرها و مراجعها ، فضلا عن وعيها لما قرأت و اطلعت و جمعت من مادة علمية ، إضافة إلى حسها التاريخي و الوطني . و لهذا أترك للقارئ الكريم أن يدرك بوعيه و بنفسه لما توصلت إليه من تحليلات و استنتاجات و حقائق . و أكتفي فقط هنا بأن أشير إلى عدد من الملاحظات الهامة و العامة يطيب لي التأكيد عليها .

- وأول تلك الملاحظات تميز مسلك السادات و مواقفه من مباحثات كامب ديفيد و نتائجها و ما انتهت إليه بالنزعة الفردية و الارتجال و الغوغائية و عدم وضوح الرؤية أو الصراحة و تجاهل أراء خبرائه و معاونيه ومستشاريه كلية ؛ لمواقف و معارضات الكثيرين عرب و مصريين و غيرهم ، و كذلك

عدم الإعداد الكافي لدراسات فنية و قانونية و سياسية لازمة و ضرورية أو تجاهل ما أعد منها .

- تجاهل المعرفة المطلوبة لأهداف الخصم الإسرائيلي و خططه و مراميه و أبعاده ـ مدنيا و عسكريا و سياسيا ـ و سبر أغوار الخطوة التي قفز إليها و ما كانت تعنيه في مجمل الصراع .

- تسليم السادات كل أوراقه " للصديق " الأمريكي الذي غالبا ما كان صهيوني الهدف و الهوى و القصد ، حتى أن الكثيرين ممن شاركوا أو ساهموا بشكل مباشر أو غير مباشر من الجانب الأمريكي كانوا يهودًا صهاينة ، كما أنه من جانب آخر قد فرَّط بكل قوة بدور القطب السوفيتي و مبكرا و هو الصديق الذي كان .

- تجاهل قوة و دور و تأثير الرأي العام المصري و العربي و ما أصابه من خيبات أمل متكررة و صادمة فيما تبدَّى مرارًا من تفريط و تساهل السادات بل و تجاهله لثوابت المواقف المصرية و العربية .

- انعكس ذلك في استقالات نخبة من خيرة الدبلوماسيين الوطنيين من خبراء وزارة الخارجية المصرية ممن تقلدوا قيادتها ؛ و من بينهم على سبيل المثال إسماعيل فهمي و محمد رياض و محمد إبراهيم كامل و السفير أحمد عثمان و غيرهم ، كما فعل نفس الشيء سابقا و لاحقًا نفرٌ من القادة العسكريين المصريين مما كانوا عُدَّة مصر و ذخيرتها طوال جولات مواجهاتها العسكرية مع العدو الصهيوني ، سواء قبل كامب ديفيد أو أثناءها أو بعدها و في مقدمتهم الفريق سعد الدين الشاذلي و المشير عبد الغني الجمسي و غيرهم ممن كانوا قادة حرب " التحرير " العظيمة .

- و لربما أنه لو تم تجنب تلك السلبيات الخطيرة ـ وغيرها ـ لأمكن تفادي الخطايا الكبرى التي حفلت بها كامب ديفيد و كانت شديدة التأثير على مستقبل

مصر و المنطقة السياسي داخليا و خارجيا . و لربما أمكن استثمارها في بناء جبهة مصرية عربية صلبة تؤمن بالعمل المشترك و التخطيط العلمي للنهوض و الوفاء بحقوق أبناء المنطقة و مصالحها و دفعها نحو اقتحام الواقع لبناء مستقبل متقدم واعد ، يتجنب الارتجال و العمل الفردي المستبد الجاهل .

- ولربما يزعم البعض أن ما دفع السادات إلى ذلك الوضع الاقتصادي المصري المتردي و خلافات قادة دول المنطقة العربية وعجزها عن فرض أي حل أو موقف مشترك . و كذلك ضعف و تهافت المنظمة الدولية و شللها بحكم الضغط الأمريكي ـ الحليف القوي لإسرائيل ـ ووقوعها تحت ضغط القوى الصهيونية ؛ الأمر الذي أعاقها عن التوصل إلى تسوية سلمية عادلة . غير أن كل ذلك كان يقتضي من ساسة مصر و قادتها انتهاج خطط قومية و دولية مغايرة تماماً .

- أن اندفاع السادات و مبالغاته في تقدير مواقف الأصدقاء و الصداقات و العواطف ـ الذي كان لغة قاموسه السياسي المفضل ـ أساء فهم و تفسير مواقفهم تبعا لذلك و هو ما حدث منه على سبيل المثال فقط مع ما اصطلح عليه " بتعهدات " كارتر لوقف بناء المستوطنات الإسرائيلية . و هو الأمر الذي نفاه كارتر نفيا صريحا و قاطعا [1] . تلك « التعهدات» المزعومة التي رتب عليها السادات أمورًا خطيرة . لم تعدُ كونها خيالات وأوهام جراء انبهاره و تفسيراته القاصرة.

- كانت قراءة إسرائيل الدقيقة لوضع السادات وموقفه قراءة سليمة بأنه أقدم كما يذكر د. نبيل العربي [2] ـ على خوض مخاطرة لم تُدرس أبعادها بعناية؛ و أن المزيد من الضغط عليه سوف يضعف من موقفه الداخلي و يؤدي إلى زيادة الهجوم عليه في كل من داخل مصر و في العالم العربي فكان أن تمادت في ضغطها و مماطلاتها و تسويفاتها بغرض الحصول على المزيد من كسب الفرص و المكاسب ، و من هنا كان شتان بين ما نصت عليه وثيقة كامب

١ د . نبيل العربي ، مذكرات / طابا ؛ كامب ديفيد ، الجدار العازل ، الشروق ، ٢٠١١ ، صـ ٢٩٨ ـ ٢٩٩ .
٢ د . نبيل العربي ، مذكرات ، نفس المصدر ، صـ ١٠٣ .

ديفيد في سبتمبر ١٩٧٨ ؛ و بين ما سمي بمعاهدة السلام اللاحقة التي حوت العديد من الالتزامات و القيود و الأعباء التي أثقلت بها إسرائيل كاهل مصر و كبلتها .

تلك هي بعض ملاحظاتي [1] ؛ و أخيرا يطيب لي أن ينشر هذا العمل العلمي الرصين ، بعد مرور ثلث قرن على وقوع أحداثه ، واتضاح بعض معالمه ونتائجه في ظل أوضاع « درامية» متغيرة تشهدها مصر و المنطقة العربية فيما عرف « بثورات الربيع العربي» نجحت في إسقاط بعض نظمها القمعية و الدكتاتورية و تسعى حثيثة إلى تحقيق بقية أهدافها و مراميها باستكمال ثوراتها و إقامة نظم حرة تستند إلى الديموقراطية و العدالة الاجتماعية و إفساح الطريق أمام إنجاز الحريات الكاملة لمواطنيها و شعوبها و تعميق وعيها بذاتها و عالمها و ما حولها ؛ لتكون قوى فاعلة ؛ تصنع تاريخها بإراداتها الحرة و تزيح إلى غير رجعة شبهات الخضوع و التبعية التي سادت ؛ و جرحت كبرياء الوطن و المواطن طيلة الفترة التي أعقبت تلك الاتفاقات المشئومة ؛ ليستعيد بها هيبته و كرامته . ليستأنف من جديد لعب دوره الإقليمي و العالمي .

و من هنا فإن هذه الدراسة بما كشفت عنه ستساهم لاشك مع غيرها في تعميق وعي الشعب و الأمة ؛ و هو الدور الحقيقي و العلمي الذي من المقدر أن يصنعه علم التاريخ و المؤرخون العلميون .

و الله من وراء القصد ،،

المؤرخ

أ.د/ عبد الخالق لاشين

أستاذ التاريخ الحديث و المعاصر

جامعة عين شمس

في السبت ١١ فبراير ٢٠١٢ م

١- كل ذلك يعكس سلامة الموقف الذي أخذناه فور الإعلان عن " زيارة السادات " المشئومة و صحة قراءتها .

مقدمة

كان تولي السادات الحكم وانتخابه رئيسا للجمهورية إيذانا ببدء مرحلة جديدة في تاريخ مصر الحديث . لتتمايز الحقبة الساداتية بخصوصية شديدة كنموذج فريد لنظام حكم لم تعهده مصر من قبل ؛ لما شهدته السياسة المصرية داخليا وخارجيا من تغييرات جذرية فتحت الطريق أمام سلسلة من التطورات المتلاحقة التي لا نزال نلمسها حتى الوقت الراهن . لتعد تلك الفترة من أخطر مراحل التاريخ السياسي المصري المعاصر بشكل خاص ، وأهم وأخطر مراحل تطور الصراع العربي / الإسرائيلي بشكل عام .

وفي الواقع أن التطورات التي شهدتها السياسة المصرية وبخاصة تجاه الصراع العربي / الإسرائيلي وقبول النهج السلمي في التعامل المباشر مع إسرائيل والانتقال من معسكر المواجهة إلى استراتيجية المصالحة وما تبع ذلك من إجراءات وخطوات عملية ، لم تحدث من فراغ وإنما حدثت في ظل تغييرات شاملة شهدتها مصر خلال عقد السبعينيات الذي تعد بحق أخطر مراحل التاريخ السياسي المصري المعاصر، حيث أعادت مصر خلالها هيكلة سياستها الداخلية والخارجية وفقا لرؤية القيادة الجديدة على نحو مغاير للحقبة الناصرية.

فعلى الصعيد الخارجي : غيرت مصر من نمط تحالفاتها الإقليمية والدولية ، حيث أصبحت تتبنى سياسة أقرب إلى دول الخليج المحافظة وبخاصة السعودية ، فانتقلت من التحالف مع المعسكر الشرقي بقيادة

obeikandi.com

الاتحاد السوفيتي إلى التحالف مع المعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة سعيا وراء الحل المنفرد وهو ما انعكس أثره بسلبيات خطيرة على الأمن القومي المصري وعلاقات مصر العربية و السوفيتية حتى وصلت إلى مفترق طرق وتقطعت أوصالها لتقام على أنقاضها علاقات مستحدثة مع العدو الصهيوني أفرغت الصراع العربي / الإسرائيلي من مضمونه ومفهومه الواسع ، ناهيك عن أخطار وتداعيات ذلك على الأوضاع الداخلية و دور مصر الإقليمي .

ولا شك أن هذه التغييرات الراديكالية التي شهدتها السياسة المصرية خلال الحقبة الساداتية كانت تعكس بشكل أو بأخر التحولات التي طرأت على البيئة الداخلية والإقليمية والدولية في عقد السبعينات و إدراك السادات لهذه التحولات وما تفرضه من تحديات ، ومن ثم إدراكه لكيفية التكيف معها والاستجابة لها وفقا لرؤيته الذاتية في ظل انفراده بصنع القرار . رغم التداخل الدقيق للمعطيات المصرية [المحلية] و العربية والدولية للصراع تداخلا عضويا يستحيل الفصل بين مكوناتها فصلا تحكميا ؛ إلا أن تغيير رؤية القيادة المحلية لطبيعة الصراع أو للأهداف المصرية التي تبغي تحقيقها من حسم الصراع سلما أو حربا كان لابد و أن ينعكس بالضرورة على مسار التسوية و مستقبل السلام في المنطقة .

و من هذا المنطلق تدور الدراسة حول شخصية السادات وإلقاء الضوء عليها للوقوف على دوافعها و أهدافها لاتخاذ القرار، فهي تعد مفتاح فهم السياسة المصرية داخليا وخارجيا لمدى تأثير وانعكاس دور

السادات على مسار الأحداث وتطورها ، نظراً لأن السياسة المصرية تستند في المقام الأول بالتركيز على دور الزعيم الفرد في ظل ضعف المؤسسات الرسمية وهامشية تأثيرها على صانع القرار ، وتلاشي تفاعل القوى السياسية والعناصر التنظيمية والبنائية في النظام السياسي. لتمثل شخصية السادات محورا هاما لطرح وتحليل أحداث الفترة التاريخية وتوجهات سياسته وإبراز دوره في السياسة الخارجية من خلال رصد وتحليل تسلسل موضوعاتها و تطور مسارها وتوجهاتها بشأن الصراع العربي / الإسرائيلي للوقوف على دوافع وتداعيات القبول بالتسوية المنفردة مع إسرائيل و شروط هذه التسوية وتأثيرها على قضايا العمل الوطني و ارتباطات مصر الإقليمية والدولية ؛ لمدى انعكاس رؤيته الذاتية على مسار تلك السياسة وتوجهاتها خلال تلك الحقبة الحرجة من تاريخ مصر المعاصر وتاريخ الصراع العربي / الإسرائيلي والمنطقة بأسرها. ولا يعني ذلك إغفال السياسة الداخلية كلية ، وإنما سيتم إلقاء الضوء عليها حسب ما يقتضيه السياق العام للدراسة .

وعلى هذا الأساس تم تقسيم الدراسة إلى تمهيد وأربعة فصول وخاتمة على النحو التالي :-

تدور أحداث الفصل التمهيدى : حول خطوات السادات وتوجهه نحو عقد سلام منفرد مع إسرائيل سواء خلال الفترة الانتقالية لعهد السادات [١٩٧٠ – ١٩٧٣] بدءاً بتولي السادات السلطة ومحاولات تثبيت أركان الحكم ودعائم النظام الساداتي على نحو يضمن للسادات الانفراد بالسلطة واتخاذ القرار و إمكانية الشروع في تحسس طريق التسوية

السياسية وطرح المبادرات للحل الجزئي في إطار علاقات مصر بالقوتين العظميين و دورهما في معالجة الصراع الإقليمي . ووصولا إلى حرب أكتوبر لتمثل حدا فاصلا بين مرحلة سابقة وأخرى لاحقة للحقبة الساداتية وكيفية مساهمتها لرسم ملامح عملية السلام وبدء دبلوماسية ما بعد الحرب من خلال رصد وتحليل الإجراءات التمهيدية وخطوات السادات العملية للتوجه نحو عقد سلام منفرد مع إسرائيل و بدء عملية التسوية التي تصدرتها اتفاقية سيناء الثانية .

أما الفصل الاول : فيعالج بالرصد والتحليل دوافع و ملابسات مبادرة القدس و زيارة السادات لإسرائيل وتداعياتها على مسار المباحثات السياسية حتى عشية قمة كامب ديفيد .

واستكمالا لسلسلة المباحثات يطرح الفصل الثانى : مباحثات قمة كامب ديفيد وإداراتها على امتداد يومياتها الثلاثة عشر يوما بالرصد والتحليل للمشروعات المقترحة والمطروحة على أجندة المفاوضات وما تم التوصل إليه في نهاية المؤتمر مجسدا في اتفاقات كامب ديفيد .

ليطالعنا الفصل الثالث : "بمعاهدة السلام" المصرية / الإسرائيلية رصدا وتحليلا لمضمون بنود المعاهدة وملحقاتها وتداعياتها على كافة المستويات داخليا وخارجيا .

واختتاما بالفصل الرابع والأخير: بإلقاء الضوء على مجمل تطور علاقات مصر الخارجية في إطار الصراع العربي / الإسرائيلي وبخاصة مع القوتين العظميين والدول العربية وانتهاء باستحداث

علاقة " مصطنعة " مع إسرائيل تحت تبني تطبيع العلاقات ؛ ليمثل ذاك الفصل في تحليله النهائي أهم نتائج وتداعيات "معاهدة السلام" داخليا وإقليميا ودوليا ، والمحصلة النهائية لجهود السادات ومساعيه طوال رحلة التسوية الشاقة .

وترجع أهمية موضوع الدراسة إلى عدة اعتبارات ، لعل أهمها :

حداثة الفترة التاريخية ومعاصرتها وعزوف الباحثين عن الاقتراب لتناول تلك الفترة لحداثتها وندرة وثائقها ومشقة البحث في سبر أغوارها ، وبقاء نظام حكم و أسس السياسة الساداتية و تداعياتها على المجتمع المصري إلى الوقت الراهن رغم التغييرات التي شهدناها خلال الفترة الأخيرة وقيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ بإزاحة حكم مبارك الذي مثل امتدادا لحكم السادات والشروع في عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي تدريجيا .

كما تتناول الدراسة فترة تاريخية ذات أبعاد هامة في تاريخ مصر المعاصر وتاريخ الصراع العربي / الإسرائيلي حيث شهدت الفترة أحداثا تركت بصمات واضحة على مستقبل السلام في الشرق الأوسط ومسار خريطة المنطقة برمتها ؛ فالهدف من تلك الدراسة ليس فهم وتحليل السياسة الخارجية المصرية خلال عقد السبعينيات ومتابعة نشاطها فحسب ، بل تهدف أيضا إلى إلقاء الضوء على دور السادات وانفراده باتخاذ بالقرار وتداعيات ذلك والكشف عن المواقف العربية وما لعبته من دور على مسرح الأحداث بجانب دور القوتين العظميين.

وأخيرا شخصية السادات ذاته ، تلك الشخصية الغامضة التي مثلت مجالا خصبا للبحث والدراسة لما ثار حولها من جدل دائر على الساحة السياسية ما بين الإعجاب بلا تحفظ إلى الهجوم بغير حدود .

وبشكل عام تكمن أهمية الدراسة التاريخية لتلك الفترة كمدخل لفهم وتحليل ما نحن بصدده وحاجتنا لمثل هذه الدراسة الآن ، وضرورتها لرسم ملامح مستقبل السياسة الخارجية المصرية على نحو مغاير طبقا لاستراتيجية عليا للدولة ووفقا لمصالحها الوطنية بمنأى عن أيديولوجيات وتوجهات قادتها نسبيا إلى حد ما .

وعموما اعتمدت الدراسة على ما توفر لنا من المصادر الأصلية وفي مقدمتها الوثائق غير المنشورة : وثائق وزارة الدفاع / هيئة البحوث العسكرية ، ملف الوثائق العسكرية للعملية التعرضية جرانيت المعدلة [التي نفذت في حرب أكتوبر ١٩٧٣] – الجزء الأول [التخطيط للحرب] – خطة العملية والمذكرة الإيضاحية ، هيئة عمليات القوات المسلحة / فروع التخطيط ، مارس ١٩٧٣ ، حفظ عام ١٩٨١. والوثائق البريطانية الخاصة بقضية مقتل أمين عثمان لعام ١٩٤٦ ، وهي محفوظة بدار الوثائق القومية . أما الوثائق المنشورة فكان أهمها وثائق وزارة الخارجية : معاهدة السلام بين مصر و إسرائيل وملحقاتها والاتفاق التكميلي الخاص بإقامة الحكم الذاتي الكامل في الضفة الغربية وقطاع غزة الموقعان في واشنطن ٢٦ مارس ١٩٧٩ . كذلك وثائق تطبيع العلاقات بين جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل القاهرة ١٩٨٣ . بجانب مجموعة خطب وأحاديث الرئيس محمد أنور السادات

، وأخيرا الوثائق الأمريكية ومضابط مجلس الشعب المعاصرة لفترة الدراسة ، فضلا عن فيض هائل من المذكرات السياسية للعديد من القادة السياسيين و العسكريين الذين عاصروا الفترة و شاركوا فيها سواء مصريين أو عرب أو إسرائيليين و أجانب ؛ أمريكيين بخاصة ، بالإضافة إلى ما أمكن الإطلاع عليه من بحوث و دراسات علمية لكثير من الباحثين ـ العرب و الأجانب ـ ممن تناولوا بعض جوانب موضوع دراستنا . بجانب ما هو موضح بثبت قائمة المصادر و المراجع .

أما منهج البحث الذي تم إتباعه لطرح موضوع الدراسة فهو المنهج العلمي التحليلي النقدي القائم على عرض الوقائع التاريخية ومقارنة الروايات بصددها واستنباط الحقائق وما يترتب عليها من نتائج وتداعيات ، من خلال الطرح التفصيلي والتفسير الدقيق لدوافع الحدث وأهدافه بالإضافة إلى الخرائط و الجداول .

وأخيرا فإنني أرجو أن أكون قد أصبت جانبا من التوفيق والموضوعية في هذه الدراسة ، التي أتمنى أن تكون إسهاما جادا ضمن جهود علمية مخلصة تتناول بكل موضوعية والتزام تاريخنا الوطني سواء سابقه أو لاحقه ..

البـــاحثة

obeikandl.com

فصل تمهيدي

السادات رئيسا للجمهورية

و التوجه نحوعقد سلام منفرد مع إسرائيل

- تولي السادات الحكم و انفراده بالسلطة.
- بدء طريق الحل السلمي و محاولات البحث عن التسوية خلال الفترة الانتقالية [١٩٧٠ ـ ١٩٧٣]
- دبلوماسية ما بعد الحرب و مقدمات التسوية.
- اتفاقية سيناء الثانية / فض الاشتباك الثاني .

obeikandl.com

السادات و اتفاقيات كامب ديفيد

obeikandl.com

كان رحيل الرئيس عبد الناصر و تولي الرئيس السادات السلطة مفاجأة له وقدرا، حقق له حلما راوده منذ شبابه فبدأ السادات معركة الرئاسة وهو يعلم أن قدراته على الجهد والعمل والصبر والتزامات الزعامة أقل بكثير مما كان يتمتع به الرئيس الراحل[1] ، وكان هذا واضحا منذ اللحظة الأولى لرحيل عبد الناصر. وعموما ساير السادات التيار الشعبي والقومي وأعلن تجاوبه مع أهداف مصر الاستراتيجية ، و استمرار خط الرئيس عبد الناصر ، وضرورة استمرار مشاركة رجال عبد الناصر في الحكم لتمرير وصوله إلى كرسي الرئاسة . وصدر أول بيان له بأن المؤسسات السياسية هي القائدة سياسيا و دستوريا ، كما أكد على علاقة الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفيتي من أجل دعم معركة تحرير الأرض المحتلة . فكانت هذه الدعائم هي التي مهدت لتوليه رئاسة الجمهورية كمرشح وحيد لها [2] . وبرغم أن حلم السادات قد تحقق إلا أن تثبيت وضمان بقائه في الحكم استلزم بعض المحاذير والإجراءات التي تتكفل بتحقيق طموحه الشخصي في زعامة أكبر من زعامة عبد الناصر ، حتى لو جاءت على حساب تغيير المسار الاستراتيجي لمصر .

أولا : تولي السادات الحكم وانفراده بالسلطة :

لم يكد يصدر بيان بوفاة عبد الناصر حتى جرى اتخاذ قرارات لسرعة الانتقال بالسلطة حفاظا على استقرار الوضع القيادي في الدولة و الاستقرار الداخلي بطريقة قاطعة . وكان من الطبيعي أن يكون السادات نائب الرئيس الوحيد هو المرشح الأكثر ترجيحا لسد الفترة الانتقالية و تولي مهام رئاسة الجمهورية بصورة مؤقتة لحين اتخاذ الإجراءات الدستورية لاختيار الرئيس الجديد وفقا لما ينص عليه الدستور [3] . وعلى الرغم من أن السادات قد أصبح قاب قوسين

١ - على غرار نهج و سياسة عبد الناصر الذي كان لا يترك صغيرة و لا كبيرة إلا و أحيط بها علما و هو ما لم يطيقه السادات محاولا التخلص من هذا الإرث الثقيل ، راجع ، محمود رياض ، البحث عن السلام في الشرق الأوسط ، ج١ ، [القاهرة : دار المستقبل العربي ط٢ ١٩٨٧] ، ص ٣٥٣ ـ ٣٥٤ .

2 -Cooper , Mark , The Transformation of Egypt , London ; Crom Helme , 1982 , p 69 .

3- Raphael , Israeli .R ,The Public Diary of president Sadat , part one , Leiden,E.G Brill,1979, p30

أو أدنى من تولي رئاسة الجمهورية إلا أنه كان مدركا لسلطة ونفوذ أعضاء اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي ومجلس الوزراء و طرقهم الملتوية إلى حد كبير لتقرير من سيصبح خلفا لعبد الناصر؛ فلم يكن أحد ينظر إلى النصوص الدستورية على أنها ملزمة ، فكان لمبدأ القوى حسابات أخرى . وهو ما وضعه السادات في أولويات تفكيره واعتبارات اللعبة السياسية باستحالة تمرير وصوله إلى كرسي الرئاسة دون مهادنة وموافقة معاوني عبد الناصر؛ لاجتياز أهم وأصعب التحديات على طريق منصب رئيس الجمهورية . و رغم شغل السادات منصب نائب الرئيس حتى عشية رحيل عبد الناصر و كونه أحد رجال ثورة يوليو إلا أن ذلك لم يزن شيئا أمام سلطة ونفوذ رجال عبد الناصر ، فضلا عن أن شعبية عبد الناصر ذاته قد التهمت شرعية الثورة وتمركزت في شخصه فلم يترك لغيره شيئا ؛ لذا لم يكن أمام السادات من بديل غير مهادنة رجال عبد الناصر والتعاون معهم وفق رؤيتهم واستراتيجيتهم إلى حين [1] .

فمن منطلق السلطة والنفوذ بدا واضحا أن تحديد القرار لم يخرج من أيديهم؛ حيث كان علي صبري يشغل منصب وزير الدولة للدفاع الجوي ، و شعراوي جمعة وزيرا للداخلية ويسيطر على الشرطة ومباحث أمن الدولة والأمن المركزي، ومحمد فوزي وزيرا للحربية وقائد القوات المسلحة ، وسامي شرف يشغل منصب وزير الدولة لشئون رئاسة الجمهورية ويسيطر على الحرس الجمهوري، أما أمين هويدي فكان وزير الدولة للمخابرات ، ولبيب شقير رئيس مجلس الأمة، وعبد المحسن أبو النور الأمين العام للاتحاد الاشتراكي العربي، ومحمد فائق وزير الإعلام ، وآخرون لم يكونوا يشغلون المناصب الرئيسية في الحكومة ، إلا أنهم كانوا يشكلون أغلبية في اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي . وبناء على ذلك فإن الحكومة ، التنظيم السياسي ، القوات المسلحة و الشرطة وأجهزة المخابرات كانت في أيديهم على نحو محكم [2] . وبرغم هذا السياج

١- انظر ، كيرك بيتي ، مصر في عهد السادات[القاهرة : الهيئة المصرية العامة للاستعلامات « كتب مترجمة رقم ٨٥١ « ط١ ٢٠٠٣] ، صـ ٦٣ - ٦٤ .

2- Shoukri , Ghali , Egypt ; Portrait of A President , London ; Zed Press , 1981 , . p 48 .

الحديدي ، وما امتلكته هذه المجموعة من أوجه عناصر القوة؛ إلا أن السادات كان مبصرا بثغراته القاتلة و سرعان ما بدا إمكانية اختراقها فكانت دائرة الشك التي شملتهم جميعا والوجه الآخر الذي يطاردهم كفيل بتقطيع أوصال قوتهم وتحالفهم . فضلا عن العداء الذي ناصبه أعضاء المجموعة لبعضهم البعض ، كما لم تجمعهم أيديولوجية موحدة ـ فعلى سبيل المثال لا الحصر ـ فقد تجمع علي صبري ومحمد فائق وضياء الدين داوود في مجموعة ، بينما تجمع شعراوي جمعة وسامي شرف في مجموعة فرعية أخرى ، ولكن دوافع المصلحة كانت كفيلة بالتغلب على أكثر من ذلك . وكان محصلة ذلك ازدياد رصيد السادات لترشيحه رئيسا للجمهورية . وبدلا من ارتقاء أحدهم إلى الرئاسة اكتفت مجموعة مايو بمساومة السادات ومقايضته ؛ لذا انصبت اجتماعاتهم على التأكيد على مبدأ جماعية القيادة وتوزيع المسئوليات وتولي المؤسسات السياسية والدستورية ـ ممثلة في أشخاصهم ـ المسئولية كاملة بمعنى عدم الانفراد بالسلطة بل فرض الوصاية اعتقادا في ضعف شخصية السادات وخضوعه [١] .

لكل ذلك كان الإصرار على أن يتم الترشيح والانتخابات خلال الأطر الدستورية والسياسية القائمة في مواجهة ما كان يروج له البعض لعودة مجلس الثورة القديم . ولم يكن ذلك إلامجرد مناورة لترهيب الشعب [٢] ، و نوعا من الخداع بدافع انحصار التفكير في اختيارالسادات وحده دون التفكير المتروي في البدائل ، ودون مرور وقت كاف لتقليب الأمور على وجوهها وزواياها المختلفة ، وعوضا عن ذلك تتابعت الخطوات في سرعة هائلة لترشيح السادات رئيسا للجمهورية رغم كل التحفظات. وعلى الفور عقدت اللجنة التنفيذية اجتماعا خصص لمناقشة ترشيح رئيس الجمهورية في ٣ أكتوبر ١٩٧٠ ، حيث أيد الجميع ترشيح السادات و تزكيته فيما عدا حسين الشافعي ؛ نظرا لطموحاته وتطلعه لشغل المنصب ، الذي سرعان ما تراجع عن أمله وتأقلم مع ما فرضته الظروف [٣].

١ ـ بشأن هذا التحليل ، انظر ، كيرك بيتي ، مرجع سابق ، صـ ٦٨ .

2- Shoukri , Ghali , op . cit , pp 48 , 49 .

٣- لمزيد من التفاصيل ، راجع ، ضياء الدين داوود ، سنوات عبد الناصر و أيام السادات[القاهرة : دار الخيال ط ١٩٩٨] ، صـ ١٥٦ . كذلك ، حسن التهامي يفتح ملفاته من احتلال فلسطين إلى كامب ديفيد ، بقلم / محمد سعد العوضي [القاهرة : دار ديوان ط١ ١٩٩٨] ، صـ ١٠٩ ـ ١١١ .

وعلى أية حال فقد تم تزكية السادات إلى اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي، التي عقدت اجتماعا بموجب هذا الترشيح أوضحت خلاله الرؤية السياسية الداخلية والخارجية ، وتمت موافقة اللجنة بالإجماع على أن المؤسسات السياسية والدستورية الحالية هي وحدها صاحبة السلطة الشرعية . وبدهاء من السادات الذي قرر الانحناء للعاصفة وافق على المقايضة والنزول على شروطهم بألا يكون هناك حكم فردي على نحو ما كان في عهد عبد الناصر ، وأن يقوم أعضاء اللجنة التنفيذية العليا واللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي بدراسة كافة القضايا الهامة ، وأن تتخذ القرارات بأغلبية الأصوات ، كما يصوت مجلس الأمة على كافة القضايا الهامة ، وألا يقوم رئيس الجمهورية بمهام رئيس الوزراء وأخيرا يقوم الوزراء باتخاذ القرارات في دوائر اختصاصاتهم. ومن هذا المنطلق بدأت حملة مركزة لتقديم السادات للجماهير على غير الصورة التي استقرت عنه في الأذهان ، فكان من أشق الأمور إقناع قيادات الاتحاد الاشتراكي ومنظمة الشباب به [1] .

و نجحت الحملة المركزة التي تم الاعتماد فيها على إيقاظ مشاعر الإحساس بالخطر من القوى المعادية و المتربصة في الداخل و الخارج والتي تسعى لأي انقسام أو تمزق في الجبهة الداخلية أو الصراع على السلطة ، وعلى الدعوة للحرص على تهيئة الجو المناسب لسرعة بدء المعركة الحاسمة والأهم من ذلك الالتزام باستمرار الخط الناصري بكل ما يعنيه . وقد طغت تلك الاعتبارات على ما عداها وتوحدت كل الخطى لتسرع بتنصيب السادات رئيسا للجمهورية [2] .

فكان هناك حرص شديد من أعضاء اللجنتين التنفيذية والمركزية على أن يتم اختيار السادات بالإجماع وأن يعلن ذلك بوضوح . وعلى ضوء ذلك اجتمعت الهيئة البرلمانية للاتحاد الاشتراكي في ٦ أكتوبر ، واتخذت الإجراءات الدستورية

١- ضياء الدين داود ، المرجع نفسه ، صـ ١٥٩ . و يكمن السبب وراء ذلك في الكتل البرلمانية التي أنشأها السادات داخل مجلس الأمة أثناء رئاسته له ، التي اعتبرتها تلك القيادات مناهضة لها . لمزيد من التفاصيل ، راجع ، محمد الطويل ، لعبة الأمم والسادات [القاهرة : مركز الزهراء للإعلان العربي ، ط١ ١٩٨٨] ، صـ ٥٦ ـ ٥٨ .

2 - Cooper , Mark , op . cit , p 68 .

والسياسية باستصدار قرار جمهوري لدعوة مجلس الأمة لانعقاد غير عادي في اليوم التالي لترشيح اسم رئيس الجمهورية المؤقت وإجراء استفتاء شعبي تقرر له موعد ١٥ أكتوبر ١٩٧٠ . وبناء على ترشيح اللجنتين التنفيذية العليا و المركزية للسادات قرر مجلس الأمة بالإجماع ترشيح السادات رئيسا للجمهورية ، ودعي السادات لإلقاء بيانه أمام المجلس [١] .

وقدم السادات إلى مجلس الأمة بصك موافقة رجال عبد الناصر و ألقى بيانه " الذي بدأه برثاء الرئيس الراحل ، وحدد سياسته متوسما نفس السياسة التي أرساها عبد الناصر ؛ فلم يكن أمام السادات سوى ذلك . لذا التزم السادات بالنضال من أجل الأمة العربية وتحرير الأراضي العربية المحتلة [القدس و الضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان وشبه جزيرة سيناء] مع تأكيد الحرص الكامل على حقوق الشعب الفلسطيني ...إلخ والذي يستلزم تحديد العدو تحديدا لا شبهة فيه مجسدا في إسرائيل والصهيونية الدولية والاستعمار العالمي، والذي يجمعنا معهم صراع مصيري يساندنا فيه علاقاتنا بالاتحاد السوفيتي ، وتدعيم سياسة عدم الانحياز موازنة بالاتجاه التقدمي الاشتراكي " . وأخيرا أجمل السادات برنامجه بإيداع وثيقة بيان ٣٠ مارس و الالتزام بتطبيقها . وعلى ذلك فإن الالتزام وإن عد كبرنامج عمل ، إلا أنه التزام نظري وشكلي أيضا لإقناع الجماهير باستمرار طريق عبد الناصر الذي لم يعد غيره فى قلوبهم . وفي الحقيقة لم يكن باقي ما التزم به السادات أكثر حظا من بيان ٣٠ مارس ـ على نحو ما سنرى ـ أما الشق الثاني من الصفقة ، فقد أكده السادات وأقر به علنا أمام الشعب بضرورة إعادة توزيع المسئوليات ؛ ضمانا لبقائه في الحكم إلى حين تتضح معالم الطريق المقابل و يأمن السادات اجتيازه. وبحلول منتصف أكتوبر كانت قد تمت عملية الاستفتاء وتولى السادات مقاليد الحكم ولكن تحت الوصاية ، إلا أنه بكل المقاييس كان السادات قد كسب تلك الجولة [٢] .

١- الفريق محمد فوزي ، استراتيجية المصالحة ج٢ ، [القاهرة : دار المستقبل العربي ط ١٩٨٦] ، صـ ١٣٠ .
٢ - لمزيد من التفاصيل ، راجع ، محمد الطويل ، مرجع سابق ، صـ ٨٤ ـ ٨٥ .

وفور إعلان نتيجة الاستفتاء أصبح السادات رئيسا للجمهورية في أكتوبر ١٩٧٠. وكان طبيعيا أن يصبح عهد السادات امتدادا لثمانية عشر عاما من الثورة ؛ حيث يمثل السادات أحد رموزها ، والذي لم يعترض قط على أي من القرارات الناصرية طوال فترة حكم عبد الناصر ـ وكان ذلك بمنطق الإذعان أكثر منه اقتناعاً [١] ـ إلا أنه ما لبث أن أصبح واضحاً أن عهد السادات سيكون عهدا متميزا، خاصة فيما يتصل بسياسة مصر الخارجية إقليميا و دوليا ؛ ليتخذ الصراع العربي / الإسرائيلي ودور مصر فيه مجرى مغايرا تماما عما ساد و تم إرساؤه في الحقبة الناصرية .

لتشهد السياسة الخارجية المصرية خلال عقد السبعينيات تطورات خطيرة، فتعد تلك المرحلة من أخطر مراحل التاريخ السياسي المصري المعاصر ؛ حيث فتحت الطريق أمام سلسلة من التطورات المتلاحقة التي لا نزال نلمسها حتى الوقت الراهن منذ تولى السادات الحكم وانفراده بالسلطة والشروع في إعادة بناء توجه السياسة الخارجية على نحو متناقض مع القناعات التي كان قد تم التوصل إليها خلال المنهج التجريبي الناصري داخليا وإقليميا ودوليا . ومحاولة فك العرى والارتباط العضوي بين الصراع العربي / الإسرائيلي وقضايا الاستقلال الوطني والتنمية ، التي كان من المستحيل إيجاد تسوية لها ـ سلما أو حربا ـ بدون التأثير سلبا أو إيجابا على توجهات مصر فيما يتعلق بهاتين القضيتين ، ولم يحدث هذا الانقلاب فجأة وإنما من خلال لمسات خفية متعاقبة ومراحل تدريجية متواترة [٢] .

والواقع أن هذه الأبعاد العميقة والتغيرات الجذرية التي اعتزم السادات إجراءها كان من المفترض أن تصطدم بمعضلات و تناقضات على مستويات عدة داخلية وإقليمية ودولية ؛ فاستلزم التغيير في كثير من التوجهات الحذر الشديد والتدرج المخطط . فمثلت الزعامة الكارزمية لعبد الناصر ليس فقط عائقا

١- بهذا الصدد ، راجع ، سمير عبده ، التحليل النفسي للسادات[القاهرة : دار الكتاب العربي ط١ ١٩٩٦] ، صـ ١٣٩ – ١٤٠ . كذلك ، عبد العليم محمد ، الخطاب الساداتي: تحليل الحقل الإيديولوجي للخطاب الساداتي [القاهرة : كتاب الأهالي رقم ٢٧] ، صـ ١١٠ .

٢ - بشأن هذا التحليل ، راجع ، نور الدين كمال ، دوافع الصراع العربي الإسرائيلي ومحاولات التسوية المستحيلة في اتفاقيتي كامب ديفيد [بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ٢٠٠٥] ، صـ ٤٦ – ٤٧ .

أمام العهد الجديد لترسيخ شعبيته ، وإنما أيضا استلزمت عدم الإفصاح سريعاً عن التحولات والتغيرات الهامة التي قرر إجراءها . وربما لعبت هذه الحقيقة المزدوجة دوراً هاما في الغموض الذي أحاط بسلوك وسياسات السادات في بداية عهده ـ بجانب طبيعة شخصيته " المعقدة " ـ حيث بدأ في التحول عن التوجهات السياسية للعهد الناصري في الوقت الذي حاول فيه الاستناد إلى شرعيته ، إلى جانب الارتباطات العربية التي جعلت من مصر جزءا لا يتجزأ من المفهوم الواسع للصراع العربي / الإسرائيلي والتزامها بالحل الشامل الذي لا يقتصر على عودة سيناء فحسب ، أما العقبة الأخيرة فتمثلت في الاتحاد السوفيتي الحليف الاستراتيجي و المصدر الوحيد للسلاح .

لذا شهدت المرحلة الأولى من عهد السادات التي امتدت لثلاثة أعوام منذ توليه الحكم فى أكتوبر ١٩٧٠ وحتى اندلاع حرب أكتوبر ١٩٧٣ إجراءات تثبيت دعائم النظام والبحث عن مصادر جديدة للشرعية ؛ فمثلت فترة انتقالية من تاريخ النظام بين عهدين سياسيين لهما توجهاتهما المختلفة ، رغم أن هذه الفترة الانتقالية لم تشهد تغييرات جذرية إلا أنها حملت إرهاصات التحولات السياسية الهامة التي شهدتها المرحلة اللاحقة على حرب أكتوبر و حتى نهاية العهد الساداتي .

أما التحولات السياسية الهامة التي شهدتها الفترة الانتقالية باسم ثورة التصحيح في ١٥ مايو ١٩٧١ والتي رفع النظام فيها شعار دولة " المؤسسات وسيادة القانون " فقد ارتبطت في الواقع بحقيقة الصراع على السلطة الذي انتهى بتصفية السادات لبقايا رموز العهد الناصري وعلى رأسهم علي صبري الذي شغل منصب نائب رئيس الجمهورية والذي كان السادات يطلق عليه وصف [رجل موسكو الأول في مصر] وشملت هذه المجموعة وزير الحربية الفريق محمد فوزي ، ووزير الداخلية شعراوي جمعة ، ووزير الإعلام محمد فائق ورئيس مجلس الشعب لبيب شقير ، ومدير مكتب رئيس الجمهورية سامي شرف وغيرهم ممن احتلوا المواقع القيادية في العهد السابق [1] .

1- Dawisha A . I , Egypt in the Arab World ; the Elements of Foreign Polcy , London ; The Macmillan Press LPD. 1976 , p p , 190 , 191 .

وفي التحليل النهائي للأزمة الداخلية يمكن القول ، أن السادات أضمر منذ البداية إحداث تغييرات جذرية في هيكلية نظام الحكم وآلياته وأهدافه وتوجهاته ؛ لذا تعمد خلق مظاهر للصراع ، وافتعل الخلاف فيما بينه وبين قادة المؤسسات السياسية والدستورية فإن ما حدث لم يكن خلافا حول مشروع الاتحاد [١] أو مبادرة فبراير ، بقدر ما كان منصبا أساسا على انفراد السادات بالحكم و عزل مجموعة مايو . فتعمد السادات عزل المؤسسات السياسية والتنفيذية عن مجريات الأحداث واعتبر أنه وحده السلطة الشرعية الوحيدة ، وأن اتخاذ القرار حكرا عليه دون مشاركة أعضاء هذه المؤسسات في ممارسة مسئولياتهم واختصاصاتهم و أصر السادات على الانفراد بالسلطة و جعل المؤسسات مجرد شكل ديمقراطي زائف، وأن يقتصر دورها على الاستماع والتأييد [٢] .

و قد ساندته القوى المضارة من الثورة والتحول الاشتراكي التي كانت تشعر بأن ما يجريه السادات من تحول هو لصالحها . وكان واضحا أن استرضاء القوى الرأسمالية داخليا وعربيا ودوليا يقتضي تغييرات جذرية في البناء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وإحداث العديد من التحولات . وكان التمهيد لتحقيق كل ذلك أن ينفرد السادات بالقرار يحيطه الذين يتوافقون مع توجهاته ، وتهيئة الجو بإبعاد وإقصاء كل القيادات الناصرية والتقدمية من مسرح العمل السياسي ، و اصطناع مؤسسات تدين له بالولاء وتؤيد ما يراه ويقرره تسيطر عليها عناصر يمينيه ورجعية وانتهازية ؛ لذا نشطت اتصالاتها وعلاقاتها بالسادات . وبإخلاء الميدان بدأت تظهر هذه العناصر ويبرز تأثيرها على القرار السياسي والاقتصادي إيذانا بالتحول إلى قطب الصراع الدولي الأخر وعودة الارتباط الوثيق بالولايات المتحدة وإعادة توجه السياسة الخارجية [٣] .

---

١ ـ للوقوف على وجه الخلاف بين السادات و مجموعة مايو بشأن مشروع الاتحاد [مصر ، سوريا ، ليبيا] ، ما بين ملابساته و دوافعه ، انظر هند فرحان سيد ، العلاقات المصرية العربية (١٩٦٧ ـ ١٩٧٣) ، رسالة ماجستير ؛ قسم التاريخ / كلية البنات ـ آداب / جامعة عين شمس ، ٢٠١٠ ، صـ ١٦٠-١٧٦ .

٢- لمزيد من التفاصيل ، راجع ، مذكرات بعض هؤلاء القادة : الفريق محمد فوزي ، استراتيجية المصالحة ج٢ ، ضياء الدين داود ، سنوات عبد الناصر و أيام السادات ، كذلك ، سامي شرف رجل المعلومات الذي صمت طويلا : عبد الناصر كيف حكم مصر ، بقلم / عبد الله إمام ، [القاهرة : مكتبة مدبولي الصغير ، ط١ ١٩٩٦] .

٣- انظر ، ضياء الدين داود ، مرجع سابق ، صـ ٢١٥ – ٢١٦ . كذلك ، محمد حسنين هيكل ، ، خريف الغضب : قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات [القاهرة : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ط٧ ١٩٨٣] ، صـ ١٦٣ .

و عموما اعتمد السادات في صراعه مع مجموعة مايو على القوات المسلحة بقيادة رئيس الأركان الفريق محمد صادق [١] ، حيث قبلت استقالاتهم الجماعية و تم إحالتهم للمحاكمة بتهمة الخيانة العظمى و التأمر ضد نظام الحكم [٢] ، فضلا عن مساندة بعض المقربين للسادات و على رأسهم محمد حسنين هيكل الذي لعب دورا هاما في إحباط الإنقلاب و التخلص من مراكز القوى و خروج السادات بطلا من تلك الأزمة ؛ لذا احتفظ به السادات وزيرا للإرشاد [٣] ، فمثل هيكل إحدى قنوات الاتصال بين السادات و واشنطن [٤] .

وبنجاح السادات في الإطاحة بقمة أجهزة الحكم السياسية والدستورية والتنفيذية أجرى تعديلا وزاريا ؛ فاستبقى الدكتور محمود فوزي رئيسا للوزراء ، محمود رياض نائبا له ووزيرا للخارجية ، كما عين الفريق محمد صادق وزيرا للحربية وقائدا عاما للقوات المسلحة ، واللواء أحمد إسماعيل رئيسا للمخابرات العامة ، وممدوح سالم وزيرا للداخلية [٥] . وبذلك كون السادات حكومة وأجهزة تنفيذية لمساعدته لتنفيذ قراراته وتوجهاته تحت مظلة ما أسماه ثورة التصحيح . إلا أنه احتفظ بجميع سلطات الدولة في يده ، ولم يستطع أحد من هؤلاء القادة السياسيين والتنفيذيين وكذا قادة القوات المسلحة الجدد أن يبدي رأيا إلا ما يراه السادات ، ومن تحدثه نفسه بشيء من هذا القبيل يكون قد حكم على نفسه وسجل اسمه بيده في سجل الإطاحة الساداتي الذي لم تطو صفحاته إلا باغتياله ..

ولم يكن ذلك إلا نتاج ما أقدم عليه السادات من إجراءات عملية خطيرة في

١- لمزيد من التفاصيل حول الأسرار الحقيقية وراءحادث ١٥ مايو و دوافع حياد الجيش لحسم الصراع على السلطة ، انظر ، مذكرات الفريق محمد صادق ، المنشورة على صفحات جريدة الأهالي ، عدد مايو - يوليو بتاريخ ١٨ / ٥ / ١٩٨٢ . كذلك ، Shoukri , Ghali , op . cit , p 52 .

2-Cooper , Mark , op . cit , p 81 .

3-Shoukri , Ghali , op . cit , p 53 .

٤- لمزيد من التفاصيل ، راجع ، ضياء الدين داود ، مرجع سابق ، ١٨٥ - ١٨٦ . أما عن الدور الهام الذي لعبه هيكل ، انظر محمد حسنين هيكل ، وقائع تحقيق سياسي أمام المدعي العام الاشتراكي [القاهرة : دار الشروق ط١ ٢٠٠٣] صـ ٢٣٨ - ٢٤٠ .

٥- انظر ، حافظ إسماعيل ، أمن مصر القومي في عصر التحديات [القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ط١ ١٩٨٧] ، صـ١٧٧ . كذلك موسى صبري ، السادات الحقيقة و الأسطورة [القاهرة : المكتب المصري الحديث ، ط ١٩٨٥] ، صـ ٢٦٦ - ٢٧٦ .

التغيير الفكري والعقائدي العسكري بضرورة التزام القوات المسلحة مبدأ الحياد، وضرورة ابتعادها عن الشئون السياسية في الدولة – فكان السادات واعيا لأزمة المشير عامر – وأن يقتصر واجبها على الدفاع عن الوطن وسلامة أراضيه. ورغم سلامة المبدأ إلا أن السادات أراد بذلك إحكام السيطرة التامة على القوات المسلحة والانفراد بالقرار السياسي والعسكري دون أدنى معارضة ، وكان لذلك أبعاد خطيرة وجسيمة فيما بعد [١] .

وكان للأحداث الداخلية ردود أفعال لدى القوى الخارجية المؤثرة متمثلة في العرب وإسرائيل والقوتين العظميين ؛ فقد ارتأت بعض الحكومات العربية أن الأزمة الداخلية التي شهدتها القاهرة تعد مؤشرا واضحا على تغيير الخط الناصري والتوجه بالسياسة المصرية نحو النقيض . أما الاتحاد السوفيتي فإنه تعمد كعادته عدم التعرض للشئون الداخلية في مصر ، وأخذ يراقب الوضع الداخلي بحذر ، ويتابع خطوات السادات نحو علاقاته الخارجية على المستوى الإقليمي والدولي ، ومدى انعكاسات ذلك على العلاقات المصرية / السوفيتية التي تجسدت بشكل مباشر وبمناورة سياسية في توقيع معاهدة الصداقة والتعاون بين البلدين كل لدوافعه وأهدافه [٢] ، على نحو ما سنرى .

أما إسرائيل فقد تلقفت نتائج الصراع الداخلي وحسمه لصالح السادات بروح الانفراج والاستعداد لبدء مرحلة جديدة من مراحل الصراع العربي / الإسرائيلي؛ حيث وصلت في تحليلها النهائي لماهية الأزمة الداخلية أن الأمور قد حسمت لصالحها وأن تعاملها مع مصر سوف يقتصر على شخص السادات بمفرده دون شعبه أو حكومته . والذي من خلاله وحده سوف تستطيع إسرائيل أن تحقق أهدافها السياسية والاستراتيجية ليس في مصر فحسب ، بل في المنطقة بأسرها

١- تعمد السادات افتعال انفصال فكري وسياسي بين الشعب و مؤسساته وبين القوات المسلحة أكمله بإصدار التشريع الخاص بحرمان أفراد القوات المسلحة من حق الانتخاب وهو حق دستوري لجميع المواطنين دون استثناء ،انظر الفريق محمد فوزي ، استراتيجية المصالحة ، صـ ٢٧٠ ـ٢٧١ .

2- Karen , Dawisha , Soviet Foreign Policy Toward Egypt , London : The Macmillan Press , 1979, p61 .

وأدركت أن فقدانه سوف يطيح بكل أحلامها وطموحاتها [1]. وأخيرا اعتبرت الولايات المتحدة الصراع الداخلي الذي خاضه السادات ضد معارضيه أولى خطواته إلى البيت الأبيض ؛ فلم تدع الفرصة تفلت من يدها وأخذت على عاتقها جذب خيوط السادات وتشجيعه بالطرق الدبلوماسية على ضرورة إعادة العلاقات الثنائية والاتصالات بين البلدين ، وبالمقابل التخلص من الوجود السوفيتي في مصر تمهيداً لخروجه من الشرق الأوسط ، وتحقيق هدف استراتيجي أمريكي هام يتم على أثره احتواء المنطقة وإعادة رسم خريطتها السياسية والجغرافية تحت مظلة السلام الأمريكي [2] .

ثانيا محاولات التسوية السلمية خلال الفترة الانتقالية (١٩٧٠ - ١٩٧٣) :

رغم تفهم السادات وإدراكه للمخطط الأمريكي وأبعاد سياسة واشنطن لمعالجة الصراع العربي / الإسرائيلي وأهدافها في المنطقة ، والرؤية الواضحة لمعادلة ميزان القوى في المنطقة منذ البداية ، وأن طرفي المعادلة هما مصر وسوريا والاتحاد السوفيتي في جانب بينما الولايات المتحدة وإسرائيل في الجانب الآخر، إلا أن استراتيجية المصالحة التي كان يهدف إليها تستوجب تكريس جهوده على النحو الذي يساعده على الانتقال بشعبه إلى طرف المعادلة الآخر؛ لذا اتبع عدة خطوات تدريجية مثلت برنامجا محكما لعمل السادات ، وكان على رأسها إجراء الاتصال السري المباشر مع الإدارة الأمريكية [3] وتعميق المفاوضات المباشرة ، وما يتبع ذلك من تغيير الهدف الاستراتيجي للدولة وقبول الحل الجزئي بدلا من

١- كانت شخصية السادات محل دراسة تحليلية إسرائيلية للوقوف على مكوناتها وسبر أغوارها و التعرف على تفكيرها وتوجهاتها ، بهذا الشأن ، راجع ، عيزرا وايزمان ، الحرب من أجل السلام ، ترجمة غازي السعدي [عمان : دار الجليل ط١ ١٩٨٤] ، صـ ١٥٥ . انظر كذلك ، محمد حسنين هيكل ، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل :عواصف الحرب وعواصف السلام [القاهرة : دار الشروق ط٤ ١٩٩٦] ، صـ ١٨٥ ـ ١٨٦ .

2-, Raphael , Israeli .R ,The Public Diary of president Sadat, part one , op .cit , p 35

٣- منذ أن وطئت قدماه رئاسة الجمهورية شرع السادات في الاتصال بواشنطن ؛ حيث بعث برسالة سرية عاجلة إلى الرئيس نيكسون يؤكد رغبته في السلام و يناشده التحرك بسرعة . إلا أن البيت الأبيض تجاهل الرسالة لأسباب عديدة لعل أهمها أن هنري كيسنجر كان متفقا مع التقييم الإسرائيلي بأن السادات ليس زعيما جادا و لن يبقى طويلا في السلطة . انظر بول فندلي ، الخداع : العلاقات الأمريكية / الإسرائيلية ، ترجمة محمود يوسف زايد [بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع و النشر ط١ ١٩٩٣] ، صـ ٧١ .

التسوية الشاملة [1] .

وهو ما استدعى حجب الحقائق عن الشعب ومؤسساته ، وتمكن السادات من تنفيذ جميع هذه الخطوات بالتدرج دون أن يفصح عنها جملة ؛ فكان عليه أن يواجه عدة قوى لكي يمكنه الانفراد بإصدار القرار المصري الذي يوصله إلى هدفه في تحقيق استراتيجية المصالحة ، وكانت قوة المعارضة الداخلية في مصر هي أولى هذه القوى ، و تلتها قوة الاتحاد السوفيتي بوصفه مركز الثقل في معادلة التوازن فهو مصدر الدعم العسكري والاقتصادي لمصر ، وكان التخلص من الاتحاد السوفيتي يحتاج من السادات أسلوبا مرنا وحذراً لإخراجه من المعادلة – على نحو ما سنرى – وكانت القوة الأخيرة هي الولايات المتحدة وإسرائيل ، فكان المطلوب طبقا لتخطيط السادات أن يوطد العلاقات مع واشنطن بحيث تجعل الموازنة مع إسرائيل متساوية .

وسعيا للوصول إلى ذلك لوح السادات بإمكانية الاعتماد على مصر كأكبر دولة عربية في المنطقة ، إذ يمكن للولايات المتحدة في حالة تجاوبها مع تفكيره وخططه أن تتخذ مصر قاعدة مرحلية لتحقيق وضمان مصالحها في العالم العربي كله ، ويتقلص بالتالي الوجود السوفيتي في مصر مصدر الخطر من وجهة نظر واشنطن و تل أبيب . وبالوصول إلى هذا الحد تخيل السادات أن حل الصراع العربي / الإسرائيلي سلميا في متناول يده وأن حلم السلام في المنطقة يمكن أن يتحقق [2] . إلا أن حقائق الأمور وما أفضت إليه رحلة التسوية أثبتت أن السادات كان واهما وأن ما تحقق هو سلام زائف . فكانت إسرائيل تتربص به وتتابع تطورات الموقف الداخلي في مصر على أثر توليه السلطة . وبمناورة تكتيكية شرعت في سلسلة مخططة من الاقتراحات السلمية هدفها معرفة اتجاهات القيادة الجديدة التي ما إن وصلت إلى السلطة حتى شرعت في السعي للاقتراب من

١- بشأن هذا التحليل ، راجع مذكرات الفريق محمد فوزي ، استراتيجية المصالحة ، صـ ١٩٢ ، صـ ٢٧٨ – ٢٧٩ .

٢- الفريق محمد فوزي ، المرجع نفسه . راجع كذلك ، محمد حسنين هيكل ، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل ، صـ ٣١٨ لمطالعة الوعود الأمريكية الكاذبة وهو ما سوف نتلمسه على امتداد فصول الدراسة بشكل عام .

الولايات المتحدة . فقد أفسد السادات مخططه ، بتجاهل التزامات مصر القومية ووزن القوى العربية وما تمثله لمصر من عمق استراتيجي هام ، بجانب هدم الجسور مع موسكو ليضع السادات نفسه في شرك الخداع الأمريكي ويكون فريسة سهلة لتل أبيب ، فاختار السادات المضي قدما على طريق واشنطن / تل أبيب بمفرده دون أن يحتفظ بخط دفاع أو نقطة رجوع اعتقادا بأن الولايات المتحدة هي القوة الوحيدة التي يعتمد عليها في تحقيق الرخاء والثراء ، ثم إنها السلطة الدولية الوحيدة التي لا تملك إسرائيل عصيانا لأمرها ونهيها .

وفي الواقع كان السادات مهيأ للعب هذا الدور ، ولم تكن واشنطن غافلة عن فكر السادات وتوجهاته ، لذا سارعت في جذب خيوطه واستدراجه للانزلاق في متاهات التسوية وسراب الحل السلمي لضرب العناصر التقدمية والتطور الاشتراكي داخليا ، وعزل مصر عن العالم العربي وفقد دورها القيادي ، وعزلها عن القوى الاشتراكية العالمية وخاصة الاتحاد السوفيتي والتلويح بأن الوجود السوفيتي عقبة في طريق الحل السلمي [1] . لذا دفعت السادات في هذا الاتجاه لتحقيق ذلك " خطوة – خطوة " ، مع استمرار التلويح بأمل الحل السلمي والرخاء الاقتصادي ، وتهيئة الجو لقبول ما تمليه إسرائيل وما يفرضه الأمر الواقع . وفعلا جرت الأمور على هذا النحو ، رغم إدراك السادات لموقف القوتين العظميين تجاه الصراع الإقليمي ، وتأثير ونفوذ كل منهما على تطور الأحداث في المنطقة وعلاقة كل منهما بإسرائيل . وكان الإخلال بهذا المبدأ سببا في الإخلال بدور مصر القيادي وسياستها الخارجية . وفي الواقع أن عبد الناصر قد سهل من مهمة السادات كثيرا ، من خلال سياسته وممارسته عقب هزيمة يونيو . والتوجه لقبول العمل في المجال السياسي ، ممثلا في قبول المبادرة الأمريكية في ٧ أغسطس ١٩٧٠ التي حملت اسم مبادرة روجرز ، التي دعت في جوهرها إلى وقف إطلاق النار لفترة محدودة والبدء في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ بكل أجزائه بإيفاد ممثلين عن مصر و إسرائيل لإدارة المباحثات تحت إشراف

1- Laura Zittrain , Eisenberg , Negotiating Arab Israeli Peace ; Pattern , Problems , Possibitites , indianaUniversty Press , 1998 , p 30 .

الممثل الدولي بغرض التوصل إلى اتفاق لإقامة سلام عادل ودائم بين الطرفين على أساس الاعتراف المتبادل بحق كل منها في السيادة والاستقلال السياسي مقابل انسحاب إسرائيل من أراض احتلت عام ١٩٦٧ وفقا لقرار مجلس الأمن [١] ـ على نحو ما أوضحنا ـ وكان قرار وقف إطلاق النار على جبهة سيناء ساري المفعول استناداً إلى تلك المبادرة وسواء كان قبول عبد الناصر لمبادرة روجزر بمثابة مناورة سياسية أم بداية موضوعية لقبول الحل السلمي ، فإن هذا القرار قد أفضى في النهاية إلى وضع مصر في مفترق طرق غير واضحة المعالم . فمنذ البداية كان على السادات أن يواجه هذا الإرث الثقيل حتى قبل أن يتوفر للقيادة الجديدة ممارسة سلطاتها ، فكان عليه أن يحدد موقفه من وقف إطلاق النارعلى جبهة السويس بعد انتهاء أمد الاتفاق الساري في ٥ نوفمبر ؛ ولهذا الغرض فقد دعي مساعدو السادات إلى الاجتماع مساء ٣٠ سبتمبر ١٩٧٠ لمناقشة الأمر وللتقدم بتوصيتهم في هذا الشأن في ظل الظروف الداخلية فضلا عن ضرورة مراجعة الموقف في ظل التطورات الإقليمية في المنطقة في أعقاب أزمة أيلول الأسود وأزمة الصواريخ وما ترتب عليهما من تدعيم عسكري لإسرائيل وإخلال بالتوازن في منطقة القناة ، وأخيرا إعطاء القيادة الجديدة فرصة من الوقت لتحظى بالثقة في قدرتها على إدارة الأمور قبل أن تتخطى بها مفترق الطرق [٢]. وعلى هذا تم الإجماع على التوصية بمد فترة وقت إطلاق النار بعد ٥ نوفمبر لمدة ثلاثة أشهر أخرى تنتهي في ٥ فبراير ١٩٧١. فلم يكن لدى الهيئات السياسية و العسكرية أي خلاف في الرأي على قرار تمديد وقف اطلاق النار فترة أخرى مماثلة . وتوافق هذا التوقيت مع اتجاهات الجهد الدبلوماسي لوزارة الخارجية في استصدار قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة [٥ نوفمبر ١٩٧٠] ، هذا القرار الذي يندد بموقف إسرائيل لاستمرار احتلالها للأراضي العربية ، ويتضمن الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني ، والمطالبة عبر فترة وقف إطلاق النار بضرورة الوصول إلى التسوية الشاملة عن طريق المفاوضات غير المباشرة مع

١- نور الدين كمال ، مرجع سابق ، صـ ٤٧ – ٤٨ .
٢- حافظ إسماعيل ، مرجع سابق ، صـ ١٧١ – ١٧٢ .

ممثل الأمم المتحدة السفير يارنج [١] . وهكذا أفسح المجال أمام السادات ليتفرغ للمهام الداخلية ، مع تأكيده على عدم الموافقة على مد وقف إطلاق النار إلا بشرط جدية الاتصالات و فاعليتها بتحديد جدول زمني للانسحاب ، و إن لم يتحقق ذلك فلن يكون المد إلا لفترة واحدة وعدم قبول تكرار المد ؛ ولهذا يجب مواصلة الجهد والاستعداد الدائم لخوض المعركة [٢] .

و توقعا لاستئناف المحادثات وأملا في أن تسفر عن نتائج برغم القرار الأمريكي بإرسال كميات كبيرة من الأسلحة لإسرائيل ثمنا لموافقتها لاستئناف محادثات " يارنج " ووضوح الشروط الإسرائيلية بعدم انسحابها إلى خطوط يونيو ١٩٦٧، ورفض قبول الصيغة العربية بشأن تسوية مسألة اللاجئين ، والإصرار على أن يتم إنهاء النزاع بموجب التزام تعاقدي ملزم بالسلام . وإلى أن يتحقق هذا فلا ينتظر أن ينسحب جندي إسرائيلي واحد من خطوط وقف إطلاق النار[٣] ، أوضح السادات اهتمام مصر بمحادثات يارنج . إلا أن تلك المحادثات دارت في دائرة مفرغة ، ولم تكن رحلات يارنج ذهبا و إيابا بين القاهرة وتل أبيب إلا كسبا للوقت فلم تسفر محادثات يارنج عن أية نتائج ملموسة [٤] .

وعلى أية حال ، فقد كان السادات مهتما بمعرفة ماهية الدور الذي ستكون الولايات المتحدة مستعدة للاضطلاع به ونوع التسوية التي تتصورها أكثر من اهتمامه بتلقي مقترحات عن طريق يارنج [٥] . واهما بأن لواشنطن القدرة والرغبة في ممارسة الضغط على إسرائيل للانسحاب الكامل من الأراضي المحتلة ، و على إسرائيل أن تنصاع لذلك .

١- الفريق محمد فوزي ، استراتيجية المصالحة ، صـ ١٧٤ ـ ١٧٥ .

٢- المرجع نفسه ، صـ ١٧٥ .

٣- وليام كوانت ،عملية السلام [القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ط١ ١٩٩٤] ، صـ ١٢٣ – ١٢٤ .

٤- بسبب تشدد إسرائيل بوجوب التزامات صريحة وملزمة من الأطراف المعنية والمطالبة بألا تشترك القاهرة في تحالفات من شأنها عداء لإسرائيل ، كذلك منع تواجد أي قوات لدولة أخرى تحارب إسرائيل من أرض الجمهورية العربية المتحدة وهي طلبات تعد مساساً للسيادة المصرية على أراضيها وعزلها عن محيطها العربي في الوقت الذي لم تشر فيه إسرائيل إلى الانسحاب الكامل من سيناء . لمزيد من التفاصيل ، انظر ، وليام كوانت ، المرجع نفسه ، صـ ١٢٦ ، محمود رياض ، البحث عن السلام في الشرق الأوسط ، صـ ٣٤١ – ٣٤٢ .

٥- أحمد حمروش ، غروب يوليو ، صـ ٤١ .

وخلال ديسمبر ١٩٧٠ ركزت تل أبيب على طرح أفكار سياسية و عسكرية الهدف منها اختبار رد فعل القيادة السياسية الجديدة ، وبالذات إعلان وزير الدفاع الإسرائيلي موشي دايان باقتراح انسحاب القوات الإسرائيلية جزئيا من شرق القناة مسافة تتراوح بين ثلاثين وأربعين كلم أي حتى منطقة المضايق الاستراتيجية في سيناء مقابل أن تقوم مصر بتطهير قناة السويس و إعادة فتحها للملاحة الدولية [١]. و برغم تنديد السادات لاقتراح دايان في اجتماع اللجنة المركزية [١٦ ديسمبر ١٩٧٠] إلا أن مؤشرات حديثه دلت على أنها وجدت طريقا ممهدا في تفكير واتجاهات السادات [٢] . وبنهاية الشهر نفسه تحدد موقف الولايات المتحدة بالنسبة لإسرائيل في إعلان دعمها بالأسلحة و المعدات الإلكترونية وخاصة الطائرات وتصعيد الدعم العسكري لإسرائيل تجاوبا مع الاتجاه الأمريكي الجديد بالاعتماد على إسرائيل وحدها كي تحقق أهداف السياسة الأمريكية في المنطقة . وكان ذلك ترجمة واقعية لفشل المبادرة الأمريكية ، وعلى الجانب الآخر مثلت رصيدا جديدا للضغط على السادات لقبول الأمر الواقع والابتعاد عن أسلوب القتال ، ولم يجد السادات من رد على هذا إلا التوجه نحو موسكو [٣].

وبينما كان الوقت آخذا في النفاد بعث وزير الخارجية الأمريكية ويليام روجرز برسالة شفوية إلى نظيره المصري محمود رياض (عن طريق دونالد بيرجس رئيس بعثة رعاية المصالح الأمريكية) ناشده فيها بمد أجل وقف إطلاق النار، واعدا بأن إسرائيل ستقدم أفكاراً موضوعية جديدة تتعلق بالتسوية السلمية بعد ذلك مباشرة . كما أكد أن العناصر الأساسية الواردة بخطته الأصلية بتاريخ ٩ / ١٢ / ١٩٦٩ مازالت سارية [٤] والأهم من كل ذلك ، الإشارة إلى دور الولايات المتحدة واستعدادها لبذل جهد شامل لمساعدة الأطراف للتوصل إلى تسوية خلال هذا العام [٥] . رغم إدراك السادات بأن السلطة الحقيقية بيد البيت الأبيض وليس وزارة الخارجية .

1-Dawisha A . I , op .cit , p 196 .

٢- الفريق محمد فوزي ، استراتيجية المصالحة ، صـ ١٧٧ .

٣- بإرسال وفد مصري برئاسة علي صبري [٢٠ ديسمبر ١٩٧٠] ، انظر المرجع نفسه .

٤- للإطلاع على مشروع روجرز ، انظر ، محمد حسنين هيكل ، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل ، صـ١٤٦ – ١٤٨ .

٥- وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ ١٢٥ .

❖ مبادرة ٤ فبراير ١٩٧١ :

وعندما صارت هذه التطمينات إلى يد السادات أعلن عن مبادرته في ٤ فبراير ١٩٧١ والتي تحمل في طياتها موافقته على مد أجل وقف إطلاق النار لمدة ثلاثين يوما كما أنها لم تخرج في جوهرها عن اقتراحات وزير الدفاع الإسرائيلي موشي دايان ـ رغم إقرار السادات بالالتزام بالحل الشامل لتحرير جميع الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ ـ التي طرحها علانية في نوفمبر الماضي بشأن إمكانية التخفيف المتبادل بين القوات المصرية والإسرائيلية بطول قناة السويس ؛ بهدف استقرار الوضع وتدعيم وقف إطلاق النار الذي كان ساريا آنذاك ، علاوة على أن فتح القناة للملاحة الدولية وتعمير مدنها بطول ضفتيها سيكون إلى حد ما صمام أمان لمنع استئناف القتال وسيدخل هذا العنصر في حسابات السادات إذا هو أقدم على الحرب . والأهم من ذلك إعفاء إسرائيل من الضغط الدولي المستمر لقبول مبدأ الانسحاب التام من الأراضي المحتلة وبمجرد فتح القناة ستجمد جبهة القتال [١].

ورغم أهمية ما طرحه دايان وأبعاد ذلك على المستوى الإقليمي والدولي، إلا أن أفكاره تلك لقيت ردود فعل مختلفة داخل إسرائيل ؛ وبدت جولدا مائير غير متحمسة ، وجاهر آخرون بمعاداتها . وربما يفسر ذلك بأن مبادرة دايان لم تكن تعدو مجرد بالون اختبار لتوجهات السادات وقدراته . بينما صادفت نفس الفكرة قبولا لدى السادات ؛ فإن لفظ انسحاب القوات الإسرائيلية من شرق القناة بدون قتال كان له وقعه على السادات جعله يفكر جديا في الاقتراح . وزادت قناعته بفكرة دايان ، خاصة بعد أن علم بتقديرات قيادة الجيوش الميدانية عن مدى الخسائر في الأفراد التي قد تحدث عند عبور القناة عنوة تمهيدا لتحرير الأراضي المحتلة . فلم يكن السادات على استعداد لتقبل أي خسائر في القوات المسلحة تؤدي في النهاية إلى اهتزاز قيادته الجديدة ، وكان موضوع الخسائر عموما أحد

١- وزارة الخارجية ، مبادرات السلام التي قام بها الرئيس محمد أنور السادات [القاهرة : الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ط ١٩٧٧] ، صـ ١٩ . بمراعاة مقارنة مبادرة موشي دايان بمبادرة السادات ، راجع ، أحمد حمروش ، غروب يوليو [القاهرة : دار المستقبل ط ١ ١٩٨٧] ، صـ ٤٦ .

المحاذير التي وضعها السادات في أولويات تخطيطه منذ البداية [١] .

مما دفع السادات بإعلان مبادرته على الملأ مفاجئا الجميع [٢] تحمل في طياتها مد أجل وقف إطلاق النار شهراً متضمنة انسحاب جزئي للقوات الإسرائيلية من القناة مقابل أن تبدأ مصر في تطهيرها وإعادتها للملاحة الدولية [٣] . ولم ترد أية إشارة إلى تخفيف القوات ، ولا ذكر شيء بالتحديد عن الخط الذي ستنسحب إليه إسرائيل وهو ما أوضحته بنود المبادرة التي طرحت في إطار مشروع تضمن :

- يتم خلال ثلاثين يوما انسحاب جزئي للقوات الإسرائيلية كمرحلة أولى وفقا لجدول زمني يتم وضعه بعد ذلك لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ .
- إذا تحقق ذلك ستكون مصر على استعداد فورا للبدء في مباشرة تطهير قناة السويس وإعادة فتحها للملاحة الدولية وخدمة الاقتصاد الدولي .
- أن هذا يساعد يارنج في الاتفاق على إجراءات تنفيذ قرار مجلس الأمن .
- ولم يكد يمضي أربعة أيام على مبادرة السادات حتى تقدم يارنج بمشروعه [في ٨ فبراير] لتحقيق تسوية شاملة متضمنا :
- إعلان إسرائيل التزامها بالانسحاب إلى حدود مصر الدولية ومن غزة ؛ ليعود الوضع إلى ما كان عليه قبل حرب يونيو ١٩٦٧ .
- تتعهد مصر بتوقيع اتفاق سلام مع إسرائيل يتم فيه النص على إنهاء حالة الحرب واعترافها بحق إسرائيل في الوجود ، والاعتراف بحق كل دولة في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها ، والعمل على منع أي أعمال عدوانية من أراضي كل دولة ضد الأخرى ، وعدم تدخل أي طرف في الشئون الداخلية للطرف الآخر ، وضمان حرية الملاحة في مضايق تيران بناء على ترتيبات خاصة بالنسبة لشرم الشيخ [٤] .

١- الفريق محمد فوزي ، استراتيجية المصالحة ، صـ ٢٧٩ – ٢٨٠ .
٢- للوقوف على التفاصيل بشأن الشجار الذي أشعلته المبادرة بين السادات و معاونيه ورد الفعل تجاه المبادرة ، انظر ، ضياء الدين داوود ، مرجع سابق ، صـ ١٧٤ - ١٨٤ . كذلك الفريق محمد فوزي ، ، استرتيجية المصالحة ، صـ ١٧٩ - ١٨١ .
٣- لمزيد من التفاصيل ، راجع ، السياسة الدولية ،مبادرة السلام التي أعلنها الرئيس السادات ، إبريل ١٩٧١ ، العدد [٢٤] .
٤- انظر ، حافظ إسماعيل ، مرجع سابق ، صـ ١٧٤ .

ولم تلبث مصر أن أعلنت موافقتها على مقترحات يارنج ، بالرغم من أن مبادرة يارنج تحدد العلاقات المصرية الإسرائيلية وحدها . وحفظا لماء الوجه أخطرت القاهرة الدول الأربع الكبرى مشيرة إلى أن السكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة ملتزم بأن ينتقل بعد ذلك إلى الجبهات الأخرى ويطبق نفس المبادئ التي طبقت على الجبهة المصرية / الإسرائيلية حتى لا يصبح مشروع يارنج كما لو كان خطوة لحل منفرد حرصت مصر على رفضه دائما [١] . ومنذئذ فصاعدا أصبحت فلسفة مصر حول تسوية سلمية تقوم على أساس الدمج بين مبادرة ٤ فبراير باعتبارها خطوة أولى ، ومقترحات يارنج والتي تمثل الإطار العام لتسوية نهائية – وذلك مع التحفظ بأن السلام العادل والدائم يتحقق في النهاية بانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي المحتلة – أما إسرائيل فقد سارعت برفض مبادرة يارنج من أساسها ، مع استعدادها لدراسة فكرة إعادة فتح القناة حتى تسهم في استقرار الوضع على جبهة القتال ، وتخفيف الضغوط الدولية كما رحبت إسرائيل بما أعربت عنه مصر بصورة غير مسبوقة من استعداداها للدخول في اتفاقية سلام مع إسرائيل . أما ما ورد بشأن الانسحاب فقد رفضت إسرائيل مبدأ الانسحاب إلى خطوط ما قبل يونيو ١٩٦٧ بشكل حاسم ، وعوضا عن ذلك عرضت إسرائيل التفاوض دون شروط مسبقة . وعلى هذا اعتبرت مصر أن رفض إسرائيل قبول مبدأ الانسحاب الكامل بمثابة شرط مسبق غير مقبول وتلقاء هذه الظروف انتهت محادثات يارنج بصورة مباغتة [٢] .

وعلى النقيض من إصرار السادات بشأن تقدم واشنطن بمبادرة ومواصلة الجهد لتطبيقها ، فإن واشنطن أولت العلاقات الأمريكية / السوفيتية كل اهتمامها في المنطقة ، وعولت مسألة التفاوض على مسئولية الأطراف المحلية بشروطها الخاصة بالتسوية داخل إطار شامل استنادا لقدرة إسرائيل لفرض شروطها إلا أن السادات لم يحبط بعد وظل يحاول جذب واشنطن وإغراءها لتقبل آرائه . ولكنه ولى وجهته صوب موسكو بصفة مؤقتة ، إزاء تعثر الجهود على الجبهة السياسية

١- الفريق محمد فوزي ، استرتيجية المصالحة ، صـ ١٨١ .
٢- راجع ، وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ ١٢٦ – ١٢٧ .

فقام بزيارة الاتحاد السوفيتي في أول مارس [1] ، و عرض خلالها للموقف وحتمية البدء بعمليات حربية وحاجات القوات المسلحة من الأسلحة وبخاصة الدفاع الجوي عن الصعيد [2] .

ومنذ ٧ مارس صدر إعلان بعدم التزام القاهرة بقرار وقف إطلاق النار ، وهو تاريخ انتهاء الفترة الثالثة لوقف إطلاق النار ، والتي كان السادات قد حددها كآخر فرصة للدول المعنية بالصراع لكي تأخذ فرصتها في الوصول إلى حل سلمي . ولا يعني ذلك إعلان بدء الحرب ؛ فلم يصدر السادات عقب هذا الإعلان أي تعليمات للقوات المسلحة لفتح النيران أو استئناف القتال ، وهنا بدأت جبهة السويس تدخل حالة اللاسلم و اللاحرب [3] .

فعقب الرحلة السرية لموسكو وصل إلى السادات رسالة من نيكسون بتاريخ ٤ مارس يرفض فيها أسلوب تحديد موعد لإطلاق النار كنوع من الضغط على الولايات المتحدة ، ويطلب مزيدا من الوقت حتى تستطيع الحكومة الإسرائيلية أن تقنع شعبها بقبول أي تنازلات ، كما أشار نيكسون إلى اقتناعه بأنه لابد من الوصول إلى حل لمشكلة الشرق الأوسط ، و لكن الأمر يتطلب فسحة أطول من الوقت . وكان الشيء الوحيد الإيجابي في رسالة نيكسون إشارته إلى انسحاب إسرائيل إلى حدود ما قبل حرب يونيو ١٩٦٧ . وفي اليوم التالي جمع السادات اللجنة التنفيذية العليا و مجلس الدفاع الوطني في اجتماع مشترك لدراسة الموقف بعد أن تبين له أن مبادرته لم تلق إلا آذانا صماء ولم يبق سوى يومين على انقضاء الشهر الذي حددته مبادرته . وعموما أسفر الاجتماع عن تغلب فكرة العودة إلى القتال ، وتحدد يوم ٢٦ أبريل ليكون بمثابة الضوء الأخضر الذي يمكن أن تبدأ بعده المعركة في أي لحظة ، حيث تكون القوات المسلحة قد استكملت كل تجهيزاتها على امتداد الجمهورية . وهنا وضع السادات في مأزق بالغ الصعوبة

1- Karen Dawisha , op . cit , p 62 .

٢- مراد غالب ، مع عبد الناصر و السادات : سنوات الانتصار و أيام المحن [القاهرة : مركز الأهرام للترجمة و النشر ط١ ٢٠٠٠ ، صـ ١٧٤ – ١٧٥ .

٣- الفريق محمد فوزي ، استراتيجية المصالحة ، صـ ١٨٢ – ١٨٣ .

ما بين حتمية المعركة واحتمالات بدء طريق التسوية السياسية استنادا إلى وعود نيكسون . وخروجا من تلك الأزمة بعث السادات برسالة إلى واشنطن [في ٥ مارس] أورد فيها الأسباب التي دعته إلى عدم تجديد وقف إطلاق النار عند انقضائه . والأهم من ذلك أنه ناشد نيكسون بأن يتقدم بمبادرة لتحقيق اتفاق مرحلي على غرار ما ورد في مبادرته ؛ وعلى الفور صدرت الأوامر إلى وزارة الخارجية للشروع في دراسة فكرة التسوية المرحلية بشأن القناة [١] .

وعندما بدأت المبادرة الأمريكية تأخذ طريقها ، طرحت جولدا مائير عدة نقاط ، لعل أهمها أن إسرائيل يجب أن تحتفظ بشرم الشيخ وبطريق يفضى إليها . كما أن سيناء يجب أن تجرد من السلاح ، وأن الحدود حول إيلات يجب تعديلها ، كما يجب عدم عودة مصر إلى غزة ، أما مرتفعات الجولان ستظل تحت السيطرة الإسرائيلية ، وأن القدس يجب أن تبقى موحدة ، مع إجراء تعديلات في الحدود على الضفة الغربية [٢] . فكان لجولدا مائير ما أرادت وأكثر في نهاية المطاف فيما عدا شرم الشيخ ولو بشكل ظاهري .

وكان رد السادات في حينه رفض قبول تجريد سيناء بالكامل من السلاح ، أو بقاء إسرائيل في شرم الشيخ . أما المناطق المجردة من السلاح بصورة محدودة، فلن تكون مقبولة إلا إذا كانت على جانبي الحدود [٣] . وبمجرد النظر إلى مواد «معاهدة السلام» وملحقاتها يتضح مدى المفارقات والتنازلات التي قدمها السادات دون أية مبررات . على نحو ما سنرى ..

وإبقاء على استمرار المحادثات حول مبادرة الحل الجزئي وفتح القناة ، شجعت واشنطن إسرائيل على توضيح موقفها كتابة ؛ حيث عرضت تل أبيب اقتراحاً تضمن النقاط التالية :

- بإعادة فتح القناة و السماح للسفن والبضائع الإسرائيلية بالمرور فيها .

1-Raphael , Israeli .R ,The Public Diary of president Sadat , part one , op .cit , p 63 .
2- Ibid , p 65 -
٣- كوانت ، عملية السلام ، صـ ١٢٩ .

- يكون وقف إطلاق النار دون أجل محدد جزءاً من أي اتفاق مقبل .
- تحتفظ إسرائيل بالسيطرة على خط بارليف بطول القناة .
- تخفف مصر من قواتها إلى الغرب من القناة .
- لا يعتبر خط الانسحاب المقرر في الاتفاقية المرحلية هو الحدود النهائية. مع مراعاة أن إدراج هذا البند خاصة للتخفيف من وطأة ما هو أعلاه بهدف الاستدراج في متاهات التسوية وليس أكثر من ذلك .

وكان رد فعل السادات بشأن ما نشرته الصحف من الاقتراح الإسرائيلي أن أجتمع ببيرجس في ٢٣ أبريل ليؤكد على أهمية عبور القوات المصرية إلى الضفة الشرقية وضرورة السيطرة على ممرات متلا والجدي لأهميتها الاستراتيجية ، وأشار إلى إمكانية إنشاء مناطق مجردة من السلاح ، وأن إسرائيل تستطيع الاحتفاظ بشرم الشيخ في المرحلة الأولى ، ولكن لابد من التوصل إلى تسوية كاملة في غضون ستة أشهر. وأخيراً هدد السادات واشنطن بإنهاء مبادرتها إذا لم تكن إسرائيل مستعدة للتخلي عن الممرات الجبلية [١] . ولم يكن ذلك ليغير من الأمر شيئا ؛ فقد اعتادت واشنطن على التناقض بين دبلوماسية السادات السرية وسياسة مصر الخارجية المعلنة لدرجة تجاهل التصريحات المدوية بالشجب والتهديد . وعوضا عن ذلك ظلت واشنطن تنتظر الجولة الدبلوماسية السرية القادمة .

واستمراراً للعمل الدبلوماسي قام وزير الخارجية الأمريكية روجرز بزيارة القاهرة خلال ٤ ـ ٥ مايو ضمن جولة له في الشرق الأوسط عقب إرهاصات أزمة مايو ١٩٧١ والتي بدأت تلوح في الأفق بدءاً بإقالة على صبري وتصدع الجبهة الداخلية ؛ مدفوعا بأكثر من مبرر وإنقاذا لما يمكن إنقاذه بشأن أزمة الثقة التي أصابت السادات ، وإقراراً لدور واشنطن بأنه لا يزال قائماً وقادراً على الإمساك بزمام الموقف في المنطقة بشكل شبه منفرد . في الوقت الذي حد

١- كوانت ، المرجع نفسه ، صـ ١٣٠ .

openkotob.com

السادات من قدرته على المناورة ، فلم يكن أمامه إلا القبول بالأمر الواقع إن لم يقبل شروط التسوية الإسرائيلية ، أو المغامرة بشن عمل عسكري لا يمكن التكهن بنتائجه في ظل الظروف القائمة آنذاك [1] .

وعلى أية حال ، فقد انصبت مباحثات روجرز على القضايا الرئيسية المتمثلة في وقف إطلاق النار ، وإعادة فتح القناة للملاحة الدولية ، والانسحاب الإسرائيلي ، وارتباط الاتفاق المرحلي بالتسوية النهائية معربا عن استبعاد قيام واشنطن بالضغط على إسرائيل مؤكدا عدم قدرتها على ذلك أو الإقدام بطرح آراء محددة. وعوضا عن ذلك حدد مهمة واشنطن بالإسهام في التوفيق بين الطرفين واستحالة تجاوزها و اتضح من المناقشات التي دارت مدى الخلاف بين وجهات النظر حول عناصر الاتفاق وأسبقيتها ؛ حيث أوضح وزير الخارجية المصري محمود رياض الرأي الثابت والأساسي في بحث خطة شاملة لانسحاب إسرائيل تتحقق في مرحلتين :-

الأولى : الانسحاب إلى خط العريش/ رأس محمد وعبورالقوات المصرية إلى الشرق وبدء تطهير القناة .

الثانية : الانسحاب إلى ما وراء الحدود الدولية وقطاع غزة في تاريخ محدد ، وفتح القناة للملاحة [2] . وأمام ذلك طرح روجرز إطار الموقف الأمريكي في عدة مبادئ كان أهمها :

استعداد واشنطن القيام بدور بناء ، مع التلويح بأن الوجود السوفيتي في مصر عامل معوق للإدارة الأمريكية ، وأنه في غياب هذا الوجود قد يمكن التصرف بشكل أكثر إيجابية ، وأخيراً اهتمام واشنطن بالتوصل إلى اتفاق مرحلي إذا اعتبرته مصر و إسرائيل خطوة نحو تنفيذ القرار ٢٤٢ كاملا . وكان ذلك ضربا من المستحيل نظراً لتناقض التفسير المصري و الإسرائيلي لنفس القرار .

1- Raphael , Israeli .R ,The Public Diary of president Sadat , part one , op.cit, p 83 .
٢- محمود رياض ، مرجع سابق ، صـ ٣٤١ – ٣٤٣ .

لذا لم يتحقق أي تقدم في المباحثات قبل مغادرة روجرز القاهرة متجها إلى تل أبيب . وبعودة سيسكو إلى القاهرة في ٩ مايو حاملا وجهات النظر الإسرائيلية زاد الأمر مرارة و تعقيدا على النحو التالي :-

- الاتفاق حول إعادة فتح القناة دون ارتباط بالانسحاب النهائي .
- وقف دائم لإطلاق النار .
- رفض قاطع لعبور القوات المصرية إلى شرق القناة .
- الاحتفاظ بمدنيين إسرائيليين في تحصينات خط بارليف بعد الانسحاب .
- مرور السفن والبضائع الإسرائيلية عبر القناة بمجرد فتحها للملاحة .
- عمل ترتيبات مصرية – إسرائيلية مشتركة واستبعاد دور الأمم المتحدة [١]

.

رفضت القاهرة أسس الموقف الإسرائيلي ؛ فقد نسفت إسرائيل اتفاق الحل الجزئي [٢] . فهي غير مجبرة على قبوله . هكذا فشلت رحلة روجرز في إرساء قاعدة عمل مشترك لتحقيق تسوية سياسية إلا أنها أرست خط اتصال افتقده البلدان – مصر والولايات المتحدة – منذ سنوات طويلة .

وإزاء ذلك قررت واشنطن وقف مبادرتها التي استنفدت أغراضها ، وكثفت إمداداتها العسكرية لإسرائيل تأكيدا للتوازن العسكري لصالحها لمواجهة أي اختيار تفرضه الظروف ؛ وبذلك افترق طريق البلدين إلى حين[٣].

هكذا أصيب السادات بخيبة أمل فلم تحسم سنة ١٩٧١ سلما أو حربا رغم ما أقدم عليه من تنازلات غير مسبوقة وقبول الحل المرحلي بدلا من الحل الشامل . وفي ظل هذه الظروف انصرف السادات عن فكرة التسوية المرحلية وقرر التحرر من توقيتات عام الحسم ، متجها نحو الاستعداد العسكري للحرب ، وبهذه المناسبة

1- American Foreign Relation 1971 , a Documentary Record : Continuing the Series . Documents on American Foreign Relations , Stebbins , Richard P ., & Adam Elaine P .] eds.] , a Council on Foreign Relations Book ,] New York : University Press , 1976 [. p 203 .

2-Ibid .

٣- انظر ، حافظ إسماعيل ، مرجع سابق ، ص ١٩٢ .

obeikandi.com

تولى السادات القيادة العسكرية ، وأعلن سحب مبادرته [١] .

وعلى هذا مر عامان والطريق الدبلوماسي مسدود . فكان الشرق الأوسط يعد عملية متعبة تصرف الاهتمام عن المسائل الرئيسية لسياسة واشنطن الخارجية سواء كانت مباحثات فيتنام أو محادثات الانفتاح مع بكين التي أضحت محطة هامة في الطريق إلى موسكو ؛ لتتباطأ خطوات القوتين العظميين حتى تتضح عوامل التغيير الداخلية في مصر ، وتتبلور اتجاهات السادات بشكل واضح ، وتتضح معالم الانفراج الدولي بين قطبي الصراع الدولي خلال عام ١٩٧٢ وانتظاراً لما ستسفر عنه قمة موسكو [٢] . فلم تزد سياسة الولايات المتحدة بشأن الشرق الأوسط عن كونها تأييدا سافرا لإسرائيل وبالمقابل أصدر البيت الأبيض قرارات لوزارة الخارجية لوقف أية مبادرات جديدة بسبب الانتخابات ، كما لم تبدِ واشنطن تجاوباً جديا لقرار السادات بطرد الخبراء السوفيت ، اللهم إلا رسالة كيسنجر التكتيكية [٣] الذي تم تعيينه وزيراً للخارجية مع الاحتفاظ بمنصبه كمستشار للرئيس للأمن القومي ، والذي يعد في حد ذاته نقطة تحول هامة وحاسمة في تاريخ الصراع العربي / الإسرائيلي على المدى البعيد – على نحو ما سنرى – فلا يمكن إغفال دوره في مصادرة كل الجهود الدبلوماسية ومساعي وزارة الخارجية الأمريكية بشأن تسوية النزاع ؛ فقاوم مشروع روجرز عام ١٩٧٠ ، ونجح في القضاء عليه تماما ، كما أجهض مجهودات الأمم المتحدة وعمد إلى إفشال مهمة يارنج التي تقدم بها في فبراير ١٩٧١ بالتعاون والتنسيق مع إسرائيل [٤]. واختار كيسنجر لحل الصراع / العربي الإسرائيلي سياسة الإهمال والإذلال للدفع لحافة الهاوية ، لما لذلك من أبعاد تكتيكية واستراتيجية إقليمية ودولية و اتباع سياسة الـ خطوة – خطوة ونهج سياسية النفس الطويل وفي المقابل تبنى استراتيجية دعم إسرائيل

١- مجموعة خطب و تصريحات الرئيس السادات [القاهرة : الهيئة المصرية العامة للاستعلامات ، خطاب ١١ / ١١ / ١٩٧١] .

٢- انظر ، هنري كيسنجر ، الدبلوماسية من الحرب الباردة إلى يومنا هذا ، ترجمة مالك فاضل [القاهرة : وزارة الإعلام ؛ الهيئة المصرية العامة للاستعلامات ، كتب مترجمة (رقم ٧٤١) د . ت] ، صـ ٤٠٠ ـ ٤٠١ .

٣-ردا على العمل الدرامي الذي أقدم عليه السادات و نوبة الانفعال التي إنتابته بطرد الخبراء السوفيت دون مقابل فلم تتجاوز الرسالة إطار الدعوة إلى إجراء محادثات سرية على مستوى عال ، ، راجع ، بول فندلي ، الخداع ، صـ ٧٢ .

٤- لمزيد من التفاصيل ، انظر ، حافظ إسماعيل ، مرجع سابق ، صـ ١٩٣ ، صـ ٢٢٧ ـ ٢٣٢ .

لتتحرك من منطلق القوة وهو ما يخدم المصالح الأمريكية لتتجه الخطى نحو طريق الحرب .

وبهذا الوضع كان لابد أن تصل كافة الجهود الدبلوماسية إلى طريق مسدود وتتحطم على صخرة الرفض والتعنت الإسرائيلي في ظل الأوضاع التي أوجدتها نتائج حرب يونيو ١٩٦٧ ، وفي ظل التطورات الدولية وما فرضته سياسة الوفاق الدولي بين القوتين العظميين من أبعاد على مسار ومستقبل الصراع الإقليمي بفرض الاسترخاء العسكري في الشرق الأوسط [١] . لتساهم سياسة العملاقين لمعالجة أزمة الشرق الأوسط في إقناع السادات بعدم تحقيق تسوية سلمية للأزمة، وألا مخرج ولا بديل لفك الحصار الذي فرضه العملاقان عسكريا وسياسيا إلا الحرب . وفي ظل هذه الظروف تبلورت عدة خطوط عريضة لدى السادات وجهت سياسته الداخلية والخارجية وما صاحبها من قرارات هامة ارتكازا على محورين متوازيين : هما الحرص على مواصلة جهود السلام بشتى الطرق تمهيدا للجهد العسكري ، مع استكمال إعداد وتجهيز القوات المسلحة بما لديها من إمكانات لشن عملية هجومية ضد إسرائيل ، بهدف إحداث تغيير الوضع العسكري والسياسي وإرغام الجميع على الجلوس على طاولة المفاوضات [٢] .

هكذا أصبح الخيار العسكري هو الحل الوحيد لإنهاء حالة اللاسلم و اللاحرب ، وإنهاء الاسترخاء العسكري . والحقيقة أن هناك عوامل عديدة دفعت السادات لاتخاذ قرار الحرب كان أهمها إتمام الاستعدادات العسكرية وضغط القوات المسلحة من أجل تحرير الأراضي المحتلة ، وقلق الجبهة الداخلية وثقل المناخ النفسي لحالة اللاسلم و اللاحرب التي أدت إلى تفجير اضطرابات ضخمة في أوساط الطلاب والمثقفين ، بالإضافة إلى أن استمرار التضامن والدعم العربي

١- حول سياسة الوفاق الأمريكي السوفيتي وانعكاساتها وأبعادها على الصراع العربي الإسرائيلي ، راجع، السيد أمين شلبي ، الوفاق الأمريكي السوفيتي [١٩٦٣ – ١٩٧٦] ، [القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ط١ ١٩٨٧] ، صـ ٢٢٣ – ٢٢٤ .

٢- حسن البدري ، حرب رمضان: الجولة العربية الأسرائيلية الرابعة [القاهرة : الشركة المتحدة للنشر ط١ ١٩٧٤] ، صـ ٢٧ .

لمصر كان رهنا لقدرتها على التحرك إيجابيا نحو إيجاد مخرج للأزمة [١] . إلا أن الدافع الفعال والمؤثر وراء اتخاذ قرار الحرب هو تجاهل البيت الأبيض لجهود ومبادرات السادات وإشارات كيسنجر بأهمية تسخين الوضع الذي من شأنه أن يبرر تحرك واشنطن بشكل جدي وفعال .

وهو ما يفسر أن الهدف من قرار الحرب لم يكن بغرض تحرير الأرض المحتلة بالقوة المسلحة ، وإنما خلق وضع جديد يسمح بتحقيق هذا الهدف بالوسائل الدبلوماسية اعتمادا على عوامل القوى العربية والدولية التي يمكن لقرار الحرب أن ينقلها من وضع السكون إلى وضع الحركة الفاعل والمؤثر . فلم يكن السادات يتصور نتيجة لتقدير واقعي لموازين القوى العسكرية أن يحقق العمل العسكري وحده الحد الأدنى للمطالب العربية متمثلة في تحرير كافة الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ . وإنما استغل العمل العسكري وتم توظيفه – كما هو الحال دائما في الصراع الدولي – كوسيلة من وسائل الصراع السياسي الشامل وفصلا من فصوله لتحقيق الأهداف المعلنة عن طريق إضافة القوى السياسية والكفاءة الدبلوماسية لعنصر القوة المسلحة [٢] .

وبالفعل كان اندلاع حرب أكتوبر وتهديد السلام والأمن الدوليين وامتداد قدرتها الفعلية إلى ما بعد مراحل القتال المسلح إيذانا ببدء رحلة التسوية انطلاقا من الأمر الواقع ، إلا أن الظروف المعقدة والأوضاع الحرجة التي انتهت إليها الحرب وما أفضت إليه من مفارقات صارخة بين نتائجها العسكرية والسياسية- فشتان بين مقدمات الحرب ونتائجها السياسية - التي مثلت مدخلا قويا ومبرراً منطقيا لقبول الوساطة الأمريكية المنفردة التي انتهت بتوقيع اتفاقيات كامب ديفيد " ومعاهدة السلام " المصرية / الإسرائيلية على امتداد رحلة شاقة من المفاوضات استغرقت ست سنوات كاملة .

١- طه المجدوب ، سنوات الإعداد وأيام النصر [القاهرة : مركز الأهرام للترجمة و النشر ط١ ١٩٩٩] ، صـ ٨١ - ٨٢ .

٢- انظر ، حسن البدري ، ملف السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط ؛ الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة ، السياسة الدولية ، العدد [٦٦] أول أكتوبر ١٩٨١ .

وعموما لن نتوقف كثيرا عند النتائج العسكرية المحضة للحرب [1] ؛ لأن هذه النتائج لا يمكن قياسها بعناصر كمية فقط ، مثل حجم الأرض التي تم استعادتها أو حجم الخسائر التي ألحقت بالعدو ، بل يجب أيضاً الوضع في الاعتبار قدرة الجيوش المتحاربة على الاستمرار أو عدم الاستمرار في الحرب وقت قبول وقف إطلاق النار لمدى تأثيرها على صانع القرار السياسي فبجانب ما وصلت إليه القوات المتحاربة من خطوط على أرض المعركة وقدرتها على استئناف القتال في حالة تعذر الوصول إلى تسوية عادلة تعد كلها مؤشرات هامة لها انعكاساتها الخطيرة على مسار جولات الصراع السياسي ، واتساقا مع ذلك فمن يملك القدرة والإرادة السياسية لاستئناف القتال في حالة تعذر الوصول إلى تسوية يقبلها يفرض إرادته الكاملة ويملي شروطه للتسوية. وكان من الواضح أن البديل العسكري لا يمكن أن يكون متاحا بدون استمرار تدفق السلاح السوفيتي لمصر، لذلك تصدر هدف فك الارتباط المصري السوفيتي أولى اهتمامات و أولويات السياسة الأمريكية والإسرائيلية وهو ما نجحت فيه الدبلوماسية الأمريكية نجاحا باهرا منذ اللقاء الأول بين السادات و كيسنجر فمن أجل الاحتفاظ بدور أمريكي فعال خلال مراحل جولات حل النزاع وضمان استمراره ، سعت واشنطن إلى إفراغ الحرب من مضمونها وتخفيف الضغوط الناجمة عنها من خلال المناورات الأمريكية التي استهدفت تأكيد عجز السوفيت عن تحقيق تسوية سياسية للصراع العربي الإسرائيلي و على الجانب الآخر تأكيد انفراد الولايات المتحدة بالقدرة على التأثير في الموقف [2] .

ثالثا ـ دبلوماسية ما بعد الحرب و مقدمات التسوية :

فما إن وضعت الحرب أوزارها حتى بدأت مرحلة دبلوماسية ما بعد الحرب وترتيباتها بشكل عاجل وملح بخاصة في ظل الظروف المعقدة والأوضاع

١- وهو ما سوف يكون محل دراسة تفصيلية بتناول حرب أكتوبر بكل جوانبها كجزء من أطروحة الدكتوراه ، بمشيئة الله تعالى .

2- John , Spanier , Games Nations Play ; Seventh Edition . Congressional Quarterly Inc . 1990 , p 460 .

الحرجة التي انتهت إليها الحرب وأفضت إليها من نتائج ؛ حيث شهدت الشهور الثمانية التي أعقبت حرب أكتوبر مشاركة أمريكية لم يسبق لها مثيل في البحث عن تسوية للنزاع العربي / الإسرائيلي . فإبان توقف العمليات الحربية وعدت واشنطن بمبادرة دبلوماسية إيجابية تستهدف تطبيق القرار ٢٤٢ ، مع الوضع في الاعتبار الرفض الدائم بالوعد بأية نتائج محددة بالرغم من نداءات السادات. واقتصر الأمر على مجرد التأكيد ببذل الجهود لبدء عملية التسوية وتنشطيها مع عدم الالتزام بما ستسفر عنه من نتائج ؛ بتجنب ربط الخطوات الدبلوماسية بطبيعة السلام النهائي وهو ما كان وراء رفض السادات لمحاولات وقت إطلاق النار المتكررة برغم الحاجة إليها وبخاصة توقيتاتها [١] .

ومن أجل الاحتفاظ بدور أمريكي فعال خلال مراحل حل النزاع وضمان استمراره ؛ سعت واشنطن إلى تخفيف الضغوط الناجمة عن حرب أكتوبر اعتماداً على محورين رئيسيين : أولهما إقناع الأطراف المتحاربة بأهمية الدور الأمريكي – وبخاصة بعدما وصلت جميع الأطراف إلى حافة الهاوية – وامتلاك جبهتي الحرب عسكريا وسياسيا حيث شكلت مجموعة عمل واشنطن الخاصة [٢] فور بدء الحرب لإدارة الأزمة باتباع سياسة تعمد إلى عزل السوفيت عن جوهر المفاوضات وتحجيم الدور السوفيتي في عملية التسوية لأدنى حد سواء بالتحدي أو الخداع. وهو ما بدا واضحا في سلوك السياسة الأمريكية وطرق معالجتها لاحتواء الأزمة بدءا من محاولات وقف إطلاق النار وإجراءات صدور قرارها وتوقيتاته و ترتيبات تنفيذه وصولا إلى اتفاقات فض الاشتباك و فصل القوات المتحاربة ، والذي سيكون نقطة الانطلاق والمحدد الرئيس لملامح طريق التسوية المنتظرة .

١- قرار وقف إطلاق النار :-

باندلاع حرب أكتوبر وتهديد السلام والأمن الدوليين انعقد مجلس الأمن

1- Ibid , p 461 .

٢-انظر ، ويليام بيير ، حرب أكتوبر في الوثائق الأمريكية ، ترجمة خالد داود [القاهرة : مركز الأهرام للترجمة و النشر ط ١ ٢٠٠٤] ، ص ١١٢ .

في ٨ أكتوبر ١٩٧٣ بناء على دعوة من الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث بدأ المجلس أعماله بخطاب ألقاه الممثل الدائم الأمريكي حدد فيه موقف حكومته الذي يقوم على ضرورة وقف إطلاق النار وعودة الأطراف المتحاربة إلى مواقعها قبل بدء العمليات الحربية ، وضرورة الحفاظ على الوثائق والمبادئ التي حازت قبول الأطراف المعنية ونالت تأييد مجلس الأمن . ثم توالى بعد ذلك طرح موقف أعضاء المجلس الذين أجمعوا على ضرورة وقف إطلاق النار سواء لاعتبارات إنسانية أو لتهيئة الجو المناسب للانتقال من مرحلة الصراع المسلح إلى مرحلة الاستعداد للتسوية السلمية . ولكن أحدا منهم لم يقبل وجهة النظر الأمريكية بعودة الأطراف إلى مواقعها قبل نشوب القتال وقد اختتمت هذه المرحلة من المناقشات يوم ١٢ أكتوبر لعدم اتفاق الأعضاء على صورة وقف أطلاق النار ، ولخشيتهم من أن يصدر المجلس أي قرار لا يترتب عليه أي أثر إذا ما اقتصر على طلب وقف إطلاق النار بغير ربطه ببدء التسوية السلمية ربطاً واضحا [١] نظرا لسيطرة الولايات المتحدة على مجلس الأمن ، وتحكمها في إيقاع الحركة الدبلوماسية الدولية في المجلس باتباع استراتيجية تأجيل استصدار قراربوقف إطلاق النار حتى تتمكن القوات الإسرائيلية من حسم الموقف وتحقيق نصر سريع [٢] . وعلى هذا أفسح المجلس مكانا للجهود السياسية المكثفة لواشنطن وموسكو والقاهرة التي أسفرت عن إعداد مشروع قرار ليصدرعن مجلس الأمن برقم ٣٣٨حيث انعقد مجلس الأمن بتاريخ ٢١ أكتوبر في جلسة علنية بناء على طلب مشترك من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة [٣] ليصدرالمجلس بعد مناقشة قليلة ..

1- American Foreign Relation 1973 , a Documentary Record : Continuing the Series . Documents on American Foreign Relations , Stebbins , Richard P ., & Adam Elaine P .] eds.] , a Council on Foreign Relations Book ,] New York : University Press , 1976 [. p 458 459 .

٢- حول رحلة كيسنجر إلى موسكو للاتفاق على إصدار قرار وقف إطلاق النار وعملية التسويف والخداع التي وقعت في شركها كل من موسكو والقاهرة ، انظر محاضر اجتماع برجينيف – كيسنجر ، وتقاطعها مع رسائل كيسنجر السرية مع تل أبيب والقاهرة ، يطرحها تفصيلا ، ويليام بيير ، مرجع سابق ، صـــ ٢٣٨- ٢٥٨ .

3- John Norton , Mooro , The Arab Israeli Conflict ; vol . 111 , Documentes, Princeton University Press,1974 , p 1138 .

❖ **قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ بتاريخ ٢٢ / ١٠ / ١٩٧٣** ، متضمنا ثلاث فقرات :

- مطالبة جميع الأطراف المشاركة في القتال الدائربوقف إطلاق الناروإنهاء جميع الأنشطة العسكرية فورا ليس متأخرا عن ١٢ساعة من لحظة اتخاذ هذا القرار وذلك في المواقع التي يحتلونها الآن .
- دعوة الأطراف المعنية للبدء فورا بعد وقف إطلاق النارفي تطبيق القرار ٢٤٢ بجميع أجزائه .
- البدء فورا مع وقف إطلاق النار بعقد المفاوضات بين الأطراف المعنية ، وتحت إشراف مناسب ؛ بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط .

وقد وافقت كل من مصر و إسرائيل على تنفيذ القرار في الموعد المحدد في الساعة ٦,٥٢ يوم ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣، فالتزمت مصر بذلك فأصدرت القيادة العامة أوامرها إلى جميع القوات بالجبهة بتنفيذ قرار وقف إطلاق النار بكل دقة في الموعد المحدد ، ولكن المتحدث العسكري المصري أذاع في العاشرة صباحا أن قوات العدو قامت بخرق وقف إطلاق النار متجاوزة الخطوط التي وصلت إليها وقت صدورالقرار وقد أدى استمرار القتال رغم صدور القرار ٣٣٨ في ٢٢ أكتوبر إلى أن يتقدم الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة يوم ٢٣ أكتوبر بمشروع قرار جديد والذي أصبح القرار ٣٣٩ بعد إقراره [١].

❖ **قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٩ بتاريخ ٢٣ / ١٠ / ١٩٧٣ :-**

صدر قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٩ بتاريخ ٢٣ أكتوبر ١٩٧٣ كنوع من التأكيد العاجل للقرار ٣٣٨ في جانبه الملح الذي يتعلق بوقف إطلاق النار الفوري و إنهاء جميع العمليات الحربية والمطالبة بانسحاب القوات إلى مواقعها التي كانت تحتلها لحظة تنفيذ وقف إطلاق النار [٢] ، وهو ما تؤكده ديباجة القرار والفقرة الأولى منه حيث جاء القرار متضمنا :

١- حسن البدري ، مرجع سابق ، صـــ ٢٤٨ . كذلك ، اعترافات جولدا مائير/ترجمة عزيز عزمي[القاهرة : مؤسسة دار التعاون للنشر والطباعة]صـ ٣٣٦

2- John Norton , Mooro , op . cit , p 1139 .

obeikandi.com

- التأكيد بشأن الوقف الفوري لجميع أنواع إطلاق النار ويدعو بإلحاح أن تعاد قوات الجانبين إلى المراكز التي كانت تحتلها في اللحظة التي أصبح فيها قرار وقف إطلاق النار ساريا [١].

ويلاحظ هنا أن هذا القرار قد أتى بتعديل غير محسوس في القرار ٣٣٨ ؛ باختزال الفترة الفاصلة بين صدور القرار وتوقيت تنفيذه المقدرة بحوالي ١٢ ساعة ؛ لتتوارى نقطة هامة ربما يثور بشأنها خلاف حاد . فقد ورد بالقرار ٣٣٨ أن المجلس يدعو الأطراف المتحاربة إلى وقف إطلاق النار والنشاط العسكري فورا خلال ١٢ ساعة وذلك في المواقع التي يحتلونها الآن [أي وقت صدور القرار وليس وقت تنفيذه] ومعنى ذلك أن القرار يشير إلى المواقع التي كانت تحتلها الأطراف المتحاربة وقت صدور القرار أي في الساعة ٦,٥٢ صباحا بتوقيت القاهرة وليس في نهاية الساعات الاثنتى عشرة التي وضعها القرار كحد أقصى لوقف إطلاق النار والنشاط العسكري [٢] .

أما دعوة القرار ٣٣٩ بوقف القتال والعودة إلى المراكز التي كانت تحتلها القوات في لحظة سريان القرار فقد تجاوز عما قد يكون أحد الطرفين قد احتله من مواقع خلال تلك الساعات الاثنتى عشرة ، ولم يكن ذلك من قبيل المصادفة أو الخطأ لتحل لعنة الصياغات المتناقضة من جديد ، ولتجهز على ما تبقى من أمل في احتواء الأزمة و فك الحصار الذي بات وشيكا .

- أما الفقرة الثانية فقد أشارت إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لإرسال مراقبي الأمم المتحدة فورا للإشراف على مراقبة وقف إطلاق النار بين القوات المتحاربة مستخدما لهذا الغرض أفراد الأمم المتحدة الموجودين الآن في الشرق الأوسط وأولهم الأفراد الموجودون بالقاهرة [٣] .

١- عصام الدين حواس ، قوى الطوارئ الدولية المنشأة في حرب أكتوبر ١٩٧٣ [القاهرة :الهيئة المصرية العامة للكتاب ط ١٩٧٥] صـ ٢١ .
٢- المرجع نفسه ، صـ ٢٢ .
٣- حسن البدري ، مرجع سابق ، صـ٢٤٧ .

إلا أن القتال لم يتوقف رغم صدور هذين القرارين ؛ بسبب محاولات إسرائيل لأكثر من مرة اقتحام مدينة السويس و خرق قرارات وقف إطلاق النار .

❖ **ليصدر قرار مجلس الأمن رقم ٣٤٠ بتاريخ ٢٥ / ١٠ / ١٩٧٣ :-**

و إزاء ذلك تقدمت القاهرة ليلة ٢٥/٢٤ أكتوبر رسميا إلى مجلس الأمن بطلب إرسال قوات أمريكية / سوفييتية إلى منطقة السويس فكان المندوب السوفيتي على استعداد لتأييد هذا المطلب ، كما أبلغ الاتحاد السوفيتي واشنطن بذلك ، مطالبا بإرسال قوات مشتركة على نحو عاجل إلى المنطقة لتطبيق قرار وقف إطلاق النار ولضمان تنفيذ قرارات مجلس الأمن . وتضمنت رسالة موسكو استعدادها لبحث اتخاذ إجراء منفردة إذا ما وجدت واشنطن استحالة مشاركتها حتى لا تصبح إسرائيل هي الحكم [١] .

ورفضت الولايات المتحدة مطلب مصر وموقف الاتحاد السوفيتي محذرة السادات من حدوث مواجهة بين القوتين العظميين فوق الأراضي المصرية، كذلك عدم تنفيذ المبادرة الدبلوماسية الأمريكية التي ستبدأ بزيارة كيسنجر للقاهرة؛ إذا ما كان السوفيت يشتركون عسكريا على أراضي مصر . وبالمقابل وعدت واشنطن أنها ستستخدم نفوذها لتنفيذ إسرائيل أقصى ما يمكن في مراعاة قرار مجلس الأمن [٢] .

وعند انتصاف نهار ٢٥ أكتوبر أصبح متداولا دوليا الإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة لتعزيز رفضها وحالة التأهب التي باتت تنذر بالمواجهة ؛ لتصل الأزمة إلى ذروتها بإعلان موسكو الإنذار النووي ، وقبول واشنطن تحدي المواجهة بإعلان حالة الإنذار النووي [٣] . وبدلا من أن تكون الأزمة نهاية للحواركانت نموذجا لكيفية الخروج من المآزق لتنتهي الأزمة بتراجع موسكو

1- American Foreign Relation 1973 , op . cit , p 466 .
2- David W . Lesch , The Middle East and the United States;A Historical and Political Reassessment,Oxford ; Westview Press, 1996 , p 220 .
3- Richard , Nixon , The Memoirs of –Richard Nixon , New York ; Simon and Schuster , 1978 , P948 .

نزولا على رغبة السادات على اعتبار أنها حققت أهدافها سلميا [١] .

وبتراجع الأزمة الدولية صدر قرار مجلس الأمن ٣٤٠ على أساس مشروع تقدمت به دول عدم الانحياز يؤكد طلب المجلس بضرورة احترام وقف إطلاق النار والعودة إلى مواقع ٢٢ أكتوبر١٩٧٣ والمطالبة بزيادة عدد المراقبين على جانبي خطوط وقف إطلاق النار ، وإنشاء قوة طوارئ دولية تتوجه إلى المنطقة تكون مهمتها ضمان احترام وقف إطلاق النار ، والإشراف على عودة القوات المتحاربة إلى المواقع التي كانت تشغلها في ٢٢ أكتوبر[٢].

وقبل أن يطرح المشروع للتصويت طلب الوفد الأمريكي إدخال بعض التعديلات على المشروع ، ولعل أهم هذه التعديلات هو ما اقترحه بالنسبة للفقرة التنفيذية الثالثة التي أنشئت بمقتضاها قوى الطوارئ الدولية ، وهو أن يكون تشكيل القوة المقترحة مقصورة على قوات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة غير ذات العضوية الدائمة في المجلس .

وأخيرا وافق المجلس على المشروع بالتعديل الأمريكي في جلسة ٢٥ أكتوبر [٣]. متضمنا البنود التالية :-

- الفقرة الأولى : يطالب المجلس بمراعاة وقف إطلاق النيران الكامل فورا ، وانسحاب الأطراف المعنية إلى المواقع التي كانوا يحتلونها في الساعة ١٨٥١ يوم ٢٢ أكتوبر .
- الفقرة الثانية : يطلب من السكرتير العام أن يتخذ إجراء فوريا بزيادة عدد المراقبين العسكريين التابعيين للأمم المتحدة على الجانبين .
- الفقرة الثالثة : قرر المجلس أن يتم فورا إنشاء قوة طوارئ تابعة للأمم المتحدة تكون من أفراد يجلبون من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، عدا الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن .

١- هيلين كاريردانكوس ، السياسة السوفيتية في الشرق الأوسط [١٩٥٥ – ١٩٧٥] ، ترجمة عبد الله اسكندر ، [القاهرة : دار الكلمة لنشر ط١ ١٩٨١] ، صـ ١٨٠ .

2- Chaim Herzog , The Arab-Israeli Wars;War and Peace in The Middle East , New York;Random House 1982,p 279.

٣- انظر نص القرار عصام الدين حواس ، مرجع سابق ، صـ ٢٩ . كذلك ، John , Spener , op . cit , p 462

❖ **قرار مجلس الأمن رقم ٣٤١ :**

على ضوء القرار ٣٤٠ المنشئ لقوات الطوارئ الدولية صدر القرار ٣٤١ بتاريخ ٢٧ أكتوبر ليحدد مهمة قوات الطوارئ الدولية وطبيعة عملها كالتالي :

- الإشراف على تطبيق وقف إطلاق النار وعودة الأطراف إلى خطوط ٢٢ أكتوبر .
- أن تبذل القوات قصارى جهدها لتفادي استئناف القتال .
- أن تتعاون القوات في نطاق مهامها مع المراقبين العسكريين التابعيين للأمم المتحدة .

و ثمة ملاحظة على هذا القرار بأن المجلس قرر إنشاء القوة لمدة مبدئية مقدارها ستة شهور ، وأن تستمر القوة في عملها بعد تلك المدة إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك بشرط أن يقرر مجلس الأمن ذلك . ويهمنا الإشارة هنا إلى أن هذا القرار قد صيغ بدقة تامة وبتوازن ربما كان متعمدا حتى لا يتخذ موقفا قاطعا بالنسبة لمدى توقف بقاء القوة واستمرارها في مهمتها على إرادة الدولة المضيفة . لذلك كانت تحفظات مندوب مصر الدائم لدى الأمم المتحدة ، أن حكومته تعتبر أن وجود قوى الطوارئ الدولية فوق أراضيها هو ذات طبيعة مؤقتة ، وأنه محكوم بميثاق الأمم المتحدة وأهدافها ومبادئها ، وبالمبادئ العامة للقانون الدولي التي تحمي استقلال مصر ووحدتها الإقليمية [١] .

٢- الاجتماعات العسكرية ومباحثات الكيلو ١٠١ :-

لقد مثلت القضية المتعلقة بحصار الجيش الثالث وعملية الإمدادات غير العسكرية إليه العائق الأساسي أمام تثبيت وقف إطلاق النار بموجب قراري مجلس الأمن ٣٣٨، ٣٣٩ ليصبح هذا الضاغط مدخلا طبيعيا لفرض الشروط الإسرائيلية وورقة ضغط رابحة على السادات ، وحافزا قويا للبحث بنشاط من

١- عصام الدين حواسي ، مرجع سابق ، صـ ٣١ – ٣٢ .

أجل التوصل إلى حل سياسي [١] . ولم يضيع كيسنجر الفرصة حيث طرح استعداد إسرائيل للدخول فورا في مباحثات مع الجانب المصري حول كيفية حل موقف الجيش الثالث ، وعلى القاهرة اقتراح المكان والتوقيت ورتبة ممثلها . وأن ما تعرضه إسرائيل ليس هو الاستسلام أو المهانة بل مخرج مشرف من الأزمة ، وأن واشنطن سوف تستخدم كل نفوذها للخروج بحل مشرف لهذه المشكلة [٢].

وفي الحقيقة كان السادات مهيأ لقبول هذه الرسالة سواء لاقتناعات سياسية أو نتيجة لتقدير الوضع العسكري الذي آلت إليه جبهة القتال وانتهت إليه الحرب [٣]. وعلى الفور تمت الموافقة يوم ٢٧ أكتوبر على عقد اجتماعات عسكرية بين الوفدين المصري و الإسرائيلي لبحث الإجراءات العملية لتأكيد وقف إطلاق النار وإمداد الجيش الثالث ومدينة السويس، والمشاكل الناجمة عن خرق إسرائيل لهذه القرارات تحت إشراف الأمم المتحدة عند الكيلو ١٠١ على طريق القاهرة / السويس . وأسند رئاسة الوفد المصري إلى رئيس هيئة العمليات اللواء عبد الغني الجمسي ، أما نظيره الإسرائيلي فكان مدير المخابرات العسكرية الإسرائيلية الجنرال أهارون ياريف [٤].

- **المرحلة الأولى من مباحثات الكيلو ١٠١ :**

بدأت المرحلة الأولى من المباحثات بعد منتصف ليلة ٢٨ أكتوبر في موقف عسكري متوتر ، لبحث الإجراءات العملية لتثبيت وقف إطلاق النار وإمداد الجيش الثالث ومدينة السويس وتبادل الأسرى . وقد ركز الجانب الإسرائيلي على عدة نقاط كان أهمها : ضرورة المحافظة على وقف إطلاق النار ، ترتيب

1- David W . Lesch , op . cit , p 225 .

٢- للإطلاع على نص الرسالة كاملا ، انظر ، محمد حسنين هيكل ، المفاوضات السرية بين العرب و إسرائيل ، صـ ١٨٩- ١٩٠ .

٣- وربما كان الدافع الرئيسي هو خوف السادات من أن يتحول حصار الجيش الثالث إلى بؤرة انقلابات ضد السلطة القائمة ومسئوليته عن ذلك فالقوات العائدة من الجبهة سواء حاملة أعلام النصر أو مأساة الهزيمة فهي مصدر قلق للسلطة السياسية ؛ لذا فقد كان إطالة مدة حصار الجيش الثالث قرارا تكتيكيا و فرصة أكبر للممارسة الضغط الأمريكي الإسرائيلي على السادات لتقديم تنازلات ، وهو ما حدث بالفعل .

4- Richard Worth , Israel and the Arab States [New York ; Franklin Watts , 1983 , p 64 .

تبادل أسرى الحرب ، وفك الحصار المصري عن باب المندب . كما حاول الوفد الإسرائيلي منذ البداية أن يتفادى الالتزام بتنفيذ قرار مجلس الأمن القاضي بالعودة إلى مواقع ٢٢ أكتوبر ، والذي من شأنه حل أزمة الجيش الثالث المحاصر . لذلك سارع الوفد الإسرائيلي بتقديم أفكار أولية عن ترتيبات الفصل بين القوات لتجنب الاحتكاكات العسكرية دون الإشارة إلى هذا الالتزام ، وطرح مسألة انسحاب يجريه الجانبان على ضفتي القناة ، على أن تحتل قوات الأمم المتحدة المواقع التي تخليها قوات الجانبين [١] .

أما الجانب المصري فقد ركز على الانسحاب الإسرائيلي والعودة إلى خطوط ٢٢ أكتوبر وإزالة الآثار المترتبة على خرق إسرائيل لقرار وقف إطلاق النار رقم ٣٣٨ ، وذلك كمنطلق لحل جميع المسائل الأخرى ، و موضوع إنشاء قوافل منتظمة للإمدادات غير العسكرية إلى الجيش الثالث ومدينة السويس ، واحترام إسرائيل لما قررته واشنطن والقاهرة وتل أبيب بشأن هذه القضية [٢] .

وحتى يتم دفع الأمور إلى نتائج جوهرية سريعة فقد أعطى السادات تعليماته للفريق الجمسي بأن يناقش مع الوفد الإسرائيلي اقتراحا حول التخلي عن منطقة السويس لرفع الحصار الإسرائيلي عنها ، على أن يعقب ذلك مناقشات سياسية وعسكرية حول المشروع المصري الذي قدم إلى الولايات المتحدة ، مع الاستعداد بأن تتم هذه المناقشات على أي مستوى يتفق عليه . وفي نفس الوقت، وإظهاراً لحسن النية وفي مقابل الموافقة على مرور قول إداري إلى مدينة السويس والجيش الثالث ؛ فقد سمح لناقلة بترول ليبيرية بدخول البحر الأحمر والاتجاه شمالا إلى تل أبيب . ولكن المناقشات لم تحقق تقدما ملموسا في الاتجاه الذي أراده السادات ؛ فلم يبد رئيس الوفد الإسرائيلي استعدادا لمناقشة المقترحات المصرية ولم يتجاوز استعداده مناقشة ترتيب قول إداري واحد إلى السويس معربا عن أن الوفد الإسرائيلي غيرمفوض لبحث تنفيذ قرار مجلس الأمن الخاص بالعودة إلى خطوط ٢٢أكتوبر[٣] .

١-حسن البدرى ، مرجع سابق ، صـــ ٢٥٠ – ٢٥١ . كذلك ، جولدا مائير ، مرجع سابق ، صـــ ٣٤٠ .
٢- ويليام بيير ، حرب أكتوبر في الوثائق الأمريكية ، صـــ ٤١٥ – ٤١٨ .
٣- عبد الغني الجمسي ، حرب أكتوبر ١٩٧٣ [باريس : المنشورات الشرقية ، طبعة عربية – ط١ ١٩٨٩] صـــ ٤٧٠ – ٤٧١ .

فتمسك الوفد الإسرائيلي برفض تنفيذه لهذا البند في هذه المرحلة المبكرة من المباحثات ، لأنه لا يحقق له أي مصلحة بل العكس تماما . فبدا واضحا أن موضوع الفصل بين القوات المتحاربة إلى مسافة تعمل فيها قوات الطوارئ في المنطقة العازلة بين القوات لم يكن ذا أسبقية من وجهة نظرإسرائيل ؛ حتى تستمرسيطرتها على خطوط مواصلات الجيش الثالث ومدينة السويس ، وأن يستمرتموينه باحتياجات المعيشة رهنا بإرادتها ، وأن يستمر ذلك لأطول مدة ممكنة فلا يصبح حدثا عابرا يمكن تجاهله مستقبلا. مضافا إلى ذلك أن تستمرالمفاوضات الثنائية كأسلوب أمثل للتعامل فمن خلاله تتمكن تل أبيب من تغيير موقعها على خريطة الشرق الأوسط والحصول على الاعتراف بشرعيتها [١] . فضلا عن استغلال ذلك كعنصر ضغط سياسي لابتزازالسادات وإرغامه على تقديم تنازلات جوهرية ناهيك عن تداعيات كل ذلك على العلاقات المصرية / العربية . وخلال الاجتماعات التالية دارت المناقشات حول الموضوعات العاجلة التي يمكن أن تدعم قرار وقف إطلاق النار ، وتهيئة المناخ المناسب للخطوات التالية .

ومع سير المناقشات تأكد إصرار إسرائيل على عدم العودة إلى خطوط ٢٢ أكتوبر ، وضرورة الانتقال إلى مرحلة جديدة وأعادت طرح اقتراح الانسحاب المتبادل [٢] والذي يعني تخلي مصرعن كل المكاسب العسكرية التي حققتها في حرب أكتوبر وهو ما رفضته مصر فورا وبشكل قاطع . وهوما أوضح عدم جدية إسرائيل في حل مسألة فض الاشتباك ، أوالعودة إلى خطوط ٢٢أكتوبر وأن دخولها هذه المباحثات بشكل خاص كان بغرض المساومة للوصول إلى حل لمشاكلها العسكرية الملحة والتي تمثل ضغطا داخليا على الحكومة الإسرائيلية وخاصة موضوع الأسرى والجرحى [٣] .

١- حافظ إسماعيل ، مرجع سابق ، صـــ ٣٧١ – ٣٧٢ .

2- Henry , Kissinger . years of upheaval , Boston : Little , Brown and co. , 1982 , P 650 .

٣-حسن البدري ، مرجع سابق ، صـــ ٢٥١ .

obeikandl.com

وعموما لم تحقق هذه المباحثات أية نتائج إيجابية بإيعاز من كيسنجر؛ فقد أوضحت المباحثات أن المواقف المصرية و الإسرائيلية من شروط وقف إطلاق النار ، وفض الاشتباك العسكري متباينة إلى حد بعيد ، وبدا أن المباحثات سوف تصل إلى طريق مسدود . وخاصة حينما طلب الوفد المصري في اجتماع ٣ نوفمبر بضرورة تقديم ردود محددة من إسرائيل بشأن القضايا الرئيسية المطروحة . وإلى هنا تأجلت الاجتماعات حتى تصل الردود [١] .

٣ ـ اتفاقية النقاط الست :ـ

بينما كانت تدار مباحثات الكيلو ١٠١ على طريق القاهرة السويس ، بدأت مباحثات مصرية أمريكية بواشنطن ، كان محورها الأساسي تحقيق اتفاق محدود لفض الاشتباك يتضمن ترتيبات انسحاب القوات الإسرائيلية من منطقة السويس إلى شرق القناة . واستعدادا لهذه المرحلة اتخذ السادات قرارا بتغيير جوهري عين بمقتضاه إسماعيل فهمي وزيرا للخارجية بدلا من الدكتور الزيات [٢] .

وبلقاء وزير الخارجية بنظيره الأمريكي كيسنجر في ٢٩ أكتوبر تم عقد سلسلة من المناقشات المكثفة تمهيدا لزيارة كيسنجر للقاهرة ولقائه مع السادات المقرر عقده في ٧ نوفمبر [٣] .

وكان إسماعيل فهمي مخولا بتقديم اقتراح من إحدى عشرة نقطة كخطة عامة للمفاوضات متضمنة : انسحاب إسرائيل إلى خطوط ٢٢ أكتوبر وفقا لما جاء في قراري مجلس الأمن ٣٣٩ و ٣٤٠ ، وأن مصر ستوافق فور تحقيق ذلك على الإفراج عن جميع أسرى الحرب ، وبعد ذلك تنسحب إسرائيل إلى خط داخل سيناء يقع شرق الممرات مع بقاء القوات المصرية في مواقعها ، وأن تنتشر قوات الأمم المتحدة في منطقة تفصل بين قوات الطرفين ، وأن يتم رفع الحصار

١- لمزيد من التفاصيل حول مباحثات الكيلو ١٠١ انظر ، مذكرات المشير عبد الغني الجمسي ، مرجع سابق ، صـ ٤٦٩ – ٤٧٢ .

٢- إسماعيل فهمي ، التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط [القاهرة : مكتبة مدبولي ، ط١ ١٩٨٥] ، صـ ٦٣ .

3-Henry , Kissinger , op . cit , p 652 .

عن باب المندب حال البدء في انسحاب القوات الإسرائيلية في اتجاه منطقة فض الاشتباك ، وأن يبدأ العمل في تطهير قناة السويس بعد استكمال هذه المرحلة ، وأنه خلال فترة زمنية يتم الاتفاق عليها تنسحب القوات الإسرائيلية في خطوة أخرى إلى الحدود الدولية ، وحينئذ تنتهي حالة الحرب ، وينبغي اتخاذ خطوات مماثلة فيما يتعلق بسوريا ، وأن يعقد مؤتمر سلام أثناء تطبيق مرحلة فض الاشتباك ، وأخيراً تعود العلاقات الدبلوماسية بين مصر والولايات المتحدة [١] .

وأعرب كيسنجر أن المشروع يتضمن نقاطا بناءه ، إلا أنه يبدو طموحا للغاية في هذه المرحلة وخلال المناقشات التي دارت على مدى اليومين التاليين ، أثار كيسنجر مسألة خطوط ٢٢ أكتوبر مؤكدا صعوبة إقناع إسرائيل بالانسحاب إليها، وأن خطوة أوسع كجزء من فض الاشتباك بين القوات ستجعل خطوط ٢٢ أكتوبر مسألة غير ذات موضوع على أية حال [٢].

وفي الوقت الذي كان يعقد كيسنجر مشاوراته مع إسماعيل فهمي ، كان يجري مباحثات مماثلة مع جولدا مائير التي وصلت بدورها إلى واشنطن مع مطلع نوفمبر للقاء الرئيس نيكسون وبدا أن المباحثات مع إسماعيل فهمي و كيسنجر قد وصلت إلى طريق مسدود عند نقطة تحديد خطوط وقف إطلاق النار . بناء على ما تم التفاهم عليه مع جولدا مائير والذي اقتصر على مسألة تبادل الأسرى مقابل الإمدادات غير العسكرية للجيش الثالث. واقترح كيسنجر بدء مناقشات فض الاشتباك كخطوة أكبرلتفادي الجدل حول خطوط ٢٢أكتوبر، فالمهم إنجاز شيء فيما يتعلق بالمشاكل الحساسة ، بافتراض أن الطرف الآخر رفض الاقتراح بالعودة ، وأخيرا أوضح كيسنجر أنه إذا لم يتم وقف الحظروخفض الإنتاج النفطي، فإنه سيجب وقف جهود السلام الأمريكية [٣] . فمن المستحيل أن يبدد كيسنجر جهده من أجل تحقيق غرض تكتيكي بإعادة إسرائيل إلى خطوط

١- لم تناقش القضية الفلسطينية في ذلك الوقت ، حيث أن جولة المباحثات هذه تناولت فقط المشكلات العاجلة الناجمة عن وقف إطلاق النار وليس الحل الشامل لمشكلة الشرق الأوسط ، انظر ، إسماعيل فهمي ، مرجع سابق ، صـ ٦٤ – ٦٥ . مقارنة براوية حافظ إسماعيل ، مرجع سابق ، صـ ٣٦٩ .

٢- وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ ١٨٧ .

٣- انظر محضر اجتماعات كيسنجر / فهمي ، ويليام بيير ، مرجع سابق ، صـ ٤٢٤ – ٤٣٠ .

٢٢ أكتوبر ، بدلا من تدعيم إجراءات وقف إطلاق النار على نحو يجعلها منطلقا لمفاوضات السلام المقبلة [١] .

وآيا كان الأمر فبهذه المباحثات الأولية توجه كيسنجر إلى الشرق الأوسط[٢] للقاء السادات في ٧ نوفمبر ١٩٧٣ [٣] . وخلال محادثاتهما الخاصة قام السادات بتوقيع مقترح ناقشته جولدا مائير في اجتماعها مع كيسنجر [٣ نوفمبر] والذي عكس ما كان يجري في مباحثات الكيلو ١٠١ . ولذلك لم يكن هناك أي جدل فيما يتعلق بالاتفاق من حيث المبدأ حول قضية العودة إلى مواقع ٢٢ أكتوبر؛ فقد تم طي الموضوع في إطار أوسع هو اتفاق فض الاشتباك وفصل القوات. وبينما شك كيسنجرفي أن السادات سيقبل بمثل هذه اللغة العامة فيما يتعلق بخطوط وقف إطلاق النار فإن السادات لم يكن لديه اعتراض على مضمون الاتفاق مادام الجيش الثالث سيبقى في مكانه ويتلقى الإمدادات غير العسكرية انتظارا لما ستسفرعنه المفاوضات المتعلقة بفض الاشتباك القائم على جبهة القتال [٤].

واتساقا مع مباحثات فهمي / كيسنجر بواشنطن تم التوصل إلى تفاهم بأن مصر ستقوم بتخفيف إغلاق باب المندب ، وللتأكيد على أن اتفاق النقاط الست يحظى بموافقة إسرائيل قام كيسنجر بإرسال سيسكو وهارولد سوندرز لإطلاع جولد مائير على التفاصيل . وعلى الرغم من بعض المشاكل التي ظهرت بين تل أبيب والقاهرة فقد قام وزيرا دفاع البلدين بتوقيع الاتفاق في ١١ نوفمبر ١٩٧٣؛ لمعالجة موقف محدد حول منطقة السويس ومسألة الأسرى لذا اشتمل الاتفاق على نقاط محددة [٥] .

١- طبقا لاستراتيجية كيسنجر المحددة [خطوة – خطوة] بشأن التسوية الشاملة في الشرق الأوسط ، انظر ، Henry , Kissinger , op . cit , p 798 .

٢-توقف كيسنجر للقاء الملك الحسن بالمغرب في ٥ نوفمبر قبل مجيئه إلى القاهرة لينسج كيسنجر أولى خيوط مبادرة القدس لتلعب الرباط همزة الوصل بين القاهرة – تل أبيب .

3- Richard , Nixon , The Memoirs of –Richard Nixon , p 959 .

٤- ويليام بيير ، مرجع سابق ، مذكرة إلى الرئيس نيكسون حول اجتماع كيسنجر بالسادات ، ٧ نوفمبر ١٩٧٣ ، انظر ، صـــ ٤٣٢ .

5- Henry , Kissinger , op . cit , p 654

- **<u>بنود اتفاق النقاط الست</u> :-**

١. توافق مصر و إسرائيل على الالتزام التام بوقف إطلاق النار بموجب قرار مجلس الأمن .
٢. الموافقة على مناقشات تبدأ فورا من أجل تسوية مسألة العودة إلى خطوط ٢٢ أكتوبر في إطار فض الاشتباك و فصل القوات .
٣. تتلقى مدينة السويس إمدادات يومية من الغذاء والمياه والأدوية ، وسيتم إخلاء الجرحى المدنيين من المدينة .
٤. عدم إعاقة الإمدادات غير العسكرية إلى الضفة الشرقية للقناة .
٥. يتم استبدال نقاط التفتيش الإسرائيلية على طريق القاهرة/السويس بنقاط تفتيش تابعة للأمم المتحدة .
٦. بمجرد إقامة نقطة المراقبة التابعة للأمم المتحدة على طريق القاهرة / السويس ، سيتم تبادل الأسرى بما في ذلك الجرحى [١] .

كما تم التوصل إلى اتفاق شفوي بين الولايات المتحدة ومصر فيما يتعلق بإغلاق باب المندب .هكذا استطاع كيسنجر خلال الاجتماع الأول مع السادات أن يحصل على تنازلات هامة ؛ بالتجاوز عن شرط العودة إلى خطوط ٢٢ أكتوبر، الذي بمقتضاه وضعت إسرائيل قوات الجيش الثالث تحت رحمتها ، مضافا إلى ذلك رفع الحصار البحري على باب المندب ، وتسليم الأسرى الإسرائيليين . و عاد كيسنجر حاملا صك استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين .

وكان لهذه الجولة تداعياتها وأبعادها الخطيرة ؛ فعلى المدى الطويل تمكن كيسنجر من أن يقنع السادات بقبول استراتيجية التسوية بسياسية الـ خطوة – خطوة بدلا من العمل مباشرة لتحقيق تسوية شاملة ؛ نظراً لأن اتباع هذه الاستراتيجية يؤكد لمصر عدم جدوى الاعتماد على الاتحاد السوفيتي ، كما يتيح لإسرائيل الفرصة لإرساء وتطبيع علاقاتها مع مصر بصورة تدريجية ، طبقا لتراجع قواتها العسكرية وراء الحدود الدولية تباعا عبر عدة سنوات . أما على المدى المباشر

١- انظر نص الاتفاق ، إسماعيل فهمي ، مرجع سابق ، صـ ٩٠ – ٩١ .

فقد استطاع كيسنجر أن يتفادى أزمة حادة حول منطقة السويس دون إنهائها ؛ فلم تكن السياسة الأمريكية لتقبل محاولة إسرائيل تدمير الجيش الثالث ، وفي نفس الوقت استبقت الوضع المتأزم حول السويس ومزايا الوضع العسكري الإسرائيلي ليكون ورقة مساومة لها ولحليفتها . وأخيراً فقد أتاح الاتفاق لكيسنجرأن يحصل على مهلة زمنية مدتها شهران قبل أن يخطو خطواته التالية ؛ حتى يتمكن خلالها من رفع حظر تصدير البترول لتتحرر واشنطن من أية قيود [1] .

- **استئناف مباحثات الكيلو ١٠١ :-**

كان من المقرر أن يتم التوقيع بين مصر و إسرائيل على اتفاق النقاط الست في إطار مباحثات الكيلو ١٠١ على طريق السويس ؛ لذا عقد الاجتماع في ٨ نوفمبر لتبادل وجهات النظر بالنسبة لمفهوم كل منهما للاقتراح الأمريكي ، على أن يبدأ الاجتماع القادم في بحث أسلوب تنفيذ الاقتراح ككل بعد أن يكون قد تمت الموافقة رسميا عليه من الجانب الإسرائيلي . وبموافقة جولدا مائير على نصوص الاتفاق في ٩ نوفمبر تقرر أن يتم التوقيع عليه خلال اجتماع مباحثات الكيلو ١٠١ بحضور قائد قوات الطوارئ الدولية الجنرال سيلاسيفو . على أن تتم الخطوة الأخيرة في اتفاق فض الاشتباك داخل إطار مؤتمر جنيف .

وبالفعل بدأت الجلسة السابعة والأخيرة من المرحلة الأولى لمباحثات الكيلو ١٠١، ونظراً لتعارض وجهات نظر الطرفين تفجرت الخلافات بين الوفدين أثناء اجتماع التوقيع على الاتفاق ، والتي ظلت قائمة رغم تدخل قائد قوات الطوارئ إلا أن ذلك لم يؤخر توقيع الاتفاق [2] .

وبإتمام التوقيع أضحى موضوع العودة إلى خطوط ٢٢ أكتوبر قد انتهى أمره وتم طيه في إطاراتفاق فض الاشتباك الذي أرجئ لعقد مؤتمر جنيف ، وبالتالي تخلصت إسرائيل من ضغوطها الملحة داخليا وفي الوقت نفسه احتفظت

١- حافظ إسماعيل ، مرجع سابق ، صـ ٣٧٣ – ٣٧٤ .
٢- لمزيد من التفاصيل ، راجع ، محضر الاجتماع ، نقلا عن محمد حسنين هيكل ، أكتوبر السلاح والسياسية ، صـ ٧٠٠- ٧٠٣ .

بأوراق الضغط كاملة لصالحها ، وبالتالي ستبدأ مرحلة المفاوضات السياسية في ظروف ملائمة بعودة الوجود والنفوذ الأمريكي رسميا إلى المنطقة ، وبدء مصرطريقها إلى السلام مع إسرائيل في إطار المظلة الأمريكية ؛ وبذلك انتهت إمكانية الحرب في المنطقة ، علاوة على ذلك أن الاختيار الاستراتيجي بالصداقة الأمريكية سوف يستتبعه بالضرورة خيارات خارجية [حصار وطرد الاتحاد السوفيتي] وإجراءات هامة على جبهتنا الداخلية ـ على نحو ما سيرد تباعاً ـ وفقا لوعود واشنطن وتحوير طبيعة الصراع والعقبات الحقيقية التي تحول دون السلام مع إسرائيل في عقبات نفسية أكثر منها عقبات سياسية .

وعموما مازالت مباحثات الكيلو ١٠١ مستمرة بعد إتمام التوقيع على اتفاقية النقاط الست . حيث بدأت اعتبارا من ١٢ نوفمبر سلسلة من الاجتماعات العسكرية لبحث شروط تنفيذ الاتفاق ، وخاصة الجداول الزمنية لتبادل أسرى الحرب والجرحى ، وتنظيم مرور الإمدادات وإخلاء جرحى مدينة السويس ، وكذلك أسلوب إخلاء طريق القاهرة / السويس وتسليمه لقوات الأمم المتحدة ، ثم انتقلت المباحثات بعد ذلك إلى دراسة الفقرة الثانية من الاتفاق الخاصة بفض الاشتباك والفصل بين القوات والعودة إلى خطوط ٢٢ أكتوبر[١] .

وخلال المناقشات التي دارت خلال عشرة اجتماعات لبحث تنفيذ اتفاقية النقاط الست على امتداد ١٨ يوما [من ١١ – ٢٩ نوفمبر] خصصت السبعة الأخيرة منها لتنفيذ البند الثاني الخاص بفض الاشتباك والعودة إلى مواقع ٢٢ أكتوبر، و ركز الوفد الإسرائيلي على عدة قضايا فرعية بشأن الخلافات حول المواقع وكشوف الأسرى من الجانبين ، ومطلب إسرائيل بتسليمها بعض جواسيسها ، كما طرح الوفد الإسرائيلي عدة مشروعات كمقترحات لفض الاشتباك على التوالي :

١. أن تنسحب القوات المصرية و الإسرائيلية إلى غرب وشرق القناة على التوالي لمسافة معينة .

١- حسن البدري ، مرجع سابق ، صـ ٢٥٥ .

٢. الانسحاب من الأراضي التي تم احتلالها منذ أكتوبر ، على أن تحل قوات الأمم المتحدة محل القوات المصرية و الإسرائيلية فيها . وأخيرا ..

٣. أن ينسحب الجيش الثالث من شرق القناة مقابل انسحاب القوات الإسرائيلية من جيب الدفرسوار .

مع مراعاة أن الحكومة الإسرائيلية لا يمكن أن تقبل بأي انسحاب لقواتها في الوقت الراهن طبقا لأي تصور بشأن فض الاشتباك ، فليس بوسعها أن تتخذ أي خطوة على طريق فض الاشتباك إلا إذا تعهدت مصر بالبدء فورا في تعمير مدن القناة وضرورة توفير ضمانات مادية على الطبيعة ، وأن الوقت أصبح مناسبا للتوجه إلى مؤتمر السلام لبحث المسائل السياسية فقد استنفدت مباحثات الكيلو ١٠١أغراضها [١].

وبهذا الوضع لم تحرز مباحثات الكيلو ١٠١ تقدما يذكر إلا أنها كشفت عن أسلوب المراوغة الذي اتبعته إسرائيل للتسويف وسعيها لكسب الوقت ، وعرقلة الوصول إلى قرار محدد بشأن فض الاشتباك والعودة إلى خطوط ٢٢ أكتوبر ، وكانت هذه الخطة بإيعاز من كيسنجر ؛ تمهيدا لمؤتمر جنيف بألا يتم أي شيء بدون الوساطة الأمريكية .

وإزاء تعثر المباحثات طالبت مصر بتحقيق فصل القوات مباشرة وفورا حتى يمكن الانتهاء منه قبل انعقاد مؤتمر جنيف ، حيث أن وقف إطلاق النار الراهن لم يكن يمثل أساسا صالحا للتقدم في المؤتمر فكان من الضروري تحقيق فض الاشتباك قبل مؤتمر جنيف حتى يمكن إنهاء التوتر السائد على الجبهة ، وتخفيف حدة الضغوط الداخلية ، ووفاءً لما اتفق عليه الرئيسان السادات والأسد [٢] .

إلا أن واشنطن كان لها رأي آخر حيث تم إرجاء موضوع فض الاشتباك

١- انظر محاضر الجلسات ، نقلا عن محمد حسنين هيكل ، أكتوبرالسلاح و السياسة [القاهرة : مركز الأهرام للترجمة و النشر ط١٩٩٣] ، صـ ٧١٥ – ٧١٩ .

٢- سعد التائه ، مصر بين عهدين (١٩٥٢- ١٩٧٠) ، (١٩٧٠ - ١٩٨١) [بيروت : دار النضال للطباعة و النشر ط ١٩٨٢] ، صـ ١٤٨ .

ليكون أول الموضوعات على جدول أعمال مؤتمر السلام وليس شرطا مسبقا لعقد المؤتمر . فلقد كان لواشنطن خطط عملها وتوقيتاتها ، و أهدافها بإنهاء الحظر على تصدير البترول الذي مثل أهم المتغيرات التي أجبرت كيسنجر لتسريع خطته للسلام في الشرق الأوسط ؛ لذا تركزت جهوده الدبلوماسية في محاولة إقناع العرب لرفع الحصار و التحررمن الضغوط الأكثر إلحاحا ، و بالمقابل الضغط على مصر لتعديل سياستها الخارجية والداخلية ؛ ومن ثم كان إصرارها على إجراء المفاوضات تحت إشرافها ليظل لها سيطرتها على الموقف [١] .

ولم يعد أمام السادات بديل عن قبول مؤتمر جنيف والسير خطوة خطوة طبقا لاستراتيجية كيسنجر الذي وصل القاهرة مساء ١٣ ديسمبر في إطار جولته في الشرق الأوسط . حيث أجرى محادثاته حول استراتيجية العمل في المرحلة التالية ، كما اتفق حول إطار عام لفض اشتباك يتضمن انسحاب إسرائيل لمسافة ٣٠ كيلومترا شرق القناة وتخفيف القوات المصرية في شرق القناة ، مع وضع قوة دولية بين قوات البلدين [٢] . وفي نهاية زيارته أعلن كيسنجر أن الفصل بين القوات سيكون الموضوع الأساسي للمرحلة الأولى لمؤتمر جنيف في مقابل وعد السادات بإنهاء حظر البترول والعدول عن تنفيذ قرار تصفية الثغرة عسكرياً [٣] .

٤- مؤتمر جنيف ولجنة العمل العسكرية :-

في ظل جو من التوتر والقلق ساد جميع الوفود المشاركة في أول محاولة لانعقاد مؤتمر يبحث تحقيق السلام في الشرق الأوسط عقد مؤتمر جنيف في٢١ديسمبر تحت رعاية أمين عام الأمم المتحدة وباشتراك الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي

1-Kalb Marvin, and Bernard kalb . Kissinger . Boston ; Little , brown and Co. , 1974 . PP 482, 484

2- Ibid , p 518 .

٣- و لمزيد من لتفاصيل ، انظر ، حمدي فؤاد ، الحرب الدبلوماسية بين مصر و إسرائيل من القرار ٢٤٢ إلى اتفاقية سيناء [بيروت : دار القضايا للطباعة والنشر د . ت] ، صـ ٢٦٥ ـ ٢٦٩ . انظر كذلك ، برقيات وزير الخارجية إسماعيل فهمي إلى الرئيس السادات بشأن مؤتمر جنيف المدرجة ضمن صفحات المفاوضات السرية بين العرب و إسرائيل لمحمد حسنين هيكل ، مرجع سابق ، ٢٠٠ ـ ٢٢٠ . أما بشأن خطة تصفية الثغرة عسكريا ، راجع ، الفريق عبد المنعم واصل ، الصراع العربي / الإسرائيلي [القاهرة : مكتبة الشروق الدولية ط١ ٢٠٠٢] ، صـ ٣٢٤ ـ ٣٢٨ .

كرئيسيين مشاركين للمؤتمر ، وبحضور وزراء خارجية مصر والأردن و إسرائيل ، بينما تخلفت سوريا عن الحضور وبقي مكانها شاغراً [١] .

افتتح كورت فالدهايم - مقرر رئاسة الجلسة الأولى- المؤتمر بكلمة قصيرة أوضح فيها أسباب انعقاد المؤتمروالغرض منه آملا أن يحرز المؤتمر خلال مداولاته تقدما بشأن وقف إطلاق النار و ترتيبات حفظ السلام وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة لإقامة سلام دائم وعادل . وأعقب بيان فالدهايم خطاب أندريه جروميكو الذي أكد على ضرورة انسحاب إسرائيل من كل الأراضي العربية ، وأهمية حل مشكلة الشرق الأوسط ومدى انعكاس ذلك على تحسن الجو الدولي . وتحدث هنري كيسنجر مؤكدا أن أول عمل للمؤتمر يجب أن يكون تحقيق الاتفاق في وقت مبكر على الفصل بين القوات العسكرية كخطوة أولى ضرورية لدعم وقف إطلاق النار ، وأن الهدف النهائي للمؤتمر هو تنفيذ القرار ٢٤٢ [٢] .

كما حدد كيسنجر استراتيجية [خطوة – خطوة] وأن الهدف من المؤتمر هو تحقيق السلام مجسدا في بيانه المتضمن النقاط الأساسية لتسوية النزاع العربي / الإسرائيلي كالتالي :-

1. الالتزام الدقيق بوقف إطلاق النار .
2. الفصل بين القوات العسكرية لابد و أن يشمل سوريا التي لازالت تقاطع المؤتمر .
3. تنفيذ كل ما جاء في القرار ٢٤٢ الذي دعا إسرائيل للانسحاب من الأراضي العربية المحتلة .
4. إجراء مفاوضات واقعية بين الجانبين هدفها الانسحاب ، والحدود المعترف بها وتدابير الأمن وضمانات السلام ، وإقرار المصالح المشروعة للفلسطينيين، والاعتراف بأن القدس تضم أماكن مقدسة للأديان الثلاثة الكبرى .

وبعد إلقاء بيانات السكرتير العام ، وأندريه جروميكو ، وهنري كيسنجر

1- American Foreign Relation 1973 , op . cit , p 544 .

٢- انظر ، إسماعيل فهمي ، مرجع سابق ، صـ ١٠١ . كذلك ، أحمد الشقيري ، الطريق إلى جنيف [بغداد : المؤسسة العربية الدولية للنشر و التوزيع ط١٩٧٨] ، صـ ٣٨٧ .

ظهرت محاولات لرفع الجلسة ، ولكن إسماعيل فهمي أصر على إلقاء بيان مصر وبيان الأردن إذ أن المؤتمر قد انعقد لحل مشكلة تتعلق بالدول المعنية [1]. فأكد إسماعيل فهمي خلال بيانه أن مؤتمر جنيف قد انعقد كنتيجة فعلية لحرب أكتوبر ولتنفيذ قرارات الأمم المتحدة التي رفضت إسرائيل تنفيذها منذ عام ١٩٦٧، آملا أن تكون إسرائيل قد اتخذت قرارها بالتخلي عن سياسة التوسع والعدوان محددا ضرورات السلام بأنها :

1. الانسحاب الإسرائيلي الشامل من كل الأراضي العربية المحتلة .
2. تحرير مدينة القدس العربية ، ورفض أي موقف من شأنه المساس بالسيادة العربية الكاملة على المدينة المقدسة .
3. ممارسة الفلسطينيين لحقهم في تقرير المصير والعيش في سلام .
4. حق كل دولة في المنطقة أن تنعم بسلامة أراضيها واستقلالها السياسي .
5. توافر ضمانات دولية كصمام أمان إضافي لحفظ السلام والأمن للدول في المنطقة .

وبعد انتهاء رئيس الوفد الأردني من بيانه ، أعلن أبا إيبان في بيانه أن إسرائيل لن تتخلى عن كل الأراضي العربية المحتلة في مصر وسوريا والأردن لأنها تحتاج إلى بعض هذه الأراضي من أجل ضمان حدودها الآمنة ، أما بشأن الفلسطينيين فإن دولتهم ينبغي أن تقام في الأردن بعد تسوية مشكلة الأراضي ، ورفض إعادة القدس مؤكدا أن إسرائيل لا تعارض في السماح للعرب بالسيادة على الأماكن المقدسة في القدس كما أكد أبا إيبان على أن إسرائيل مستعدة لبحث الفصل بين القوات المصرية والإسرائيلية كأولوية أولى عندما يستأنف المؤتمر جلساته بعد بداية العام الجديد . وهاجم سوريا لأنها لم تقدم قوائم الأسرى .

وفور إلقاء بيان إسرائيل طلب إسماعيل فهمي التعقيب عليه مهاجما الموقف الإسرائيلي الرافض للانسحاب والتنديد بكل ما ورد بالبيان الإسرائيلي وبعد هذا البيان العنيف تقرر رفع الجلسة على الفور وانفض مؤتمر جنيف على ألا يعود

١- حول خطابات الوفود كاملة يطرحها ، أحمد الشقيري ، مرجع سابق ، صـ ٣٨٨ ـ ٤٢٣ .

obeikandl.com

إلى الانعقاد في جلسات عامة مرة أخرى إلى أجل غير مسمى [1] .

وعلى أية حال عقد مؤتمر جنيف جلسته الثانية في صباح ٢٢ ديسمبر ١٩٧٣ وتم الاتفاق على أن تكون الجلسة سرية لمناقشة ترتيبات سير أعمال المؤتمر وضرورة البدء في مباحثات الفصل بين القوات . وعلى أثر ذلك شكلت لجنة عسكرية برئاسة الجنرال سيلاسفو يحضرها الوفدان العسكريان المصري و الإسرائيلي - مع مراعاة غياب الوفدين الأمريكي و السوفيتي - لبحث موضوع الفصل بين القوات . حيث عقدت اللجنة العسكرية اجتماعاتها بدءا من ٢٦ ديسمبر وحتى ٩ يناير ١٩٧٤ وخلال الجلسة الأولى أعلن اللواء طه المجدوب أن مهمة وفده مقصورة على بحث كيفية الوصول إلى فصل بين القوات وستتقدم مصر بمقترحاتها العسكرية في هذا الصدد ، حيث بدأ المباحثات بمناقشة مبادئ محددة لمسألة فض الاشتباك والفصل بين القوات حتى يتم الاتفاق عليها كأساس ضروري لتحديد الخطوط العريضة والرئيسية للموضوع . وانطلاقا من هذا المفهوم قدم الوفد المصري خمسة مبادئ رئيسية لفض الاشتباك تضمنت الآتي :-

١. أن يتم فض الاشتباك والفصل بين القوات بتحرك القوات الإسرائيلية من مواقعها غرب القناة إلى خط يقع شرق القناة في سيناء .
٢. يكون هذا الخط على مسافة كافية من القناة لتأمين منطقة القناة ومدنها من أي نشاط عسكري .
٣. ألا تقل المسافة الفاصلة بين القوات الرئيسية للجانبين عن أقصى مدى لأسلحة المدفعية المتوفرة لديهما ، بألا تقل عن ٣٥ كم .
٤. تحدد منطقة أمن أمام القوات الرئيسية لكل جانب تعمل فيها عناصر تأمين القوات والوحدات المناسبة .
٥. أن تنشأ منطقة عازلة بين الجانبين ، تشغلها قوات الأمم المتحدة [2] .

وبعدعدة مناقشات قبل الجانب الإسرائيلي هذه المبادئ كأساس مناسب لفض الاشتباك شرط إضافة تحفظات محددة تكون بمثابة مبادئ إضافية وتركزت هذه

١- انظر ، إسماعيل فهمي ، مرجع سابق ، صـ ١٠٥ ، كذلك ، وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ ١٩٤ .
٢- حسن البدرى ، مرجع سابق ، صـ ٢٥٧ ـ ٢٥٨ .

التحفظات في مبدأين رئيسيين هما :

أ- أن يكون هناك توازن في التزامات الجانبيين : أي أن يكون العمل متبادلا بمعنى الانسحاب المتبادل وألا يتحمل طرف واحد كل شيء .

ب - أن يشارك كل طرف الطرف الآخر في حل مشاكله : بمعني أن يقبل الحلول الوسط .

رفض الجانب المصري التحفظات الإسرائيلية على اعتبارها من المبادئ السياسية ، وليس لها علاقة مباشرة بما تناقشه اللجنة العسكرية ؛ خاصة أن الفصل بين القوات له شروط ومواصفات فنية محددة لا تحتمل الحلول الوسط . مضافا إلى ذلك أن الأرض التي دارعليها القتال هي أرض مصرية ؛ لذلك فإن مبدأ الانسحاب مرفوض من أساسه [1] . واعتذر الجانب الإسرائيلي عن مناقشة هذا الموضوع بدعوى أن الانتخابات الإسرائيلية التي ستبدأ بنهاية الشهر الجاري لن تسمح للوفد الإسرائيلي بمناقشة مشروعات للانسحاب أو التخلي عن مواقع عسكرية احتلتها أثناء الحرب ، كما أعلن رئيس الوفد الإسرائيلي مردخاي جور بأنه لا يمانع في تبادل إسرائيل ومصر للمواقع العسكرية بمعنى انسحاب القوات المصرية إلى الضفة الغربية ، مقابل انسحاب إسرائيل من الضفة الغربية إلى شرق القناة .

فتقدمت القاهرة باقتراحها بعد ذلك بانسحاب إسرائيل إلى خط العريش/ رأس محمد ، وهو الخط الذي يبعد عن القناة حوالي ١٥٠ كيلو مترا شرقا ، وبالقطع رفضت إسرائيل ذلك . وخلال سير جلسات العمل بدا واضحا عدم جدية هذه المباحثات ؛ لرفض إسرائيل الالتزام بأي مواقف عسكرية لتحقيق الفصل بين القوات ، لذا لم تحقق المباحثات أي تقدم [2] .

وكإجراء تكتيكي استدعى السادات الوفد العسكري من جنيف ، كما وقع قرارا

١-حسن البدري ، المرجع نفسه ، صـ ٢٥٨ – ٢٥٩ .

2- American Foreign Relation 1973 , op . cit . p 564 .

بتصفية الجيب الإسرائيلي إلا أن ذلك لم يحل دون عودة الوفد إلى جنيف وعقد جلسته الثانية عقب أعياد الميلاد والاحتفالات برأس السنة الجديدة ، والتقدم بخطة عمل محددة لتكون أساسا للمباحثات الدائرة [١] . فاقترح الوفد جدول أعمال يتألف من النقاط التالية :-

1. تعريف مفهوم الفصل بين القوات والمبادئ التي يمكن أن يتحقق بها .
2. تحديد المسافة التي يجب أن تفصل بين القوات المتحاربة .
3. الإتفاق على إنشاء مناطق عازلة ومناطق أمن .
4. علاقة الانسحاب الإسرائيلي بأمن قناة السويس .
5. الخفض المتبادل للأسلحة في حالة الوصول إلى اتفاق [٢] .

أما بالنسبة للنقطة الأولى فقد طلب الوفد المصري كأساس للبحث والتوصل إلى اتفاق بأن الفصل بين القوات يقتضي تحديد نقطة معينة أو خط محدد تنسحب إليه القوات الإسرائيلية من الضفة الشرقية إلى هذه النقطة التي يتم تحديد مدى بعدها عن القناة في عمق سيناء . مع انسحاب إسرائيل كاملا من الضفة الغربية للقناة. أما بالنسبة للمسافة التي يجب أن تتوفر لتحقيق الفصل بين القوات فإن مصر اقترحت أن تكون٣٠ : ١٠ كيلو مترا على الجانبيين وهو ما يسمى بمنطقة الأمن و ١٠ كيلو مترا كمنطقة عازلة [٣] .

وحددت مصربالنسبة للقناة ضرورة إبعادها عن نطاق المشاة الإسرائيلية ومدفعيتها، وحددت ذلك بستين كيلومتراعلى الأقل . وقد رفضت إسرائيل مبدأ مناقشة هذه الموضوعات إلا بعد الانتخابات مع ضرورة خفض المسافة التي

1- Charles D . Smith , Palestine and the Arab Israeli Conflict . New York , Martin s Press 1996 , P 232 .

٢- ومن الملاحظ أنها نفس الأسئلة التي طرحها الوفد المصري خلال مباحثات الكيلو متر ١٠١ ، انظر ، المشير عبد الغني الجمسي ، مرجع سابق ، صـ ٤٧٦ ـ ٤٧٧ .

٣- انظر ، حسن البدري ، مرجع سابق ، صـ ٢٥٩ .

obeikandl.com

تقترحها مصر كما أثارت موضوع إنشاء دوريات مصرية إسرائيلية مشتركة للتفتيش على القوات ولم تشترك مصر في مناقشة هذا الموضوع باعتباره مرفوضا نهائيا [١] .

ونظراً لرفض إسرائيل بحث موضوع الانسحاب فإن مصر وجدت عدم جدوى مناقشة الخفض المتبادل للأسلحة باعتبار أن الانسحاب هو الذي سيؤدي إلى بحث هذا الموضوع بالإضافة إلى عدم موافقة إسرائيل على تحديد مدى ابتعاد قواتها عن قناة السويس [٢] . ومحاولة الجانب الإسرائيلي تفادي مناقشة المبادئ الأساسية لفض الاشتباك والإغراق في بحث التفاصيل العسكرية الفنية المتعلقة بفض الاشتباك ، وتوجيه المباحثات إلى متاهات تحولها عن الهدف الرئيسي والخط المنطقي ؛ لتتوقف أعمال اللجنة العسكرية عند هذا الحد ، ومغادرة الوفد المصري جنيف عائدا إلى أسوان في ١٧ يناير ؛ استعدادا لبدء جولة محادثات أسوان لفض الاشتباك بين القوات فكانت المنطقة على موعد مع مرحلة جديدة من الجهود الأمريكية [٣] .

و بالرغم من فشل مؤتمر جنيف للسلام والعجز عن إحراز أية نتائج ملموسة إلا أن المؤتمر قد نجح على الجانب الآخر فى مجرد إتاحة الفرصة للقاء علني على المستوى السياسي والعسكري مما مثل ثغرة في جدار الرفض العربي علاوة على أن مسار العمل في المؤتمر أدى إلى عزل دور الاتحاد السوفيتي وإقصائه عن عملية التسوية ، وأخيرا فض الشراكة بين حليفي الحرب وازدياد الشكوك بين مصر والأردن .

٥ ـ اتفاقية فض الاشتباك الأول :-

بعد إيقاف إطلاق النار الفعلي في ٢٨ أكتوبر كانت أوضاع القوات المصرية والإسرائيلية لا تسمح باستمرارها كما هي ؛ نظراً لشدة التداخل بينهما وأصبح

١- حسن البدري ، المرجع نفسه .
٢- حمدي فؤاد ، مرجع سابق ، صـ ٢٨٠ – ٢٨١ .
٣- حسن البدرى ، مرجع سابق ، صـ ٢٥٩ – ٢٦٠ .

الفصل بين القوات حتميا إما بالقتال المسلح مرة ثانية أو بإشراف الأمم المتحدة. والواقع أن أعمال القتال بعد ٢٨ أكتوبر ١٩٧٣ لم تتوقف تماما بل استمرت الاشتباكات مع القوات الإسرائيلية شرق وغرب القناة حتى أحالت بقاءها إلى جحيم ؛ فقد عادت الاشتباكات منذ ٣١ أكتوبر ١٩٧٣ وحتى ١٧ يناير ١٩٧٤. حيث قامت القوات المصرية غرب القناة خلال تلك الفترة بتعديل أوضاعها التكتيكية واحتلال مواقع تمكن من حصر العدو والإطباق عليه ، وبعد أن كانت الاشتباكات بنيران الأسلحة الصغيرة المحدودة الحجم زادت لتشمل جميع أنواع الأسلحة . وعلى الجانب الآخر ، اضطرت القوات الإسرائيلية خلال شهري ديسمبر ١٩٧٣ ويناير ١٩٧٤ إلى إقامة التجهيزات الهندسية وإقامة الموانع وبث الألغام لحماية أوضاعها ولكن تصدت لها القوات المصرية وكانت لها بالمرصاد ولم تمكنها من إقامة هذه التجهيزات والسواتر الترابية التي لجأت إليها [١].

أما على الضفة الشرقية فلم تهدأ الجبهة ، فقد استمرت قوات الجيش الثاني والثالث في تحسين مواقعها والاستيلاء على هيئات جديدة ذات أهمية تكتيكية أفضل . هكذا أصبح الفصل بين القوات ضرورة ملحة بعد أن ثبت للعدو أن بقاءه في مواقعه أمر لا يحتمل وخسائره لن تنقطع وأصبح الموقف لا يقبل إلا معاودة القتال أو الانسحاب [٢].

وبينما ضاقت أروقة مؤتمر جنيف على مناقشة أسس ومبادئ الفصل بين القوات المتحاربة والوصول إلى اتفاق فض الاشتباك ، أضحت مدينة أسوان مسرحا للمفاوضات المصرية الأمريكية التي أدت إلى تحقيق اتفاق فض الاشتباك بين القوات المصرية والإسرائيلية . فكان كيسنجر قد بدأ مناقشة أسس الاتفاقية منذ زيارته للمنطقة في منتصف ديسمبر الماضي ، ومع أن القاهرة كانت تأمل أن يوفر لها فض الاشتباك استعادة سيطرتها على المناطق الاقتصادية [البترولية] والاستراتيجية[الممرات] الواقعة غرب سيناء فقد أسفرت المناقشات التي جرت

١- محمد محمود يوسف ، الجولات العربية الإسرائيلية وأثرها على المنطقة ، رسالة زمالة ، أكاديمية ناصر / كلية الحرب العليا القاهرة ١٩٨٥، صـ ٨٠ .
٢- محمد محمود يوسف ، المرجع نفسه .

عن إطار مشروع مصري يتضمن :

- الاحتفاظ بقوات في شرق القناة على الخطوط الحالية ، تضم فرقتين من المشاة و ٢٠٠ دبابة ، مع عدم وضع مدفعية ثقيلة أو صواريخ أرض / جو شرق القناة .
- السماح ببقاء القوات الإسرائيلية في منطقة المخارج الشرقية للمرات .
- تعتبر المنطقة بين قوات البلدين منزوعة السلاح وتعمل فيها دوريات الأمم المتحدة .
- يبدأ تطهير قناة السويس وبناء مدن القناة عند إتمام الانسحاب الإسرائيلي.
- يسمح للسفن الإسرائيلية بعبور القناة عند فتحها للملاحة الدولية [١] .
- وباختلاف وجهة نظر البلدين أصبح انتظار انتهاء الانتخابات الإسرائيلية لحسم الموقف بتدخل أمريكي أمراً حتميا .

و بحلول ١١يناير١٩٧٤ وصل كيسنجر إلى أسوان في بداية رحلته إلى الشرق الأوسط من أجل تحقيق اتفاقية فض الاشتباك على جبهة سيناء . بيد أن كيسنجر قد أجرى قبل قدومه إلى الشرق الأوسط مباحثات تمهيدية مع وزير الدفاع الإسرائيلي موشي دايان الذي زار واشنطن في مطلع ذاك الشهر ، كما أجرى مباحثات مماثلة مع المسئولين المصرين عن طريق حلقاته المغلقة . وحتى عشية توقيع اتفاق فض الاشتباك أجرى كيسنجر جولاته المكوكية بين أسوان وتل أبيب عدة مرات لمحاولة تقريب وجهات النظر بين البلدين حاملا المقترحات والمقترحات المضادة [٢] .

ويبدو أن جزءاً كبيراً من المباحثات دار حول التصور الذي تبناه كيسنجر لفصل القوات ، بعد زيارة دايان إلى واشنطن حاملا مشروعه الذي ينص على انسحاب إسرائيل على ثلاث مراحل :-

- عودة إسرائيل إلى خطوط ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣ .

١- حافظ إسماعيل ، مرجع سابق ، صـ ٣٧٩ .

2-Henry , Kissinger , op . cit , pp 805,806 .

- انسحاب القوات الإسرائيلية من الضفة الغربية للقناة باستثناء رأس جسر.

- انسحاب إسرائيل إلى مسافة ٣٠ كم في سيناء لتصبح على خط ممري متلا والجدي شريطة أن يرافق ذلك قيام القاهرة بإصدار إعلان عدم الاعتداء ، إعادة فتح قناة السويس للملاحة الدولية وخفض القوات المصرية على الضفة الشرقية للقناة [١] .

ومن الواضح أن مقترحات دايان كانت تستهدف على الصعيد العسكري تخليص قوات الجيش الإسرائيلي من حرب الاستنزاف المفروضة عليها ، وعودة القوات الإسرائيلية إلى مواقع حصينة تستند إلى الممرات الاستراتيجية ، إضافة إلى تخفيف حجم قواتها المعبأة وتسريح الجزء الأكبر من الاحتياطي اللازم لتسيير العجلة الاقتصادية [٢] .

وأيا كان الأمر، فقد كانت مسألة الخلاف الأساسية خلال مباحثات الجانبين المصري والإسرائيلي تدور حول عدة نقاط نوجزها فيما يلي :

1. حجم القوات المصرية التي ستبقى على الضفة الشرقية للقناة وطبيعة تسليحها .
2. مدى الانسحاب الإسرائيلي باتجاه الشرق .
3. وجود قوات الطوارئ الدولية بين الطرفين ومهمتها .
4. نزع سلاح المناطق التي ستنسحب منها إسرائيل .
5. التفتيش المشترك على تسليح القوات في سيناء .
6. هل سيشمل الانسحاب القوات الإسرائيلية الموجودة على جانبي القناة، أم أنه سيشمل أيضاً القوات الموجودة على الساحل الشرقي لخليج السويس ومناطق آبارالنفط في أبو دريس وبلاعيم [٣] .

١- الهيثم الأيوبي ، اتفاق فصل القوات الثاني في سيناء ١٩٧٥ [بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ط ١٩٧٥] ، صـ ١٠٣ - ١٠٤ .
٢- انظر ، طه المجدوب ، سنوات الإعداد وأيام النصر ، صـ ٢٢٠ .
٣- الهيثم الأيوبي ، مرجع سابق ، صـ ١٠٥ – ١٠٧ .

إلا أن وجه الاختلاف قد تلاشى أمام انفراد السادات بالقرار وغياب القيادة العسكرية عن مفاوضات أسوان ، اللهم إلا وقت توقيع الاتفاق الذي تم التوصل إليه بجهود كيسنجر والسادات بدون بحث الموضوعات العسكرية من جهة الاختصاص خلال المفاوضات بين الوفدين المصري والأمريكي ؛ فقد فاجأ كيسنجر الجميع ببنود الاتفاق وما اشتمل عليه من موضوعات عسكرية هامة وموافقة السادات عليها دون استشارة القيادة العسكرية ، وبخاصة حجم القوات على الضفة الشرقية لتصبح ٧٠٠٠مقاتل بعد ما كان لمصر قوات جيشين يصل عدد رجالها إلى أكثر من عشرة أمثال ذلك العدد ٣٠دبابة بدلا من ٣٠٠ حسبما قدرتها القيادة العسكرية ، وعدد محدود من قطع المدفعية غير الكافية لتدعيم القوات في سيناء . وكان ذلك تراجعا صارخا [١] .

وهو ما أثار اعتراض ورفض رئيس الأركان الفريق عبد الغني الجمسي ، معللا ذلك بشرح وافٍ لوجهة النظر العسكرية للسادات ، بأن الحجم المقترح لقواتنا شرق القناة لا يحقق أبدا الدفاع عن الأرض التي حررتها قواتنا بمواجهة حوالي مائة كيلو متر في ظل عدم استبعاد هجوم إسرائيلي ضد قوتنا . لذا قررت القيادة العامة ضرورة الاحتفاظ بفرقتين من المشاة مدعمتين بقوة حوالي ٣٥ ألف مقاتل، وحوالي ٣٠٠ دبابة ، وعدد كبير من المدفعية بأعيرتها المختلفة في شرق القناة، بعد انتشار قوات الطوارئ الدولية في منطقة الفصل بين القوات المصرية و الإسرائيلية ، فضلا عن ذلك فإن قواتنا في الشرق يجب أن تكون تحت حماية صواريخ الدفاع الجوي . ولم يكن واردا بالمرة الحجم المحدد من القوات والتسليح الذي اتفق عليه ، فليس هناك ما يدعو لتقديم هذا التنازل الكبير الذي قد يترتب عليه تهديد أمن القوات المسلحة ، واختتم رئيس الأركان حديثه باقتراح استدعاء وزير الحربية ومناقشته في الموضوع للوقوف على رأيه . فمازال الوقت متاحا لتعديل هذا الاقتراح .

١- المشير عبد الغني الجمسي ، مرجع سابق ، ص ٤٨٠ . انظر كذلك
. Henry , Kissinger , op . cit , pp 824 , 828

و لم يجد ذلك شيئا فقد حسم السادات الأمر ورفض استدعاء وزير الحربية ووجهة نظر رئيس الأركان ـ فكان السادات صاحب القرار أولا وآخراً ـ مع الالتزام بتنفيذ الاتفاق لصالح الاستراتيجية السياسية الجاري وضعها مع أمريكا [١] .

وأخيرا بحلول مساء السابع عشر من يناير أعلنت كل من مصر و إسرائيل والولايات المتحدة أنه قد تم التوصل إلى اتفاقية للفصل بين القوات . وصدر عن العواصم الثلاث بيان يؤكد أهمية الدور الأمريكي ومدى مساهمته في إنجاز الاتفاق ، وإقرارا لامتلاك واشنطن لمفاتيح الحرب والسلام في الشرق الأوسط وقدرتها وحدها على حل الأزمة ، كما أشار البيان إلى أن توقيع الاتفاق سيتم صباح ١٨ يناير في الكيلو ١٠١ على طريق القاهرة / السويس تحت إشراف الأمم المتحدة [٢] .

واعتبارا من صباح ١٨ يناير ، استؤنفت الاجتماعات المصرية / الإسرائيلية عبرالكيلو ١٠١، حيث وقع رئيسا الأركان المصري والإسرائيلي على الاتفاقية، وتم تبادل الوثائق الخاصة بها في ٢٤ يناير إيذانا ببدء مراحل الانسحاب الإسرائيلي وتنفيذها منذ ظهر الخامس والعشرين من يناير [٣]١٩٧٤. وقد قضت الاتفاقية في إطارها العام بما يلي [٤] :

1. مراعاة وقف إطلاق النار بكل دقة ، والامتناع عن القيام بأي عمليات عسكرية أو شبه عسكرية .
2. يتم فصل القوات المصرية الإسرائيلية و إعادة انتشارها على النحو التالي :

- إعادة توزيع القوات المصرية [شرق القناة] غرب الخط أ – أ ، وإعادة

١- بشأن مأساة صنع القرار وانفراد السادات بالسلطة ، انظر حديث رئيس الأركان الفريق عبد الغني الجمسي الذي أورده بمذكراته ، مرجع سابق ، صـ ٤٨٠ – ٤٨٣ . فكانت هذه التنازلات موضع استفهام وتعجب من رئيسة الوزراء جولدا مائير خلال رحلات كيسنجر المكوكية بين القاهرة وتل أبيب ، وهو ما توضحه وثيقة سرية من ملفات وكالة المخابرات المركزية الأمريكية . محضر اجتماع بين كيسنجر وجولدا مائير بالقدس ١٢ / ١ / ١٩٧٤ – رقم ك ٦٠ / ٩ سري جدا . نشرتها مجلة آخر ساعة على صفحات عددها ٣٨٢٨ بتاريخ ٥ / ٣ / ٢٠٠٨ .

٢-انظر نص البيان كاملا والتعليق عليه ، الهيثم الأيوبي ، مرجع سابق ، صـ ١٠٧ – ١٠٩ .

3- Charles D . Smith , op . cit , p231 .

٤- للإطلاع على نص الاتفاق ، انظر ، محمد جبر ، الملف السري لحرب أكتوبر ، [القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، د . ت]، صـ ١١٧ـ ١١٨ .

توزيع القوات الإسرائيلية [بما فيها القوات غرب القناة والبحيرات المرة] شرق الخط ب – ب .

- المنطقة بين الخطوط المصرية و الإسرائيلية ستكون " منطقة فصل " ويجرى فيها انتشار قوة الطوارئ للأمم المتحدة .

ج- المنطقة بين الخط الأمامي المصري" أ – أ "وقناة السويس ستكون محدودة التسليح والقوات .

د- المنطقة بين الخط الأمامي الإسرائيلي " ب – ب " والخط " ج – ج " ، المار بالسفوح الغربية للجبال التي يقع بها ممرا متلا والجدي ، ستكون محدودة التسليح والقوات .

هـ- القيود المنوه عنها في المنطقتين المحددتي التسليح والقوات سيجرى التفتيش عليها من قبل قوى الطوارئ الدولية .

و- يسمح للقوات الجوية للطرفين بالعمل حتى الخط الأمامي لكل منهما دون تدخل من الجانب الآخر [1] .

3. تتم صياغة الاتفاقية خلال خمسة أيام ، ويبدأ فصل القوات خلال ٤٨ ساعة من إتمامها ، وينتهي ليس متأخرا عن ٤٠ يوما بعد بدئه .

4. إن هذه الاتفاقية خطوة أولى نحو سلام عادل ودائم .

وفي خطابات متبادلة مع السادات وجولدامائير، سجل نيكسون القيود المتفق عليها والمفروضة على قوات الطرفين على جانبي الخطوط الأمامية المصرية والإسرائيلية مما يمكن إيجازه فيما يلي [2] :

- في المنطقتين المحددتي القوات لا يزيد حجم القوات لكل جانب عن ٧٠٠٠

١- انظر ، خريطة فض الاشتباك الأول ، ملحق [أ] ، صـ ٤١٥ .
٢- المشير عبد الغني الجمسي ، مرجع سابق ، صـ ٤٨٤ .

مقاتل ، ينتظمون في ٨ كتائب مدعمة و ٣٠ دبابة ، كما حددت أنواع وأعيرة المدفعية التي يسمح بها داخل هاتين المنطقتين ، وألا تتضمن أيهما أسلحة يمكنها التدخل ضد طلعات الطيران للجانب الآخر ، كما لا تتضمن المنطقتان منشآت ثابتة ودائمة لمواقع الصواريخ .

- وفي منطقة تمتد ثلاثين كيلو مترا إلى الغرب من الخط الأمامي المصري و إلى الشرق من الخط الأمامي الإسرائيلي ، لا يصرح بانتشار أسلحة في مواقع يمكنها أن تبلغ الخط الأمامي للطرف الآخر ، كما لا توضع فيها صواريخ أرض / جو .
- تقوم الولايات المتحدة بطلعات استطلاع جوي منتظمة للإشراف على التزام الطرفين بنصوص الاتفاق ، على أن تبلغ نتائج الاستطلاع للطرفين .

وكما كان مقررا أن يبعث نيكسون خطابا للسادات مفاده أن تعلن مصر نيتها للشروع في تطهير قناة السويس ، وأنه يتطلع إلى استئناف النشاطات الاقتصادية العادية في المنطقة . ومن ناحيتها تعطي الولايات المتحدة تأكيداتها بأن تمتنع إسرائيل عن مهاجمة المراكز السكانية ، كما تقدم ضمانا خاصا باستخدام نفوذها لتحقيق التطبيق الكامل للقرار ٢٤٢ ، بينما تلتزم مصر بعدم التدخل ضد طلعات الطيران المدنية الإسرائيلية عبر البحر الأحمر ، ووعد كيسنجر بفتح خطوط التموين للجيش الثالث دون قيد أو شرط خلال ٤٨ ساعة من إبرام الاتفاق [١] .

وفضلا عن الالتزامات المحددة بالاتفاقية وكجزء منها ، فقد اتفقت الولايات المتحدة و إسرائيل حول عدد من النقاط ، تضمنت بصفة خاصة التزام مصر بشأن الملاحة في قناة السويس والتزام واشنطن بعدم اتخاذ خطوات جديدة في إطار مؤتمر جنيف قبل إتمام تنفيذ فض الاشتباك ، وأن لا يتم سحب قوات الأمم المتحدة دون موافقة طرفي النزاع ، وأخيرا بأن تحاول واشنطن الاستجابة للاحتياجات الدفاعية لإسرائيل على أساس مستمر وطويل المدى [٢] .

١- خلال ساعات من توقيع الاتفاق ، غادر السادات أسوان في طريقه لزيارة السعودية ، وفاء لما وعد به كيسنجر بأن يعمل على إنهاء حظر البترول إلا أنه تم رفع الحظر العربي في مارس ١٩٧٤ .انظر ، جورج و بول ، دوجولاس ب . بول ، أمريكا وإسرائيل علاقات حميمية : التورط الأمريكي مع إسرائيل منذ ١٩٤٧ حتى الآن ، ترجمة محمد زكريا إسماعيل [بيروت : بيسان للنشر و التوزيع ، د . ت] صـ ٨٨ .

٢- حافظ إسماعيل ، مرجع سابق ، صـ ٣٨١ .

وبوضع اتفاق فض الاشتباك موضع التنفيذ طبقا لجدول زمني وخطوط محددة [١] انتظمت الأوضاع العسكرية على جبهة سيناء ، وعاد الاتصال بين مدينة السويس وقوات الجيش الثالث التي كانت متمركزة على الضفة الشرقية للقناة [٢٠ ألف جندي] بعد انقطاع دام ٩٣ يوما عقب انتهاء المرحلة الأولى من الانسحاب الإسرائيلي [٢] .

وفي التقييم النهائي لاتفاق فض الاشتباك يمكننا رصد مدى المفارقات بين قراري السادات الذي رفض سحب أي جندي أو بندقية من الشرق إلى الغرب ورفض اقتراح رئيس الأركان الفريق سعد الدين الشاذلي لتصفية الثغرة أثناء الحرب ، فها هو السادات يوافق على اقتراح كيسنجر بسحب القوات وأسلحتها فيما عدا القليل منها من الشرق إلى الغرب ، خلال فارق زمني لا يتجاوز ثلاثة شهور فقط ؛ تنفيذا لفض الاشتباك الذي بدا و كأنه فض اشتباك مصري أمريكي أكثر منه فض اشتباك مصري إسرائيلي تحت وطأة و ضغوط كيسنجر الذي برع في إعطاء الحد الأدنى من المكاسب للجانب المصري التي لا تؤثرعلى ميزان القوى العسكرية ولا تحرم إسرائيل من مواقع تفقدها تفوقها الاستراتيجي. فضلا عن الانعكاسات السياسية الهامة التي لا يمكن تجاهلها للاتفاق العسكري. فقد أضحت الاتفاقية المصرية / الإسرائيلية لفض الاشتباك نقطة تحول هامة في ترتيب علاقات القوى في الشرق الأوسط ؛ فقد أكدت دور الولايات المتحدة وقدرتها في تحقيق تسوية سياسية للنزاع ، بينما انحسرت العلاقات المصرية / السوفيتية على أثرها بعد ما يقرب من عقدين من بدايتها . وكما أضحى اتفاق فض الاشتباك بمثابة نهاية للوضع العسكري المعقد على جبهة سيناء ونقطة بدء مستقرة لعلاقات مصرالخارجية ، فقد أصبح أيضاً بداية لمرحلة جديدة على الجبهة الداخلية .

١- لمتابعة مراحل الانسحاب الإسرائيلي ، انظر خريطة رقم (١) ملحق [أ] ، صـ ٤١٥ .
٢- الهيثم الأيوبي ، مرجع سابق ، صـ ٢٢١ .

رابعا : اتفاقية سيناء الثانية / فض الاشتباك الثاني :-

بدأ السادات طريق التسوية السياسية عقب حرب أكتوبر في ظروف بالغة التعقيد ، وتحت وطأة ضغوط نفسية عنيفة أثرت بصورة سلبية على قدرته التفاوضية من جراء نجاح الهجوم الإسرائيلي المضاد في معركة الثغرة، فتراجعت ثقته ونشوة الانتصار التي انتابته خلال المراحل الأولى للحرب أمام خوف كبير من الهزيمة وانتزاع إنجازاته . وبهذا الوضع دخل السادات حلبة المفاوضات وهو مستعد لتقديم تنازلات [١] . و كان ذلك من أهم أهداف واشنطن التي أحرزتها من وراء الإلقاء بثقلها في الحرب الإقليمية الدائرة فكان لها ما أرادت.

وعموماً فقد بدت اتفاقية فض الاشتباك الأول على جبهة سيناء نقطة انطلاق لخلق قوة دفع في اتجاه التسوية ، فحينذاك باتت سوريا و الأردن ـ وربما منظمة التحرير الفلسطينية أيضاً ـ على استعداد للدخول في العملية . غير أن إسرائيل لم تكن راغبة في سلسلة جديدة من المفاوضات خوفاً من فرض ضغوط أمريكية أخرى لانتزاع تنازلات إقليمية ـ هي في غنى عنها ـ ثمنا لاستمرار الجهود الدبلوماسية [٢] .

وعوضاً عن ذلك شرع كيسنجر في إجراء محادثات مع الملك حسين كسباً للوقت ، فلم يكن التحرك على الجبهة الأردنية وارداً إلا بعد فض الاشتباك السوري الإسرائيلي [٣] . و بفضل التواطؤ الرباعي [القاهرة ، واشنطن ، طهران ،

١- انظر ، إسماعيل فهمي ، مرجع سابق ، صـ ١١٤ .

٢- هنري كيسنجر ، الدبلوماسية : من الحرب الباردة إلى يومنا هذا ، ترجمة مالك فاضل [بيروت : الأهلية للنشر و التوزيع ط ١٩٩٥] ، صـ ٤٢٢ .

٣- بشأن الإجراء التكتيكي الذي عرضه كيسنجر على الملك حسين لفض اشتباك إداري على جبهة الأردن – التي لم تفتح قط خلال الحرب – يستعيد الملك حسين بمقتضاه سلطته على الضفة الغربية تحت إطار السماح بتولي المسئولية الإدارية تدريجياً في الضفة الغربية بدون انسحاب إسرائيلي فوري ؛ لتبرير مشاركته في مفاوضات التسوية المقبلة ، فلم يكن أمام إسرائيل غير التعامل مع الأردن حينذاك لاستبعاد منظمة التحرير الفلسطينية و نسف محاولات إقامة دولة فلسطينية في مهدها بإقصاء ممثلها الشرعي ـ مشاركا إياه الملك حسين والسادات مع اختلاف الأهداف و الدوافع ـ إلا أن إصرار الملك حسين على المشروع الأردني بالمطالبة بالحصول على كل الضفة الغربية للأردن والقدس العربية ومعارضة إسرائيل لذلك ، بدا أن هذا المشروع لن ينجح وتعثرت هذه الخطوة ليبدأ البحث عن البديل . وهو ما تكشف عنه الوثائق السرية للمخابرات الأمريكية الخاصة بجولات هنري كيسنجر المكوكية التي أفرج عنها البيت الأبيض مؤخراً لسنوات عهد نيكسون ٦٨ – ١٩٧٤ . محضر اجتماع كيسنجر مع جولدا مائير بشأن مباحثات فض الاشتباك و احاطتها بمحادثاته مع السادات تحريراً في ١٢ / ١ / ١٩٧٤ . موقع مجلة الشرق الأوسط ، بتاريخ ٣/٥ /٢٠٠٨ بشبكة الإنترنت الدولية . و لمزيد من التفاصيل ، راجع ، وليام كوانت ، عملية السلام ، ص ١٩٨ . كذلك ،

. Charles D. Smith , op . cit , p 233

تل أبيب] تم الضغط على سوريا لإتمام إنجاز فض الاشتباك السوري الإسرائيلي لدوافع وأهداف متعددة لعل أهمها ، حماية العلاقات المصرية / الأمريكية الآخذة في النمو بوتيرة غير مسبوقة ؛ فقد أعيدت العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين البلدين ووجه السادات دعوة إلى الرئيس الأمريكي لزيارة القاهرة . كما بدت الروابط الأمريكية المصرية تتوثق على الصعيدين الاقتصادي (المعونة والقروض) والعسكري باحتمالات طويلة الأمد لبيع السلاح الأمريكي لمصر بتمويل سعودي [1]. مما شجع السادات ودفعه للإعلان على الملأ أنه ألغى تقريباً المعاهدة المصرية/ السوفيتية ، وعزمه على إنهاء اعتماده الكامل على السوفييات للحصول على السلاح ، والتوجه إلى البديل الأمريكي ، ليجهز السادات على أخر ما تبقى من الجسور المصرية / السوفيتية ، وتأكيدا لانتقال مصر الفعلي من الحظيرة السوفيتية إلى الأمريكية [2] . ليبدأ نجما دبلوماسية السلام [كيسنجر والسادات] تطوير ما يمكن وصفة باستراتيجية مشتركة في الشرق الأوسط . وهو ما استلزم إعادة ترتيب الأوراق وتنسيق الأهداف اتساقاً مع الأوضاع الجديدة ، ومن ضمن أمور عديدة ، كانت مهمة إنجاز فض الاشتباك السوري الإسرائيلي بكل الطرق أمرا ضروريا حتى لا يصبح موقف السادات مهدداً في العالم العربي ، وحتى لا تكسب كتلة الرفض المتطرفة مزيداً من النفوذ ، وقد تستأنف الحرب على الجبهة السورية . إذا لم يتم إنجاز اتفاقية مماثلة لفض الاشتباك على جبهتها ، ومن ثم تنجر مصر إليها ، وهو ما سوف ينسف كل ما تم إنجازه وسوف يتيح للاتحاد السوفيتي فرصاً جديدة لتعزيز وجوده في المنطقة . وأخيراً ، إذا لم يتم الاتفاق فقد يفرض حظر آخر على النفط – تعويلاً على تهديد الملك فيصل بذلك [3]– بما يعنيه

1- Mohamed , Mafti , United States Foreign Policy toward Egypt under Sadat (1970 1981) , University of California , Riversid , 1983 , pp 135 , 146 .

٢- و لمزيد من التفاصيل راجع ، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية ، مصر وأمريكا ،عرض تاريخي لتطور العلاقات المصرية / لأمريكية [القاهرة : مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية بالأهرام د.ت] صـ ٩١ - ١١٦ .

٣- أعلنت غالبية الدول العربية المصدرة للبترول في ١٨ مارس إنهاء الحظر المفروض ضد الولايات المتحدة وأكد الملك فيصل أهمية إنجاز اتفاقية فض الاشتباك السوري الإسرائيلي في غضون شهرين لتجنب إعادة فرض الحظر مرة أخرى . وما بين تهديد الملك فيصل والتهديد المضاد لواشنطن باستخدام القوة لمواجهة الحظر النفطي ، كان اغتيال الملك فيصل . انظر ، جورج و بول ، دوجلاس ب . بول ، أمريكا وإسرائيل علاقات حميمة (التورط الأمريكي مع إسرائيل منذ عام ١٩٤٨ حتى الآن ، ترجمة محمد زكريا إسماعيل [بيروت : بيسان للنشر والتوزيع . د . ت] ، صـ ٨٧

ذلك من ضغوط ، ارتأت واشنطن أنها في غنى عنها أما الوضع مع إسرائيل فهو يتطلب قدراً من الضغوط والحوافز الإيجابية [1] .

وجاء جمود الموقف عقب فض الاشتباك على جبهة سيناء ليفرض على السادات ضرورة اتخاذ خطوة جديدة لدفع عملية التسوية وتحريك القضية التي لم تحسمها الحرب ذاتها ؛ خشية أن يطارده شبح اللاسلم و اللاحرب من جديد. فالقضايا الرئيسية للصراع التي تتجاوز فض الاشتباك و الفصل بين القوات العسكرية لا تزال قائمة ، و من ثم يتعين أن تعالج التحركات الدبلوماسية اللاحقة عديدا من المسائل الأكثر تعقيدا من تلك التي تم بحثها في الجولة الأولى من دبلوماسية [الخطوة ـ خطوة] . إلا أن الظروف سوف تفرضها من جديد بكل قيودها الواضحة باعتبارها أفضل وسيلة للإبقاء على استمرارية عملية التسوية وما لذلك من أبعاد وتداعيات. إيذاناً ببدء مباحثات الحل الجزئي والاتجاه نحوعقد سلام مع إسرائيل ليتحمل السادات أعباء وتداعيات اجتيازطريق [واشنطن / تل أبيب] للتسوية السياسية بمفرده والذي قد بدأه منذ أن وطئت قدماه رئاسة الجمهورية . على نحو ما أوضحنا .

وكان الوضع الطبيعي والمنطقي بعد عقد اتفاقيتي فض الاشتباك المصرية و السورية ، هو الاتجاه إلى مؤتمر جنيف سعياً وراء تسوية شاملة للنزاع . وهو ما عارضته إسرائيل بشدة وسعت لتخريبه ، كما أن كيسنجر لا يريده لاعتبارات عديدة لعل أهمها ، عدم إتاحة الفرصة للاتحاد السوفيتي للمشاركة في جهود التسوية المنتظرة ؛ ومن ثم انفراد الولايات المتحدة بالحل و امتلاك زمام دبلوماسية ما بعد الحرب ، وفقا لاستراتيجية الرفقاء الثلاثة الجدد [القاهرة واشنطن وتل أبيب] ـ وكان لذلك تداعياته الخطيرة على مجرى الأحداث ومسار التسوية وتطور الصراع على نحو ما سنرى ـ فبدا الطريق إلى جنيف محفوفا بالمخاطر و تتقاطعه العراقيل ؛ فلم تكن أيا من تل أبيب أو واشنطن تسمح لمنظمة

١ـ قبل سفر كيسنجر إلى الشرق الأوسط تنازل نيكسون عن سداد مليار دولار من أصل ٢ , ٢ مليار دولار من المعونة المخصصة لتغطية مشتريات إسرائيل من السلاح ، انظر وليلم كوانت ، عملية السلام ، صـ ٢٠٥ .

التحرير الفلسطينية لتكون شريكا كاملا و على قدم المساواة في مفاوضات جنيف، وهو ما سوف يحول دون إحراز تقدم نحو التوصل إلى تسوية من دون أن تلبي الحقوق الفلسطينية التي تشكل جوهر الصراع ؛ مما أفضى في النهاية إلى جعل مؤتمر جنيف مجرد رمز ليس أكثر أو أقل [١] .

وجاءت الظروف مواتية لآمال و ترتيبات كيسنجر ، فبعد نجاحه في إنجاز اتفاقيات فصل القوات على جبهتي سيناء والجولان ، تجمدت وتيرة النشاط الدبلوماسي بسبب اضطرار نيكسون إلى الاستقالة (أغسطس ١٩٧٤) وتولى الرئاسة نائبه فورد الأقل خبرة من سلفه في شئون السياسة الخارجية مما أجبره على الاعتماد بصورة كبيرة على وزير الخارجية [٢] . مما مثل تفويضا مفتوحا لكيسنجر بامتلاك زمام الأمور ، وهو ما كان له تداعيات خطيرة ومدمرة على حل أزمة الشرق الأوسط ومستقبل السلام ومسار الصراع العربي / الإسرائيلي على المدى البعيد [٣] .

وعلى أية حال ، فبحلول عام ١٩٧٥ أضحت القاهرة مسرحاً لتحركات واسعة النطاق على مستوى العملاقين ، وهدفا لتصاعد حدة الخلاف بينهما . حيث نشطت موسكو من أجل الحفاظ على ما تبقى لها من مركز متميز في مصر بعد عشرين عاما من علاقات خاصة ، بينما كانت واشنطن تعمل على توسيع قاعدة النجاح الذي أحرزته وتعميق اختراقها حتى تطمئن إلى أنها قد بلغت بالعلاقات مع القاهرة نقطة اللاعودة [٤] .

1- Galal, El Rashidi ,The Arabs and The World of the Sevenities,Vikes publishing House PVt.LT,1977, p74 .

2- Burton I . Kaufman , the Arab Middle East and the United States : Inter Arab Rivalry and Superpower Diplomacy [New York ; Simon and Schuster , 1995] , P 87 .

٣- حول الظروف التي ساعدت كيسنجر للعب الدور الرئيسي في مفاوضات الشرق الأوسط ، انظر ، إسماعيل فهمي ، مرجع سابق ، ص ٢٣٨ ـ ٢٤٠ ، صـ ٢٥٢ ـ ٢٥٣ . كذلك ، يوميات قضية ووتر جيت ، تطرحها السياسة الدولية [عدد ٣٨] ، بتاريخ ١٩٧٤ ، ص ٦٥ ـ ٦٩ . كذلك ،
.Richard , Nixon , The Memoirs of –Richard Nixon , op. cit , pp 942, 944

٤- حافظ إسماعيل ، مرجع سابق ، صـ ٤٠٥ .

وكانت التسوية السياسية وأداة تحقيقها هي مجال هذه المنافسة . كان السوفيت يصرون على أهمية معالجة القضايا الأساسية مباشرة في مؤتمر جنيف، وانعقاده في أقرب وقت ممكن على افتراض أن موسكو سوف تشترك على قدم المساواة مع واشنطن لإقرار وجودها حينما يفتح مزاد العطاءات والامتيازات. ومن أجل إقناع مصر بذلك استجاب السوفيت لكثير من مطالب القاهرة الاقتصادية ، أما الإمداد العسكري فقد اقتصر على ما سبق التعاقد عليه. وكان منطق السوفيت هو استعدادهم لمعاونة مصر على تجاوز مصاعبها الاقتصادية ، بينما كان الدعم العسكري جزءا لا يتجزأ من المسألة السياسية . وعلى الجانب الأمريكي تركزت قوة الدفع لتنفيذ استراتيجية التقدم خطوة ـ خطوة ، واستبعاد العمل من خلال مؤتمر جنيف ومن ثم الحيلولة دون مشاركة السوفيت بهدف تقليص النفوذ السوفيتي ، وإحداث تحولات جذرية في العلاقات المصرية / الإسرائيلية والأمريكية وكذا على جبهة مصر الداخلية [١] .

و قبل انعقاد القمة المصرية / السوفيتية ـ التي كان مقررا عقدها مع مطلع عام ١٩٧٥ـ أبدت كل من القاهرة وتل أبيب استعدادهما للشروع في خطوة تالية لفض الاشتباك .على أثر الضوء الأخضر الذي أطلقته واشنطن [٢] و منذ أوائل مارس بادر كيسنجر بالقيام بجولة جديدة في الشرق الأوسط من أجل تحقيق فض اشتباك ثان على جبهة سيناء . وبحلول ٨ مارس كان كيسنجر قد وصل القاهرة لاستئناف جولاته المكوكية [٣] .

و كانت مصر ترى في هذه الخطوة المحدودة ما يخلق ظروف التناول العام للقضية فالخطوة الجديدة تحقق استعادة السيطرة على مناطق اقتصادية

١ـ المرجع نفسه .

٢ـ بينما كان يتم تبادل الزيارات بين موسكو والقاهرة خلال الشهور الثلاثة الأخيرة من عام ١٩٧٤ و مطلع العام الجديد ؛ لمحاولة تحسين العلاقات المصرية / السوفيتية والإعداد للقاء القمة بين البلدين ـ التي تم تأجيلها بسبب مرض بريجنيف ، أعلن كيسنجر عن استعداده لتحقيق تقدم جديد على الجبهة المصرية ؛ لنسف التقارب المصري / السوفيتي واستبعاد الاتجاه لعقد مؤتمر جنيف والمشاركة السوفيتية ضمانا لاستمرار تبني السياسة المتفق عليها بالتقدم خطوة – خطوة . لمزيد من التفاصيل حول ملابسات تأجيل القمة المصرية / السوفيتية راجع ، حافظ إسماعيل ، المرجع نفسه ، ص ٣٩٠ ـ ٤٠٨ .

3- Henry , Kissinger , op . cit , P 900 .

حيوية في غرب سيناء ، وتحد من حرية حركة القوات الإسرائيلية بتخليها عن المضايق الاستراتيجية . فكان ذلك يدعم مركز مصر التفاوضي المقبل وفي الحقيقة كان السادات يريد أن يتم التعامل مع هذه الخطوة باعتبارها فض اشتباك عسكري آخر دون أن يرتبط بمغزى سياسي ، فهو لا يتصور أن ينظر إليه العالم العربي على أنه منسحب من النزاع مع إسرائيل بالحل الجزئي [١] . وفي الوقت نفسه يحقق نتائج ملموسة للحرب الطاحنة التي خاضها على أرض الواقع تفاديا للضغوط التي يواجهها داخلياً وخارجياً .

أما أهداف إسرائيل من عقد تلك الاتفاقية مع مصر فكانت مختلفة تماماً. حيث كانت إسرائيل تأمل في الفصل بين مصر وسوريا – حليفي الحرب – وبذلك تقل احتمالات هجوم عربي مشترك ، بل وربما تنعدم تماماً بالعزم على تفتيت المعسكر العربي بخروج مصر من حلبة الصراع . ويلزم لتحقيق ذلك أن تقدم مصر تنازلات سياسية كبيرة يلمسها الجميع كثمن لمزيد من الانسحاب الإسرائيلي وهو ما تجسد في مطالبها ، و لعل أهمها إعلان مصر تخليها عن حالة الحرب ، و أن تكون الاتفاقية طويلة الأمد ، وألا يتضمن الانسحاب الإسرائيلي الممرات وحقول النفط . علاوة على إصرار إسرائيل على الاحتفاظ بمحطة إنذار الكترونية عند الطرف الغربي لممر الجدي [٢] . هكذا أرادت إسرائيل الانتقال بالاتفاقية إلى المستوى السياسي باعتبارها خطوة مرحلية نحو السلام ، فتناولت بصفة خاصة ترتيبات مرور بضائعها في قناة السويس ، وإنهاء مصر المقاطعة الاقتصادية ، وتأمين حرية حركة الأفراد بين البلدين [٣] .

و إزاء التعنت الإسرائيلي وصلت المفاوضات إلى طريق مسدود بسبب قضايا إنهاء حالة الحرب ومكافئاتها الوظيفية ، ومدى الانسحاب الإسرائيلي من الممرات الجبلية وحقول النفط ، والوضع الخاص بمحطة الإنذار المبكر في أم خشيب [٤] .

١- لمزيد من التفاصيل راجع ، وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ ٢٢٢ – ٢٢٣ .
٢- وليام كوانت ، المرجع نفسه ، صـ ٢٢٣ – ٢٢٥ وكذلك رباب يحيي عبد المحسن ، كامب ديفيد : خروج مصر إلى التيه [القاهرة : مكتبة مدبولي ، ط ١ ، ٢٠٠٥] ، صـ ٣٣ .
٣- حافظ إسماعيل ، مرجع سابق ، صـ ٤١٠ .
٤- حول تفاصيل رحلة كيسنجر المكوكية وتفاصيل المفاوضات انظر ، إسماعيل فهمي ، مرجع سابق ، صـ ٢٢٠ – ٢٣٠ .

ونتيجة لتعارض وجهات نظر الطرفين على نحو لم يتمكن كيسنجر من تجاوزه لم تسفر رحلاته المكوكية عن نتائج لتضييق الهوة بين الطرفين . وغادر كيسنجر المنطقة معلناً توقف المباحثات [١] . واستغلالا لضغط عامل الوقت أرجأ كيسنجر عقد الاتفاق إلى جولة أخرى ، مع إعلان واشنطن أنها في سبيل إعادة تقييم السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط ، مما اعتبر إنذاراً للجميع ؛ مما حدا بالقاهرة للإعلان عن نيتها في طلب عقد مؤتمر جنيف بعد الاتصال بالقوتين العظميين . مع تكثيف الجهود لتأكيد أهمية العلاقات المصرية / السوفيتية ـ والتي أصبحت على مشارف مفترق الطرق ـ وخاصة بالنسبة لاستعواض الخسائر المترتبة على حرب أكتوبر . وخلال هذه الفترة جرى تشكيل وزاري جديد يؤكد استمرار خط حركة و توجهات مصر على جبهتها الخارجية ، بينما ازداد الصراع على الجبهة الداخلية بين قوى يمينية ترغب في رفع كل القيود التي تعطل حرية حركتها وقوى أخرى يسارية تتشبث بخط ثورة يوليو ، وتعارض الانفتاح على الغرب الذي قد بدأ خطواته الفعلية [٢] .

ولتحسين الأجواء واستئناف المفاوضات أعلن السادات ـ على غير المتوقع ـ بأن قناة السويس سيعاد فتحها في أوائل يونيو [٣] ، وبمد الأجل الممنوح لقوى الطوارئ الدولية . وبدا أن السادات يرغب في التوصل إلى اتفاق بأي ثمن [٤] .

وبناء على ذلك تم لقاء السادات مع فورد في سالزبورج أعرب السادات خلال هذا الاجتماع عن استعداده لعقد اتفاقية محدودة على جبهة سيناء ، ولكن

١ـ إلا أن كيسنجر لم يعد إلى واشنطن خاوي الوفاض ، فقد نجح في انتزاع تنازلات هامة من السادات خلال جولة مارس المكوكية ، لعل أهمها أن السادات أصبح على استعداد ليعلن أن النزاع مع إسرائيل لن يتم حله بالوسائل العسكرية ، وأن مصر لن تلجأ إلى القوة ، وأنها ستلتزم بوقف إطلاق النار ، وأنها ستمنع جميع القوات العسكرية وشبه العسكرية من العمل ضد إسرائيل من الأراضي المصرية ، وأن أي اتفاقية جديدة ستبقى سارية إلى أن تحل محلها اتفاقية أخرى ، وأن الدعاية المعادية لإسرائيل في أجهزة الإعلام الواقعة تحت السيطرة المصرية ستقلص ، وأن المقاطعة الاقتصادية ستخفف بصورة تدريجية ، فضلا عن ذلك قدم السادات لكيسنجر خطا ثانيا أقل تشددا لاستخدامه إذا اقتضت الضرورة لذلك . وقد أصبح ذلك هو التكتيك النمطي للسادات في المفاوضات التالية . انظر ، وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ ٢٢٦ – ٢٢٨ ، كذلك هامش صـ ٥٢٦ .

٢ـ انظر ، إسماعيل فهمي ، مرجع سابق ، صـ ٢٤٤ ـ ٢٤٥ . كذلك انظر ، حافظ إسماعيل ، مرجع سابق ، صـ ٤١٠ .

٣ـ رغم معارضة وزير الخارجية للتعجل بقرار فتح القناة للملاحة ، واستغلال الوقت كورقة رابحة في يد المفاوض المصري ، أصر السادات على قراره . فضلا عن التحفظ باختيار توقيت إعادة فتح القناة للملاحة في ٥ يونيو بالذات ، كان السادات في عجلة من أمره ومتلهفاً لركوب مواكب النصر والطواف في شوارع القاهرة احتفاء بذاك القائد المحارب الذي أعاد لها سيناء . انظر إسماعيل فهمي ، مرجع سابق ، صـ ٢٤٦ .

4- Mohamed , El Mafti ,op . cit , p 162 .

شروطه لا تزال هي نفسها ، مع بعض التغييرات الطفيفة بشأن رفض السادات فكرة احتفاظ إسرائيل بمحطة الاستطلاع (في أم خشيب) ، إلا أنه قد يقبل بالوجود الأمريكي في المنطقة العازلة كحل لواحدة من مشكلات المفاوضات ، أما شروط انسحاب إسرائيل من الممرات وحقول النفط وألا تطالب مصر بإنهاء حالة الحرب فهي أمور لا تزال قائمة [١] .

ولتمرير الاتفاقية كان على واشنطن دفع فاتورة القبول لكلا الطرفين [٢]. وأخيرا توجت رحلات كيسنجر المكوكية وسلسلة لقاءاته مع القادة المصريين والإسرائيليين بالتوصل إلى اتفاقية بين حكومتي البلدين تتضمن : اعتزام الطرفين التوصل إلى تسوية سلمية نهائية وعادلة عن طريق المفاوضات التي دعا إليها قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ وأن هذه الاتفاقية خطوة هامة نحو تحقيق هذا الهدف [م١] . التزام الطرفين بحل النزاعات بينهما بالطرق السلمية ، وبعدم اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد بها أو الحصار العسكري في مواجهة الطرف الآخر [م٢] ، و سوف يستمر الطرفان في مراعاة وقف إطلاق النار بدقة في البر والبحر والجو والامتناع عن أية أعمال عسكرية أو شبه عسكرية ضد الطرف الأخر [م٣] . وتحددت خطوط الانتشار العسكري لكل من الجانبين ومنطقتي التسليح والقوات المحدودة ومنطقة انتشار القوات الدولية على الخريطة المرفقة [م٤] . وبأن تواصل قوات الطوارئ الدولية مهامها وستجدد مدتها سنويا [م٥]. السماح بمرور الحمولات غير العسكرية في قناة السويس من وإلى إسرائيل وتظل الاتفاقية الراهنة سارية المفعول حتى تحل محلها اتفاقية جديدة مع بذل الجهد للتوصل بالتفاوض إلى اتفاق سلام نهائي في إطار مؤتمر جنيف للسلام وفقا لقرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ [م٧ ،٨ ،٩] [٣] .

1- Stebbins , American Foreign Relations 1975 , P 245 246 .

٢- لم يكن الكونجرس راضيا كل الرضا عن اتفاق سيناء الثاني بوصفه نموذجا لبراعة كيسنجر الدبلوماسية الفائقة ،؛ حيث أن حجم المساعدات الأمريكية لمنطقة الشرق الأوسط في السنة المالية لعام ١٩٧٦ سوف تتجاوز ٣ بليون دولار ، تحظى إسرائيل منها على نحو ٢٫٥ بليون دولار ، وهكذا يقل حجم المساعدات المالية لبقية دول العالم . انظر ،

. Charles D . Smith , op. cit , p 233

٣- لمزيد من التفاصيل ، راجع ، نص اتفاق فض الاشتباك الثاني ، ملحق [أ] .

obeikandi.com

وأرفق بالاتفاق ملحق تفصيلي يتناول الانتشار العسكري والرقابة الجوية ، كما تحددت قوات وتسليح المنطقتين المحدودتين بين الطرفين بألا تتجاوز قوات كل من الطرفين ٨٠٠٠ جندي في ثماني كتائب ، و ٧٥ دبابة ، ٧٢ قطعة مدفعية قصيرة المدى . بيد أنه يمتنع الطرفان عن وضع أسلحة فيها يبلغ مداها خطوط الطرف الآخر[١].

وكذلك تحددت بالتفصيل الترتيبات الخاصة بأطقم التشغيل والإشراف الأمريكية اللازمة لشبكات الإنذار المبكر في المناطق العازلة . وإنشاء نظام للإنذار المبكر يتضمن محطة رقابة وإنذار مبكر استراتيجي لكل منهما يديرها طاقم مدني لا يتجاوز عدد أفراده ٢٥٠ فرداً ، وثلاث محطات إنذار مبكر تكتيكي يديرها طاقم أمريكي لا يتجاوز عدد أفراده مائتي فرد . وكان استعداد إسرائيل لتطبيق بنود الاتفاقية مرهوناً بموافقة الكونجرس الأمريكي على دور الولايات المتحدة في سيناء ، كما تنقل السيطرة لمصر على آبار البترول والمنشآت خلال ٨ أسابيع من توقيع البروتوكول ، وأخيراً يتم تنفيذ أحكام الاتفاقية خلال ٥ شهور من التوقيع على البروتوكول . كما وقعت الولايات المتحدة خمس اتفاقيات سرية، أربع منها مع إسرائيل أما الأخيرة فكانت مع مصر من قبيل جبر الخاطر ونزع فتيل الأزمة [٢] .

المهم عالجت مذكرة تفاهم أمريكية إسرائيلية [الوثيقة الأولى] التي تضم ست عشرة نقطة : المساعدات العسكرية وإمدادات النفط والمعونة الاقتصادية وعدة نقاط سياسية خطيرة لعل أهمها : اتفاق الولايات المتحدة مع إسرائيل على أن الاتفاق التالي مع مصر يجب أن يكون اتفاق سلام نهائي ، وينسحب نفس الشيء على الجبهة الأردنية . و وافقت الولايات المتحدة أيضا على التشاور مع إسرائيل فوراً في حالة أي تهديد من قوة عالمية (الاتحاد السوفيتي) ، أو في حالة حدوث خرق مصر لأي مواد الاتفاق بشأن العمل التصحيحي الممكن من قبل حكومة الولايات المتحدة . و تدعيما لذلك ستقترع الولايات المتحدة ضد أي قرار

١- انظر ، ملاحق الاتفاق ، نفس المصدر ، ملحق [أ] .
٢- انظر ، ملاحق الاتفاق ، نفس المصدر .

لمجلس الأمن تعتبر أنه يخلف تأثيرا مضرا بالاتفاق أو يعدله أو أي اقتراحات تتفق هي وإسرائيل على أنها ضارة بمصالح إسرائيل .

كما ستنجز الولايات المتحدة وإسرائيل في أقرب وقت ممكن خطة لعملية إمداد عسكري لإسرائيل في حالة طارئة . كذلك يقوم موقف الولايات المتحدة على أن الالتزامات المصرية ، بموجب الاتفاق المصري / الإسرائيلي ، و تطبيقه و سريان مفعوله ومدته ليست مشروطة بأي عمل أو تطورات بين دول عربية أخرى و إسرائيل أي أن الاتفاق قائم بذاته ، مع إقرار حق إسرائيل في حرية الملاحة والمرور في مضيق باب المندب وحرية الطيران فوق البحرالأحمر . و لا يجوز سحب قوات الطوارئ إلا بموافقة مسبقة من الطرفين والولايات المتحدة. و أخيرا لن يتم توقيع بروتوكول الاتفاق وبدء تنفيذه قبل موافقة الكونجرس الأمريكي على دورالولايات المتحدة في مهام المراقبة الواردة في الاتفاق و ملاحقه مع الوضع في الاعتبار أنه تم الحصول على موافقة مصرعلى ذلك [١].

ووقعت مذكرة خاصة بشأن جنيف [الوثيقة الثانية] تحدد بالتفصيل سياسة الولايات المتحدة إزاء الفلسطينيين ، أكدت أنها لن تعترف أو تتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية حتى تعترف بحق إسرائيل في الوجود وتقبل قراري الأمم المتحدة ٢٤٢ ، ٣٣٨ . فضلاً عن تنسيق سياستها في جنيف بعناية مع إسرائيل، وتوافق على استمرار المفاوضات على أسس ثنائية [٢] . وبالإضافة إلى ذلك ، كتب فورد خطاباً لرابين يؤكد أن الولايات المتحدة لم تحدد موقفاً نهائياً بشأن الحدود (بين إسرائيل وسوريا) ، وعندما تفعل ذلك فإنها ستعطي وزناً كبيراً لما تراه إسرائيل من أن اتفاقية سلام مع سوريا لابد أن تقوم على بقاء إسرائيل في مرتفعات الجولان [٣] . وفي مرفق خاص بالأسلحة [الوثيقة الثالثة] قدمت الولايات المتحدة التزاماتها بالاستجابة الإيجابية لمطالب إسرائيل من حاجاتها العسكرية والتأكيد على استمرارية المحافظة على قوة إسرائيل الدفاعية بواسطة إمدادها بأنواع متطورة عالية التقنية من العتاد والسلاح ، مضافا إلى ذلك المساعدات الاقتصادية [٤] .

١- انظر ، نص الوثيقة السرية الأولى ، المصدر نفسه ، ملحق [أ] ، صـ ٤٢١ ـ ٤٢٤ .
٢- نص الوثيقة السرية الثانية ، المصدر نفسه ، ملحق ، [أ] ، صـ ٤٢٤ .
٣- انظر وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ ٢٣٤ .
٤- نص الوثيقة السرية الثالثة ، المصدر المشار إليه ، ملحق [أ] صـ ٤٢٤ ـ ٤٢٥ .

وفيما يتعلق بمصر [الوثيقة الرابعة] لم تلتزم الولايات المتحدة إلا بمحاولة إجراء مزيد من المفاوضات بين سوريا وإسرائيل ، وتقديم المساعدة لشبكة الإنذار المبكر المصرية في المنطقة العازلة ، والتشاور مع مصر بشأن أية انتهاكات إسرائيلية للاتفاقية [١] .

ومن المفارقات أن بنود تلك الوثيقة السرية ليست ذات مضمون أو أهمية كبرى ، اللهم إلا تأكيد واشنطن مجدداً بشأن سياستها بمساعدة مصر في تنميتها الاقتصادية ، مع التحفظ بخضوع ذلك رهناً بموافقة الكونجرس واعتماده . أما القضايا الثلاث الواردة بالوثيقة فقد تم تفريغها من مضمونها بموجب الوثائق السرية الأمريكية الإسرائيلية سالفة الذكر . فلم تكن تعهدا من قبل واشنطن بشأن التزاماتها تجاه مصر- كوسيط عادل - ولكنها جاءت وليدة الساعة وامتصاصا لرد الفعل الغاضب من الجانب المصري . فقد ظلت الوثائق الأمريكية الإسرائيلية طي الكتمان عن الجانب المصري حتى وضع الإجراءات النهائية في الاتفاق - وقبل اللحظات الأخيرة من الاجتماع الرسمي مع السادات - ليفاجئنا كيسنجر بإحدى خدع جعبته التي لا تنفد [٢] . إلا أن السادات كان قد أحيط علما بها ووافق عليها قبل إبرامها ، ومن قبيل احتواء الأزمة وكبح جماح غضب القادة المصريين صيغت الوثيقة السرية المتعلقة بمصر ؛ بغرض تمرير الاتفاق كما هو بمرفقاته وملاحقه ووثائقه السرية . و من لم يرض أو يقبل بذلك فليذهب إلى الجحيم ..

وبعد كل ذلك تؤكد القاهرة أن اتفاقية سيناء ذات طابع عسكري غير سياسي ، هدفها الحفاظ على قوة الدفع ، وعلى مكاسب حرب أكتوبر ومقاومة كل محاولة لإجهاض نتائجها ، و بالتالي القضاء على المحاولات الرامية إلى إعادة الموقف إلى حالة اللاسلم و اللاحرب . فالاتفاق ليس سوى خطوة عسكرية تمهد لحل المشكلات المعقدة الخاصة بالتوصل إلى سلام نهائي وليس تسوية جزئية ،

١- الوثيقة السرية الرابعة ، المصدر المشار إليه ، ملحق [أ] ، صـ ٤٢٥ .

٢- نشرت لجنة العلاقات الخارجية في الكونجرس الأمريكي - الذي كان معارضا في بداية الأمر لفكرة إرسال مدنيين أمريكيين لمراقبة المنطقة العازلة بين مصر وإسرائيل - الوثائق السرية الأربع الملحقة باتفاقية سيناء ، رغم معارضة كيسنجر لذلك . وكانت اللجنة قد اشترطت نشر هذه الوثائق للموافقة على إرسال الفنيين الأمريكيين إلى سيناء . فإذا لم يكن هذا الشرط وارداً لظلت هذه الوثائق طي الكتمان حتى تفصح عن نفسها ويتم تفعيلها عملياً تباعا حسب تطورات الأحداث إلا أن الفارق ما بين نشرها من عدمه يكاد يتلاشى ، فالهدف محقق مع كلا الاتجاهين . بصدد هذه الأزمة راجع ، وزير الخارجية إسماعيل فهمي ، مرجع سابق ، صـ ٢٤٦ - ٢٤٩ . كذلك ، Richard Worth , op . cit , p ٦٥ .

وإن عدم الإشارة إلى الحقوق الفلسطينية مرتهن بطبيعة الاتفاق كخطوة عسكرية تمهد لحل نهائي شأنها في ذلك شأن فض الاشتباك الأول .. رغم الوضوح الصارخ لبنود الاتفاق و ملاحقه المعلنة والسرية ، وما تؤكده من أن جوهر الاتفاق سياسي

وهو ما يفند جميع المحاولات الرامية إلى إعطائه الصفة العسكرية [1]. الأخطر من ذلك هو تطرف الحكومة المصرية بالادعاء بنفي أية ملاحق سرية للاتفاق ، ولكن تعهدات أمريكية بشأن تحرك آخر على الجبهة السورية وتأكيد بأن إسرائيل لن تبدأ أية عمليات حربية ضد سوريا و تأكيد بأن الحل السلمي الشامل سيأخذ في الاعتبار الحقوق المشروعة لشعوب المنطقة بما في ذلك الشعب الفلسطيني [2] .

و أيا كان الأمر ، فلأول مرة منذ بداية الصراع العربي / الإسرائيلي يتم الاتفاق بين دولة عربية وإسرائيل على أن النزاع لا يتم حله بالقوة المسلحة وإنما بالوسائل السلمية (م ١) . ويتعهد الطرفان بموجب الاتفاق بعدم استخدام القوة أو حتى التهديد بها (م ٢) . ومن المؤكد أن التعهد بعدم استخدام القوة أمر يدخل في إطار السياسة ؛ لأن القرار باستخدام القوة لحل النزاع قرار سياسي في المقام الأول مادامت الحرب أداة من أدوات السياسة بل إنها امتداد لعمل السياسة ولكن بوسائل العنف والقهر . والتعهد بالتخلي عن هذه الأداة يعني بالضرورة حرمان السياسة من إحدى أدواتها الفعالة التي تلجأ إليها عندما تفشل الوسائل الأخرى في تحقيق الهدف السياسي ، ولقد كان من الممكن عدم إعطاء هذا التعهد أهمية سياسية كبيرة لو أن الاتفاق ـ و بالتالي التعهد ـ كانا مرتبطين بمدة زمنية محددة تستطيع مصر بحرية تقييم الموقف وتقرير العودة بعدها إلى الخيار العسكري إذا وجدت أن أهدافها لم تحقق . ولكن أجل الاتفاق كان غير محدد ، ولا ينتهي العمل

١- و من المفارقات أن أصحاب هذه الادعاءات هم القادة العسكريون أنفسهم وعلى رأسهم وزير الحربية عبد الغني الجمسي ورئيس الأركان الفريق محمد على فهمي وكذلك رئيس الوزراء ممدوح سالم ووزير الخارجية . انظر تقرير اللجنة الخاصة بالرد على بيان الحكومة بشأن اتفاق فض الاشتباك الثاني ، مجلس الشعب : الفصل التشريعي الأول ؛ دور الانعقاد العادي الخامس ،المجلد الأول ، مضبطة الجلسة الثالثة ١١/٨ /١٩٧٥ ، [القاهرة : الهيئة العامة لشئون الطابع الأميرية ١٩٧٧] ، صـ ١٠٢ ـ١٠٣ .

٢- لمزيد من التفاصيل راجع ، المصدر نفسه ، صـ ١٠٤ ـ١٠٥.

به إلا عند استبداله باتفاق آخر . ربما أشد وطأة وظلما وقتما تسمح الظروف بذلك وهذا يعني أنه إذا ماطلت إسرائيل في الانسحاب من الأراضي المحتلة ـ وهو أمر وارد بالفعل ـ ولم تستطع الوسائل السلمية إقناعها بضرورة التخلي عن عقائدها الراسخة وأهدافها السياسية التوسعية ؛ حينئذ يتعذر على مصر اللجوء إلى القوة أو حتى التهديد بها كمكمل للسياسة في حوار فرض الإرادة وإملاء الشروط . الأمر الذي يجعل بقاء إسرائيل في الأراضي المحتلة رهنا برغبتها في عقد اتفاق جديد ، وبقدرة السياسة المصرية على إقناعها بضرورة الانسحاب بل دفع فاتورة الانسحاب على كافة الأصعدة داخلياً وإقليميا . وبذلك يكون هذا البند مخالفا لفقه القانون الدولي الذي يشترط لإنهاء الحرب الانسحاب من جميع الأراضي المحتلة بالقوة ، مع دفع تعويضات عن الأعمال غير المشروعة واستغلال الثروات في الأراضي المحتلة [1] ولم يرد في الاتفاق نصوص تتعلق بمثل هذه الشروط .

و عموما فشكل توقيع الاتفاق في حد ذاته وملابسات إنجازه تحقيقاً لهدف سياسي إسرائيلي معلن لا يخرج عن إطار تسوية جزئية محدودة مقابل إنهاء حالة الحرب يعقبها فيما بعد اتفاقية سلام منفصلة مع مصر[2] . فهو سيناريو موضوع بعناية وفق جدول زمني دقيق ، وبذلك أضحت اتفاقية سيناء بطابعها السياسي مدخلا قويا لتبديل العلاقات المصرية / الإسرائيلية ـ وربما مع الدول المجاورة ـ ومنفذا للتسلل الإسرائيلي السياسي و الاقتصادي للمنطقة واختراقا لأسوار الرفض الحديدية . على نحو ما سنرى ..

والأخطر من ذلك هو إدراكنا التام للاستراتيجية الإسرائيلية الموجهة لضرب الجبهة المصرية بالذات وإخراجها من معادلة الصراع العربي / الإسرائيلي منذ بدء جولات الصراع العسكري . ويشكل ذلك في مجمله تفتيت وحدة الصف العربي ـ التي جسدتها حرب أكتوبر ـ أهم أهداف إسرائيل دائماً .

١ـ حول التعريف القانوني للحرب و مشروعيتها ، انظر ، محمد سعد الدين زكي ، الحرب والسلام ، إدارة المطبوعات و النشر للقوات المسلحة، صـ ٥٥ .

٢ـ وهو ما تؤكده تصريحات القادة الإسرائيليين والصحف الإسرائيلية ، يعرضها لنا ، الهيثم الأيوبي ، مرجع سابق ، صـ ٣٢١ ـ ٣٢٣ .

فكانت إحدى دوافعها لتصفية أثار الحرب التي وصل فيها التضامن العربي إلى مستوى متقدم نسبياً . فمصر قلب العالم العربي ، وهنا يكمن مجال المناورة الإسرائيلية ، فإذا خفت حدة العداء الإسرائيلي في الجنوب ظهرت الخلافات بين العرب ، فمنذ أن وقعت مصر تلك الاتفاقية بدأت حرب عربية باردة بين الحكومة المصرية من جهة ، والحكومات والقوى العربية الرافضة للاتفاق من جهة أخرى. والسبب أن مصر وافقت على الاتفاق المرحلي القائم بذاته ، وليس مرتبطا بجدول زمني للانسحاب الإسرائيلي . وهو ذاك الهدف الرئيسي لإقدام إسرائيل على عقد اتفاقية سيناء ، فالصراع الداخلي للعالم العربي هو الإنجاز الأول ، وربما الجوهري ، للتسوية الجزئية بين مصر وإسرائيل . وبالفعل كان عزل مصر عن المعسكر العربي المقاتل ، وترك سوريا والثورة الفلسطينية تجابهان العدوالصهيوني كل منهما بمفرده ، كان ذلك من أخطر نتائج الاتفاق السياسية رغم نفي القاهرة هذا العزل وتأكيدها بالتزاماتها العربية ، إلا أن ذلك كله يصطدم بعنف بالموقف الأمريكي وتعهده لإسرائيل بشأن عدم الاعتراف بمنظمة التحرير وإشراكها في عملية التسوية ، مضافاً إلى ذلك موقفها من الجولان ـ كما أوضحنا ـ وموافقتها الضمنية على تلك القيود .. كما ساهم عقد الاتفاق في كسر طوق عزلة إسرائيل السياسية المضروب عليها من مختلف القارات ، واستغلاله كمادة دعائية لتأكيد مرونتها واتجاهاتها السلمية واستعادة تعاطف الرأي العام العالمي وكخطوة تمهيدية لتفادي مطلب الانسحاب الشامل [1] .

وكان التسلل الأمريكي للمنطقة بيد القاهرة من أخطر نتائج اتفاقية سيناء السياسية على مستوى الصراع برمته والمنطقة بأسرها بتطور دور واشنطن في تحقيق التسوية ورسم ملامح السلام في الشرق الأوسط وفقاً لاستراتيجيتها الخاصة وتقليص دور الاتحاد السوفيتي تمهيداً لإقصائه ، إيذانا ببدء تغير الخريطة الدولية.

وعموماً فإن الوجود الأمريكي في سيناء غير مرتبط بالأمم المتحدة، وبالتفويض الممنوح لقواتها وفق ما قرره الاتفاق يعد تجاوزاً أمريكياً لدور

١ـ لمزيد من التفاصيل ، انظر ، الهيثم الأيوبي ، المرجع السابق ، صـ ٣٢٣ ـ ٣٣٤ .

المنظمة الدولية . ومناقضاً لرأيها من قبل ؛ فقد رفضت واشنطن طلب السادات أثناء الحرب [٢٤ أكتوبر] بأن ترسل الدولتان العظيمان قواتهما المشتركة إلى المنطقة لمراقبة وتنفيذ قرارات وقف إطلاق النار التي لم تلتزم بها إسرائيل عملياً. ثم بدلت واشنطن رأيها ـ بتطور العلاقات المصرية / الأمريكية ـ عندما ارتأت أنها ستكون منفردة بالسيطرة على المنطقة ، ولن تشاركها موسكو أو تراقب تصرفاتها فخالفت بذلك قرار مجلس الأمن ٣٤٠ الذي نص على ألا تضم قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة المرسلة إلى المنطقة وحدات من الدول العظمى الدائمة في مجلس الأمن .

و للتغطية السياسية تصر واشنطن على أن الفنيين الأمريكيين الذين سيتم إيفادهم إلى الشرق الأوسط بموجب اتفاق سيناء سيكونون مدنيين . ولكن الصحف الأمريكية كشفت زيف هذا الادعاء وبذلك أصبحت الولايات المتحدة بمثابة الشرطي الذي يقوم بمجابهة خرق الاتفاق عند وقوعه ، والحكم الذي يحدد القائم بذلك [١] . مع الوضع في الاعتبار أنها لم تحدد الطريقة التي ستلجأ إليها عند التدخل، ولكنها تركتها مرهونة بالمشاورات التي ستجريها مع الطرف الذي يشكو من الخرق [٢] . ولهذه النقطة أهمية قانونية بالغة الخطورة ، وهو ما اعتبرته إسرائيل صمام أمان لها وإنذارا مبكرا للغاية باحتمالات أية حرب قادمة، بل أسلوب ردع حاسما يجعل احتمال اندلاع الحرب في حكم المستحيل عملياً . وبجانب خطورة الوجود الأمريكي في الممرات ـ غير المرتبط بقوات الطوارئ الدولية ـ وتقييد مصر حيال هذا الشرط ، ومهمة الإشراف على محطات الإنذار المصرية الإسرائيلية وهذا نوع من الاتصال المباشر الخاص من نوعه ، فقد شكل الوجود الأمريكي في سيناء خطوة أولى لمعاهدة الدفاع والتعاون الاستراتيجي

١- مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، اتفاق كامب ديفيد وإخطاره ، عرض وثائقي (بيروت ك مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ط ١ ، ١٩٧٨ ، صـ ٣ – ٧ .

٢- تتمثل أشكال خرق الاتفاق في : زيادة عدد القوات في مناطق تمركز القوات المحدودة على جانبي المنطقة العازلة ، ودخول المنطقة العازلة براً أو جواً ، إجراء حشد هجومي في مناطق مركز القوات غير المحدودة ، إذا كان هذا الحشد يشكل تهديدا بالحرب ويخالف المادة الثانية من الاتفاق وأخيراً إطلاق النار بشكل يخالف م ٣ من الاتفاق حتى ولو كانت هذه الإجراءات كرد فعل لاستفزازات الطرف المعتدي .

الأمريكي الإسرائيلي بما له من أهداف وانعكاسات خطيرة على الصراع [1] . وهو ما سوف نتناوله بشيء من التفصيل لاحقاً.

ومع التسليم بأن نظام الإنذار المبكر المقام في سيناء سيقدم للطرفين المصري والإسرائيلي مزايا عديدة على صعيد الرصد والإنذار وتجنب المفاجأة ومجابهة متطلبات الحرب الالكترونية بشرط أن تكون واشنطن بالفعل حكماً نزيهاً . فإن المستفيد الأكبر من الاتفاق هو الولايات المتحدة وحليفتها ، فضمن أشياء أخرى عديدة أعطاها نظام الإنذار المبكر القدرة على التسلل إلى الشرق الأوسط بإرادة أكبر دولة عربية ؛ مما يمنحها إمكانيات تدعيم شبكة رصدها وإنذارها في تلك المنطقة الحساسة من العالم ، و يجعلها أقدر على مراقبة تحركات موسكو في البحرالأحمر وشرقي البحر المتوسط ويؤمن لها تكاملية نظام الإنذار المبكر الأمريكي ضد حلف وارسو إذا ما خسرت قواعدها في تركيا [2]. ورغم كل هذه المكاسب الأمريكية فإن واشنطن لم تكتف بها ، بل قررت متابعة الرصد الذي كانت تقوم به عن طريق الطائرات والأقمار الصناعية [3] . كما أن مهام الاستطلاع الجوي بواسطة الولايات المتحدة فوق المناطق التي يغطيها هذا الاتفاق سوف تظل بشكل مستمر دائم . مضافاً إلى ذلك حق بقاء الوجود الأمريكي في المنطقة إلى أجل غير محدد بموجب الفقرة الثانية من الاقتراح الأمريكي (وهو جزء لا يتجزأ من الاتفاق) الذي يشترط سحب الولايات المتحدة لعناصرها إذا قررت أن سلامتهم مهددة أو أن وجودهم لم يعد ضرورياً ، أو إذا طلب «طرفا الاتفاقية من واشنطن» إنهاء دورها طبقا لاتفاق سيناء . وهذا يعني أن الانسحاب مرهون بإرادة أمريكية إسرائيلية أو بإرادة مصرية / إسرائيلية مشتركة. وهنا يكمن خطر نظام الإنذار المبكر على السيادة المصرية وأمنها القومي ، بعد أن ضمن اتفاق سيناء بقاء الأمريكيين على أرض مصرية بإرادة إسرائيلية أمريكية

١- عبد الرحمن الهواري ، مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي[رسالة دكتوراه: أكاديمية ناصر العسكرية ، كلية الحرب العليا ، ١٩٨٨ ، صـ ١٦٣– ١٦٥ .

٢- و بخاصة عقب إعلان تركيا أن اتفاق التعاون الدفاعي مع واشنطن فقد شرعيته . انظر،الهيثم الأيوبي ، مرجع سابق ، صـ ٣٧٥.

٣- وهو ما توضحه الفقرة ٤ من ملحق الاتفاق ، انظر المصدر المشار إليه ، ملحق [أ] ، صـ ٢٤٨ .

ذلك بغض النظر عن الطرف المضيف [1] . أما بالنسبة لإسرائيل فقد مثلت اتفاقية سيناء في مجملها صمام أمان لأمنها القومي ؛ أمنت تماما جبهتها الجنوبية و الغربية وتفرغت لدعم بنيتها و دفاعاتها العسكرية في الشمال والشرق .

وعلى الجانب الاقتصادي :

استغلت إسرائيل تلهف كل من القاهرة وواشنطن لإتمام اتفاق سيناء بابتزاز أكبر قدر ممكن من المساعدات الاقتصادية الأمريكية ؛ فلم توقع الاتفاق إلا بعد أن ضمنت لها بنوده العلنية والوثائق السرية الحد الأقصى من المكاسب الاقتصادية ، بجانب الامتيازات الاقتصادية التي انتزعتها من مصر بفضل الضغوط الأمريكية . فقد نصت المادة السابعة من اتفاق سيناء على السماح بمرور السفن والناقلات غير العسكرية المتجهة إلى إسرائيل ومنها في قناة السويس ، كما اشترطت الفقرة الخامسة من الوثيقة السرية الأولى ربط تنفيذ الاتفاق بتنفيذ مصر تعهدها بشأن المرور الإسرائيلي عبر القناة ، تنفيذاً لتعهد سابق لم تعلنه مصر في حينه ، و لم يرد في نص اتفاق فض الاشتباك الأول . وأكدت واشنطن هذا الربط باشتراطها عدم عقد اتفاق جديد في المستقبل إذا لم تنفذ مصر جميع بنود الاتفاق القديم العلنية والسرية ، الأمر الذي يعطي التعهدات السرية والمستقبلية أهمية خاصة ويضعها على مستوى الاتفاقات المعلنة وبخاصة جانب التنفيذ [2].

ذاك التكتيك الذي درجت عليه إسرائيل وبرعت في استغلاله ووقع السادات في براثنه فكان مطلب حرية المرور الإسرائيلي في قناة السويس قد تحقق سريا في فض الاشتباك الأول عام ١٩٧٤ ، ها هو يتم تثبيته علنا كحق مكتسب في وثائق رسمية بعد مضى أشهر قليلة . وهو عنصر حيوي عديد الفوائد الاقتصادية ـ بجانب مغزاه السياسي ـ فهو يسهل الملاحة البحرية الإسرائيلية ويحسن شروطها ، ويخفض تكاليف النقل البحري ، ويزيد من قدرتها

١- وهو ما ينفيه رئيس الوزراء ممدوح سالم رغم وضوح البند الخاص بذلك ، انظر ، تقرير اللجنة الخاصة لمناقشة وتحليل الاتفاق بمجلس الشعب ، مصدر سابق ، صـ ١٠٤.
٢- الهيثم الأيوبي ، مرجع سابق ، صـ ٣٨٤ – ٣٨٦ .

على منافسة الدول الأخرى في أسواق أفريقيا ، ويفتح أمامها أسواقاً جديدة واعدة [١] . في ظل التطورات التي شهدها الاقتصاد الإسرائيلي التي أوصلته مع نهاية الستينيات إلى مرحلة برزت فيها حاجته للتوسع كسبيل لحل مشاكله التي لم تعد مجالات توسعه التقليدية [أوروبا و أمريكا] بقادرة على تقديم الحلول لها فكان لابد للبحث عن بديل [٢] وهنا يكمن مغزى الربط الوثيق بين الجبهة السياسية والاقتصادية لتصبح عملية التسوية عملة ذات وجهين ـ على نحو ما سنرى ـ وما يمثله ذلك من طوق نجاة من الحصار العربي المضروب عليها ، بل وتحويله إلى حصار مضاد لتطويق العالم العربي من الجنوب وتخريب العمق الاستراتيجي الأفريقي لمصر ـ وهو ما كان له تداعيات و أضرار بالغة سياسيا واقتصاديا [٣] ـ وبالتالي دورها الإقليمي، وهو ما ضحت مصر من أجله بالكثير. فضلا عما تقاضته إسرائيل من واشنطن ثمنا لعقد الاتفاق ـ ما يعادل ٢,٣ مليار دولار مضافا إليها التعهدات الأمريكية السياسية والاقتصادية الواردة ـ بنص صريح في الوثائق السرية للاتفاق [٤] .

أما الجانب المصري فقد حصل بموجب انسحاب إسرائيل من بعض أقسام الساحل الشرقي لخليج السويس على منابع النفط في أبو دريس ورأس سدر وبلاعيم ، فعاد لنا جزء من ثروتنا الاقتصادية ، معدله حوالي ٣٠٠ مليون دولار، ولكن بشروط و تنازلات باهظة و ضياع للسيادة الوطنية . مضافا إلى ذلك إسهام هذه الخطوة في جذب رءوس الأموال والاستثمارات الأجنبية التي يتوقع لها المزيد ، فضلا عن الحصول على قروض طويلة الأجل بشروط مناسبة،

١- بينما أرتأت ا للجنة الخاصة بمجلس الشعب ، رأي أخر بشأن مرور البضائع غير العسكرية الإسرائيلية عبر القناة فهو لا يحقق فائدة عملية لإسرائيل فتجارتها مع أوروبا وأمريكا تصلها عن طريق البحر الأبيض ، وتجارتها مع أسيا وأفريقيا تصلها عن طريق إيلات ، وهو ما يصطدم بالحقيقة شكلا و موضوعا ، انظر ، مضبطة مجلس الشعب ، المصدر المشار إليه ، صـ ١٠٤ – ١٠٥ .

2- Galal , El Rashidi , op . cit , p 88, p 91 .

٣- و هو ما نتجرع مرارته الآن مجسدا في أزمة مياه النيل التي فجرتها دول المنبع بشأن حصة مصر من مياه النيل . وبغض النظر عن الجانب الاقتصادي للمشكلة ، فإن أبعادها السياسية تكشف عن مدى الامتهان و الضعف الذي وصلت إليه السياسة الخارجية المصرية .

٤- فضلا عن الانعكاسات الإيجابية للاتفاق على مسألة الهجرة وتوظيف رءوس الأموال اليهودية والأجنبية في إسرائيل وأخيرا تقليص المصروفات الأمنية الإسرائيلية تبعا لما سيخلفه الاتفاق من وضع امني جديد ، انظر، الهيثم الأيوبي ، مرجع سابق ، صـ ٣٩٨ – ٤٠٢ .

سواء من الهيئات الدولية أو بعض الحكومات الصديقة لتتجاوز مصر أزمتها الاقتصادية [١] . والذي كان من قبيل الترويج لمصداقية الربط بين السلام والرخاء كنوع من أنواع الإغراء للمضي قدما على طريق التسوية مقترنا بسياسة الانفتاح؛ لما لذلك من أبعاد وتداعيات على كافة المستويات داخليا وإقليميا ودوليا . وهو ما ثبت زيفه و بطلانه على نحو ما سنرى تباعا .

أما عن وضع القوات فقد تقدمت قواتنا شرقاً لشغل كافة المناطق العازلة في سيناء كما تواجدت الإدارة المصرية جنوباً على طول ساحل خليج السويس، وتواجدت قوات الطوارئ الدولية في المنطقة العازلة الجديدة بين الخطوط المصرية الجديدة والخطوط الإسرائيلية الجديدة . فانسحبت القوات الإسرائيلية خلف المدخل الغربي للممرات الجبلية على مسافة ٥٠ كم شرق قناة السويس ؛ مما جعل القناة ومدنها بعيدة عن مرمى المدفعية الإسرائيلية بعيدة المدى . مع الوضع في الاعتبار بقاء تواجد القوات الإسرائيلية في عدد من القمم والسفوح المسيطرة على الحركة في الممرات ، والقادرة على سد مداخلها الشرقية . مما يسمح لها بمراقبة أي تحرك مصري في المناطق المصرية شرقي القناة ، ومراقبة المنطقة العازلة . وبصفة عامة فإن الانتشار العام للقوات الإسرائيلية يجعلها قادرة على إغلاق المداخل الشرقية للممرات والسيطرة على المداخل الغربية ، والالتفاف عبر المناطق العازلة في القطاعين الأوسط والجنوبي ، والوصول إلى خليج السويس دون المرور عبر ممري متلا والجدي [٢] .

وعلى أية حال فقد شكل اتفاق سيناء صفقة إسرائيلية أمريكية رابحة حققت لهما معا مكاسب تجاوزت حدود إطار الحل الجزئي للنزاع العربي / الإسرائيلي، كما شكل الجانب السياسي أهم وأخطر ما ورد بالاتفاق . وكيفية تحقق الخرق السياسي الأمريكي داخل الوطن العربي وماهية أهدافه بيد أن أخطر ما في الأمر

١- بيان الحكومة أمام مجلس الشعب ، مصدر سابق ، ص ١٠٤ – ١٠٥ . وهو ما يدل على مدى الخداع و الاستخفاف . انظر ، جدول رقم ٢ ، ملحق [ب] ، صـ ٤٣٤ .

٢- لمزيد من التفاصيل حول الوضع العسكري الجديد بموجب اتفاقية سيناء لكل من الطرفين ، انظر ، الهيثم الأيوبي ، مرجع سابق ، صـ ٣٦١ – ٣٦٣ . وكذلك خريطة الاتفاق ، ملحق [أ] ، صـ ٤١٧ .

أن نتائج هذا الاختراق لا تقف عند مصر وحدها ـ رغم ما لذلك من أهمية بالغة ـ بل تتعداها لتشمل التضامن العربي ، وتؤثر على مجمل الصراع برمته بل على المجابهة القائمة بين المعسكر الإمبريالي وحركة التحرر الوطني . بالتزام مصر بنهج معتدل ربما تكون مثالاً حيا لجاراتها تمهيدا لتشويه أبعاد طبيعة الصراع . فالحرب ليست عمليات عسكرية تجرى في ميدان المعركة فحسب ، بل هي أوسع نطاقا من هذا المفهوم حيث تتخذ أحيانا طابع " حرب الأدمغة " ، وكل طرف يحاول دراسة عدوه من كل الجوانب والتغلغل فيها وسبر أغوارها للاطلاع على فكره واستراتيجيته ومن ثم سياساته و توجهاته .

وأخيراً ، فقد أضحت اتفاقية سيناء الثانية بداية لمرحلة جديدة ، والمسألة كلها مرهونة بديناميكية و مسارهذه الحركة وضرورة البحث عن اتفاقية " التسوية النهائية "عندما يحين الوقت لاستئناف جهود التسوية السلمية ومواصلة الشوط لمنتهاه ..

obeikandl.com